مفوضية الاتحاد الأفريقي

استراتحية لتنفيذ خطة عمل تعجيل التنمية الصناعية في أفريقيا

المشروع النهائي
سبتمبر 2008

المحتويات

الموجز التنفيذي
المختصرات
المقدمة
القسم أ: الخلفية
القسم ب: الرؤية، الأهداف والمبادئ
القسم ج: حدود واتجاهات استراتيجية التنفيذ
مجموعة البرنامج رقم 1: السياسة الصناعية والتوجه المؤسسي
مجموعة البرنامج رقم2: تحسين القدرات في مجالي الإنتاج والتجارة بالقارة الأفريقية
مجموعة البرنامج رقم 3: تعزيز تطوير البنية التحتية والطاقة من أجل العمليات الصناعية
مجموعة البرنامج رقم 4: المهارات الصناعية والفنية لتنمية أفريقيا
مجموعة البرنامج رقم5: نظم الابتكار والتكنولوجيا الصناعية والبحوث والتطوير
مجوعة البرنامج رقم 6: تعبئة التمويل والموارد
مجموعة البرنامج رقم 7: التنمية المستدامة من أجل تصنيع مسؤول
الملاحق

الموجز التنفيذي

" أنه دور أفريقيا "

ما من بلد أو إقليم في العالم استطاع أن يحقق ازدهاراً وحياة اجتماعية واقتصادية كريمة لمواطنيه دون إرساء قطاع صناعي قوي.

وحيث أن أفريقيا برزت كقارة صناعية في هذا القرن، فقد صمم الزعماء الأفريقيون على اغتنام الفرص الناشئة لتشجيع وتقوية التنمية الصناعية باعتبارها تشكل وسائل وطرق فعالة ومسؤولة اجتماعياً ومستدامة نحو التحول الاقتصادي.

وقد تأكد هذا التوجه من خلال سلسلة من البيانات والإعلانات الصادرة عن القمم والاجتماعات الرئيسية؛ ويجدر التنويه في هذا المقام بأن الدورة العادية العاشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا، في يناير 2008 كرست لموضوع التصنيع الأفريقي. وتكريس المؤتمر لهذا الموضوع يبرز الأولوية الكبيرة التي تحظى بها الصناعة باعتبارها قوة دينامية لتحويل السلع إلى منتجات ذات قيمة مضافة عالية. وقد تحقق توافق آراء مفاده : " أنه دور أفريقيا ".

في أثناء هذا المؤتمر اتخذ رؤساء الدول والحكومات قراراً مهماً باعتماد *خطة العمل الخاصة بتعجيل التنمية الصناعية لأفريقيا*. وفي إطار إقدامه على هذه الخطوة وجّه مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى وضع أولويات تشغيلية وإعداد برامج ومشروعات في إطار من التعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل توفير مزيد من المساعدة في تنفيذ الخطة. علاوة علي ذلك كلّف رؤساء الدول والحكومات مفوضية الاتحاد الأفريقي بالدعوة، على وجه الاستعجال، إلى عقد مؤتمر لوزراء الصناعة الأفريقيين وأصحاب المصلحة في مجال الصناعة بغرض ترشيد وتحديد الأولويات وتفعيل الأنشطة المضمنة في خطة العمل. وبناءً عليه، انعقد المؤتمر الأول لأصحاب المصلحة العاملين في مجال الصناعة بالقاهرة، مصر، في 15 أبريل 2008. وتعكس هذه الوثيقة الحاجة إلى المداولة واتخاذ إجراءات.

" لقد حان الوقت "

على الرغم من القيود والمعوقات شهدت بعض البلدان الأفريقية معدل نمو غير مسبوق، يرجع في جزء منه إلى الطفرة السلعية وفي جزء آخر إلى الإدارة الاقتصادية الرشيدة والمستقرة. وذلك رغم الرد الضعيف للعرض الصناعي حيال عدة سنوات من الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي. وهو الأمر الذي يعزى في جزء كبير منه إلى عدد من القيود على مستوى العرض: النقص في القدرات والطاقات الصناعية المطلوبة، عدم كفاية الدعم المؤسسي وضيق نطاق المشروعات، الاختناقات في الطاقة والبنية التحتية وقيود الطلب نتيجة تدني مستوى القدرة الشرائية للغالبية العظمى من السكان وانخفاض إجمالى الطلب الذي مصدره القطاع الخاص.

والواقع أن القيود التي اقترن بها شق العرض مثلت مشكلة مزمنة أمام تنمية الصناعة الأفريقية مما يستلزم التأكيد على ضرورة إرساء بيئة ملائمة ومتجانسة للسياسات. ومن الأمور الحيوية أيضاً الحاجة إلى توليد مهارات، وتنشيط الإنتاجية، وتعزيز الاستثمارات، وتوفير البنية التحتية ومرافق النقل، والارتقاء بمستوى عمليات المشروع، ونقل التكنولوجيا، وتقليص تكلفة تنفيذ الأعمال واستحداث المعايير الملائمة لتمكين المنتجات من التنافس في الأسواق العالمية. وقيود العرض تلك ظهرت أيضاً ولا تزال قائمة خارج قطاع التصنيع: إذ أن تخلف القطاع

الزراعي شكّل قيداً على المنتجات والقدرة التنافسية الصناعية في العديد من البلدان نظراً لعدم كفاية أو عدم انتظام المعروض من المواد الخام، مما أدى بالتالي إلى تقييد نمو الصناعة القائمة على المنتجات أو التصنيع الزراعي.

وعلى الرغم من استمرار وجود مشكلات جادة وفقاً لما توضحه الوثيقة، فإن أيا منها لا يصنف ضمن المشكلات المستعصية التي يستحيل التغلب عليها؛ إذ أن التنوع الهائل للاقتصاد العالمي وسلاسل القيمة الصناعية فضلاً عن نمو الدينامية الصناعية في الجنوب إنما هي عوامل توفر العديد من الفرص أمام المشاركة وإن كانت في الوقت ذاته تفرز تحديات جديدة. والأهم من ذلك أنها تستوجب الإسراع في العمل على نحو فعال وحاسم من خلال تعزيز القدرات المحلية، وتفعيل دينامية المجموعات الاقتصادية الإقليمية والعمل في إطار من التعاون على المستوى القاري.

ما الذي يمكن عمله؟

إعمالاً لقرار إعطاء أولوية لسبع مجموعات تحت رعاية " خطة عمل تعجيل التنمية الصناعية لأفريقيا "، تعرض الوثيقة " استراتيجية تنفيذ " من خلال مجموعات البرامج التالية:

مجموعة البرنامج رقم 1 : السياسة الصناعية والتوجه المؤسسي
مجموعة البرنامج رقم 2: تحسين قدرات الإنتاج والتجارة في قارة أفريقيا
مجوعة البرنامج رقم 3 : تعزيز تطوير البنية التحتية والطاقة من أجل التنمية الصناعية
مجموعة البرنامج رقم 4: تنمية الموارد البشرية من أجل الصناعة
مجوعة البرنامج رقم 5: إرساء نظم الابتكار والتكنولوجيا الصناعية والبحوث والتطوير
مجوعة البرنامج رقم 6 : تعبئة التمويل والموارد
مجموعة البرنامج رقم 7: التنمية المستدامة

المجموعة 1: تعد الإدارة الصناعية الرشيدة شرطاً مسبقاً لنجاح أفريقيا. تتناول استراتيجية تنفيذ خطة العمل كيفية إعداد أطر لسياسات صناعية متجانسة وجيدة التركيز على المستوى الوطني والإقليمي والقاري علاوة على حساسيتها للثروات المحلية.

المجموعة 2: من أجل تحقيق مشاركة ناجحة في سلسلة القيمة الصناعية العالمية في ظل اقتصاد عالمي عالي التنافسية، تتناول استراتيجية التنفيذ كيفية تحسين جودة الأداء الاقتصادي علاوة على جودة العمليات والمنتجات والارتقاء بمستوى القدرات في مجال التجارة.

المجموعة 3: القيود الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا لا تعتبر مستعصية . وتتناول استراتيجية التنفيذ كيفية تقديم رد دينامي يلبي احتياجات البنية التحتية ومواد الطاقة البديلة ويضمن كفاءة إدارتها وصيانتها.

المجموعة 4: تعد القوى البشرية المبدعة والمنتجة مكوناً حيوياً للنجاح في مسعي أفريقيا نحو التصنيع. وفي هذا الصدد تعرض استراتيجية التنفيذ كيفية معالجة النقص في المهارات وتلبية احتياجات التدريب للأفراد وتزويدهم بالمهارات في المجالات الرئيسية للنمو الصناعي.

المجموعة 5: لم تعد التكنولوجيا والابتكار والقدرة على الابتكار بمثابة خيار وإنما باتت تمثل "أمراً حتمياً" في الاقتصاد العالمي. وتشرح استراتيجية التنفيذ كيفية إرساء نظم تركز على الابتكار الذي يولد الخبرات اللازمة للتنمية الصناعية.

المجموعة 6: إن تعبئة وإتاحة الموارد الموالية وترشيد تخصيصها لتعزيز التصنيع تعد من الأمور ذات الأولوية. وتتناول استراتيجية التنفيذ كيفية تشييد بنيان مالي قوى قائم على موارد داخلية وخارجية للاستثمار في عمليات التطوير الصناعي الرئيسية.

المجموعة 7: التنوع الأحيائي والثروات الطبيعية الوفيرة تعد من الجوانب الرئيسية للجهد الصناعي المثابر طويل الأجل. توضح استراتيجية التنفيذ كيفية إعداد إطار تنمية مستدامة تضمن تصنيعاً مسؤولاً.

اختارت استراتيجية التنفيذ إجمالاً 16 برنامجاً و49 مشروعاً (**أنظر جدول 1؛ ملحق 1 صفحة 7**) يجب الشروع في تنفيذها لضمان نجاح خطة العمل.

الأولويات العاجلة والتسلسل

تقسم الوثيقة المشروعات التي يجب الشروع في تنفيذها إلى مشروعات فورية ومتوسطة وطويلة الأجل. وقد تم التنبؤ بهذا التقسيم استناداً على تسلسلها المنطقي وتوافر الموارد المعتين تعبئتها.

يوجد 21 مشروعاً فورياً، 17 متوسط الأجل و11 طويل الأجل. وكما يتضح من الجدول الوارد أدناه، فإن البعض من المشروعات الفورية يلزم تنفيذها الآن ولكنها لن تنضج وتكون مهيأة للنمو إلا في الأجل الطويل.

الجدول 2: أولويات ومتتالية المشروعات

المجموعات	الفورية	متوسطة الأجل	طويلة الأجل
1. السياسات الصناعية والتوجه المؤسسي	1. تطوير السيسات الصناعية القطرية المحددة والتوجهات الاستراتيجية (برنامج 1، مشروع 1). 2. تعزيز خدمات الدعم المؤسسي من	1. إعادة توجيه الأطر التنظيمية الإقليمية لبيئة تمكينية لصالح أوجه التكامل الصناعي (برنامج1 ، مشروع2).	

	أجل التنمية الصناعية (برنامج1، مشروع3). بناء القدرات والمساعدة الفنية لإدارة السيسات الصناعية (برنامج2، مشروع1). 3. بناء القدرات والمساعدات لفنية من أجل جمع ومتابعة البيانات الصناعية.		
2. تحسين قدرات الإنتاج والتجارة.	4. تحليل تشخيصي لقطاعات الصناعة ذات الأولوية (برنامج 1، مشروع1). 5. الارتقاء بمستوى القدرات على مستوى العرض وتعزيز التنافسية (برنامج1، مشروع2). 6. تطوير حضانات المشروعات والأعمال(برنامج2، مشروع1)	2. إنشاء مؤسسات مساندة فنية والارقاء بها. 3. مساعدة فنية لاستيفاء المعايير الدولية والمتطلبات التنظيمة الفنية (برنامج 3، مشروع1). 4. إطار إقليمي لتنسيق أنشطة الجودة (برنامج3، مشروع2).	
3 تعزيز البنية التحتية والطاقة من أجل التنمية الصناعية	7. إعداد سياسات مؤدية إلى نتائج، وأطر تنظيمية مع تحديد موارد الطاقة المتجددة (برنامج2 ،مشروع1). 8. تلبية اولويات الاتحاد الأفريقي الخاصة بالنية التحتية (برنامج1،مشروع1).	6. تمويل ابتكاري وبناء القدرات لزيادة مشروعات الطاقة المتجددة (برنامج2، مشروع2). 7. التنمية المستدامة لصناعة الوقود اللأحيائي في أفريقيا (برنامج3، مشروع1). 8. إزالة الحواجز لتعزيز كفاءة الطاقة الصناعية في أفريقيا (برنامج4، مشروع1).	
4. تنمية المهارات من أجل التنمية الصناعية	7. تحليل تشخيصي لفجوة المهارات ذات الصلة بالصناعة (برنامج1، مشروع1). 8. إصلاح/إنشاء مؤسسات للصناعة وتنمية المهارات (برنامج1، مشروع2). 9. إعداد استراتيجيات لنقل واستبقاء	9. تثمين "المهارات غير الرسمية" للقوة العاملة (برنامج1، مشروع4).	1. تنمية المهارات الموجهة للصناعة(برنامج1،مشروع4). 2. إنشاء أو دعم مراكز التدريب الإقليمية المتخصصة (برنامج2، مشروع2).

	المهارات (برنامج2، مشروع 1).		
5. نظم الابتكار الصناعي، البحوث والتنمية وتطوير التكنولوجيا	10. إنشاء أقسام جامعية تختص بمسائا الابتكار في الجامعات الأفريقية (برنامج1، مشروع1). 11. إنشاء مراكز إقليمية لنقل ونشر التكنولوجيا (برنام1، مشروع2). 12. إنشاء حضانات للتكنولوجيا(برنامج1، مشروع4). 13. تنفيذ المبادرة الأفريقية للتكنولوجيا والابتكار (برنامج2، مشروع1).	10. إنشاء مراكز إقليمية خاصة بالاحتياجات التكنولوجية المتوقعة (برنامج1، مشروع3). 11. تشجيع تعاون الجنوب-الجنوب لاستخدام التنوع الأحيائي وتسويق النتائج البحثية المموجودة (برنامج1، مشروع5). 12.تسهيل توظيف فائض الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القدرات الابتكارية المحلية (برنامج2، مشروع3).	3. نظم حوافز مالية وغير مالية لطرق البحوث والتطوير وغيرها من الطرق التي تتواءم مع الابتكار على مستوى المشروع (برنامج2، مشروع2).
6. تعبئة التمويل والموارد	14. إعادة تنشيط المؤسسات المالية (وزارات مؤسسات التمويل والمؤسسات الإقليمية) (برنامج3، مشروع1). 15. تحسين بيئة السياسات والأعمال لجذب موارد ابناء المهجر (برنامج4، مشروع1). 16. الوصول إلى الائتمان والموارد المالية الخاصة (برنامج4، مشروع1). 17. دعم الصندوق الأفريقي للتنمية الصناعية (برنامج2، مشروع1). 18. إنشاء محافظ مالية للمشروعات الاستثمارية القابلة للتنفيذ (برنامج2، مشروع3). 19. تعزيز القدرات المحلية على رصد وتسهيل الاستثمار في	13. جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (برنامج3، مشروع1). 14.إنشاء شبكة للمعيير المرجعية للموردين الوطنيين وتبادل الشراكاتSPX(برنامج3، مشروع3). 15. صندوق المهجر للاستثمار الصناعي(برنامج4، مشروع2).	4. تسهيل تعزيز أسواق الأوراق المالية(البورصات) الإقليمية والوطنية (برنامج1، مشروع2). 5. إنشاء صناديق وطنية للثروات السيادية لصالح التصنيع(برنامج1،مشروع4). 6. دعم صناديق الاستثمار الإقليمية (برنامج2، مشروع2). 7. إنشاء شبكات للمستثمرين لتيسير استثمارات وتواصل سكان المهجر (برنامج4، مشروع3).

	القطاعات الفرعية الصناعية ذات الأولوية (برنامج3، مشروع2).		
7. التنمية المستدامة	2.إنشاء أو دعم شبكة أفريقية من موردي/مراكز خدمة الإنتاج الأنظف (برنامج2،مشروع1) 21. دمج التنمية المستدامة في إطر للإدارة أكثر اتساعاً (برنامج1، مشروع1). 22. الحفاظ (الفاعلية الإيكولوجية) على الموارد واستخدامها على نحو مستدام (برنامج3، مشروع1).	16. تقليص التدهور البيئة إلى أدنى درجة (الضغوط البيئية) والتخفيف من وطأة الإدارة المفسدة (برنامج3، مشروع2). 17. التشبيك الإقليمي لتحقيق أجندة تتوافق مع سياق المسؤولية الاجتماعية المشتركة (برنامج1، مشروع2).	9. مبادرات موضوعية وقطاعية لدعم برنامج تعزيز الحفاظ على الموارد CREP (برنامج2، مشروع2). 10. سياسات وماليات لدعم برنامج تعزيز الحفاظ على الموارد CREP(برنامج2، مشروع3). 11. مطابقة المعايير والتشريعات البيئية الدولية (برنامج3، مشروع3).

ACRONYMS

AAC - African Academy of Sciences

ACP - Africa, Caribbean and Pacific

ACSF – Africa Corporate Sustainability Forum

AFDB – African Development Bank

AFRACO – Inter-African Co-operation for Accreditation

African 10-YFP - African 10-Year Framework Programme on Sustainable Consumption and Production

AFRIMETS – Inter-Africa Metrology System

AfrIPANET - African Investment Promotion Agency Network (AfrIPANet)

AfT – Aid for Trade

AGOA – Africa Growth and Opportunity Act

AICC – African Institute of Corporate Citizenship

AIDA – Action Plan for Accelerated Industrial Development of Africa

AIO – African Industrial Observatory

AIR – African Industrial Report

AMCEN – African Ministerial Conference on Environment

AMCOST – AU Ministers Conference on Science and Technology

AMN – Africa Mining Network

AMP – Africa Mining Partnership

AMSEN – African Materials Science and Engineering Network

ANSTI – African Network of Scientific and Technological Institutions

APCI – African Productive Capacity Initiative

ARFTECREG – African Technical Regulations Co-operation Committee

ARSCP – African Roundtable on Sustainable Consumption and Production

ARSO – African Organization for Standardization

ASTF – Arab Science and Technology Foundation

ATII – Africa Technology and Innovation Initiative

AU – African Union

AUC – African Union Commission

BITs – Bilateral Investment Treaties

BRIC – Brazil, Russia, India, China

CAAST-NET – Network for the Co-ordination and Advancement of sub-Saharan Africa- EU Science & Technology Co-operation

CAMI – Conference of African Ministers of Industry

CASM – Communities and Small-Scale Mining

CDM – Clean Development Mechanism

CEMA – Central Europe and Middle East and Africa

CIS – Commonwealth of Independent States

COEs – Centres of Excellence

COMESA – Common Market for Eastern and Southern Africa

CP – Cleaner Production

CREP - Conservation Resources Enhancement Programme

CSR – Corporate Social Responsibility

D-MADE – Development Marketplace for the African Diaspora in Europe

DAC – Development Assistance Committee

DBSA – Development Bank of Southern Africa

DFIs – Development Finance Institutions

DNAs – Designated National Authorities

DRC – Democratic Republic of Congo

EAC – East African Community

EBA – Everything But Arms

ECA – Economic Commission for Africa

ECCAS / SEMAC – Economic Community of Central Africa States

ECOWAS – Economic Commission for West African States

EDB – Economic Development Board

EDIP – Enterprise Development and Investment Promotion

EFW – Economic Freedom of the World

EIB – European Investment Bank

EIF – Enhanced Integrated Framework

EPAs – Economic Partnership Agreements

EPZs – Export Processing Zones

EU – European Union

FDI – Foreign Direct Investment

GDP – Gross Domestic Product

GI – Geographical Indications

GNI – Gross National Income

GRA – Global Research Alliance

GSP – Generalized System of Preferences

GTZ – Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit GmbH (German Society for Technical Co-operation)

HACCP – Hazard Analysis Critical Control Point

HDI – Human Development Index

HEIs – Higher Education Institutions

HIV/AIDS – Human Immunodeficiency Virus / Acquired Immune Deficiency Syndrome

HOS – Heads of State

HRD – Human Resource Development

IAF – International Accreditation Forum

IBRD – International Bank for Reconstruction and Development

ICSU ROA – International Council for Science Regional Office for Africa

ICT – Information and Communication Technology

IDC – Industrial Development Corporation

IF – Integrated Framework

IFAD – International Fund for Agricultural Development

IIED – International Institute for Environment and Development

ILAC – International Laboratory Accreditation Co-operation

ILO – International Labour Organization

IPAs – Investment Promotion Agencies

IPCC – International Panel on Climate Change

IPR – Investment Policy Review

IPRs – Intellectual Property Rights

ISO – International Organization for Standardization

IT – Information Technology

ITPOs – Investment and Technology Promotion Offices

JPOI – Johannesburg Plan of Action

LCA – Life Cycle Analysis

LDCs – Least Developed Countries

MDGs – Millennium Development Goals

MFA – Multi-Fibre Agreement

MFIs – Microfinance Institutions

MIGA-Multilateral Investment Guarantee Agency

MVA – Manufacturing Value Added

NAPAs – National Adaptation Programmes of Action

NBG – NEPAD Business Group

NBFCs – Non-Banking Finance Companies

NCPCs – National Cleaner Production Centers

NEPAD – New Partnership for African Development

NGO – Non-Governmental Organization

NICs – Newly Industrializing Countries

NRM – Natural Resources Management

NUSESA – Network of Users of Scientific Equipment in Eastern and Southern Africa

ODA – Official Development Assistance

OECD – Organization for Economic Cooperation and Development

PCT – Patent Co-operation Treaty

PPP – Public-Private Partnerships

PSD – Private Sector Development

PTA Bank – Eastern and Southern African Trade and Development Bank

R&D – Research and Development

REACH – Compliance with External Environmental Standards and Legislation

REC – Regional Economic Community

RPL – Recognition of Prior Learning

RSA – Republic of South Africa

RTTDCs – Regional Technology Transfer and Diffusion Centres

SABINA – Southern African Biochemistry and Informatics for Natural Products

SADC – Southern Africa Development Community

SANE – South Africa, Algeria, Nigeria and Egypt

SC – Sustainable Consumption

SCP – Sustainable Consumption and Production

SI- Small Industry

SICC – South Industrial Co-operation Centres

SIG – Science Initiative Group

SP – Sustainable Production

SMEs – Small- and Medium-sized Enterprises

SPV – Special Purpose Vehicle

SPX – Sub-contracting and Partnership Exchange

SQAM – Standards, Quality Assurance and Metrology

SQMT- Standards, Quality and Metrology Testing

SWOT- Strengths, Weaknesses, Opportunities and Threats

TBs – Barriers to trade

TBTs – Technical Barriers to Trade

TICAD IV – Fourth Tokyo International Conference on African Development

TIS – Trade Integration Strategies

TNCs – Transnational Corporations

TRIPS – Trade-Related aspects of Intellectual Property Rights

UEMOA – Union Economique et Monétaire Ouest Africaine

UN – United Nations

UNCTAD – United Nations Conference on Trade and Development

UNDESA – United Nations Department for Economic and Social Affairs

UNDP – United Nations Development Programme

UNECA – United Nations Economic Commission for Africa

UNEP – United Nations Environment Programme

UNESCO – United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization

UNFCCC – United Nations Framework Convention on Climate Change

UNIDO – United Nations Industrial Development Organization

UNDP – United Nations Development Programme

USAID – United States Agency for International Development

USD – United States Dollars

WAIPA – World Association of Investment Promotion Agencies

WAITRO – The World Association of Industrial and Technological Research Organizations

WAPP – West Africa Power Market Development Project

WB – World Bank

WIO-RISE – The Western Indian Ocean Regional Initiative in Marine Science and Education

WRI – World Resources Institute

WSSD – World Summit on Sustainable Development

WTO – World Trade Organization

المقدمة

حيث أن أفريقيا برزت كقارة صناعية في هذا القرن، فقد صمم الزعماء الأفريقيون على اغتنام الفرص الناشئة لتعزيز وتقوية التنمية الصناعية باعتبارها تشكل وسائل وطرق فعالة ومسؤولة اجتماعياً ومستدامة نحو التحول الاقتصادي.

وقد تأكد هذا التوجه من خلال سلسلة من البيانات والإعلانات الصادرة عن القمم والاجتماعات الرئيسية؛ ويجدر التنويه في هذا المقام بأن الدورة العادية العاشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا، في يناير 2008 كرست لموضوع التصنيع الأفريقي. وتكريس المؤتمر لهذا الموضوع يبرز الأولوية الكبيرة التي تحظى بها الصناعة باعتبارها قوة دينامية لتحويل السلع إلى منتجات ذات قيمة مضافة عالية. وقد تحقق توافق آراء مفاده : " أنه دور أفريقيا ".

في أثناء هذا المؤتمر اتخذ رؤساء الدول والحكومات قراراً مهماً بإقرار *خطة العمل الخاصة بتعجيل التنمية الصناعية لأفريقيا*. وفي إطار إقدامه على هذه الخطوة وجّه مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى وضع أولويات تشغيلية وإعداد برامج ومشروعات في إطار من التعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل توفير مزيد من المساعدة في تنفيذ الخطة. علاوة علي ذلك كلّف رؤساء الدول والحكومات مفوضية الاتحاد الأفريقي بالدعوة، على وجه الاستعجال، إلى عقد مؤتمر لوزراء الصناعة الأفريقيين وأصحاب المصلحة في مجال الصناعة بغرض ترشيد وتحديد الأولويات وتفعيل الأنشطة المضمنة في خطة العمل. وبناءً عليه، انعقد المؤتمر الأول لأصحاب المصلحة العاملين في مجال الصناعة بالقاهرة، مصر، في 15 أبريل 2008.

حضر الاجتماع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك أعضاء مكتب مؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين، بنك التنمية الأفريقي، الاتحاد الأفريقي، مفوضية الاتحاد الأفريقي، السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (كوميسا)، بنك الاستثمار الأوروبي، الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد)، مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (صادك)، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والبنك الدولي.

توصل الاجتماع إلى توافق أراء بشأن هيكلة تنفيذ خطة العمل وفقاً لمجموعات البرامج السبعة التالية:

مجموعة البرنامج رقم 1 : السياسة الصناعية والتوجه المؤسسي
مجموعة البرنامج رقم 2: تحسين قدرات الإنتاج والتجارة في قارة أفريقيا
مجوعة البرنامج رقم 3: تعزيز البنية التحتية والطاقة من أجل التنمية الصناعية
مجموعة البرنامج رقم 4 : تنمية الموارد البشرية من أجل الصناعة
مجوعة البرنامج رقم 5: نظم الابتكار والتكنولوجيا الصناعية والبحوث والتطوير

مجوعة البرنامج رقم 6: تعبئة التمويل والموارد
مجموعة البرنامج رقم 7: التنمية المستدامة

توضح الوثيقة استراتيجية تنفيذ خطة العمل وتركز على ترجمة المجموعات السبع المشار إليها أعلاه إلى برامج عمل ومشروعات وأنشطة موجهة إلى العمل من شأنها تعزيز النمو الصناعي والتغيير الهيكلي في أفريقيا وتحقيق الاندماج الصناعي إقليمياً وعلى الصعيد القاري الواسع وداخل الاقتصاد العالمي.

يتمثل الهيكل التنظيمي للوثيقة قيد التناول كلآتي: يعرض جزء الخلفية السياق الكلي للتصنيع في أفريقيا من حيث التحديات والفرص، الالتزامات والمفاوضات العالمية، الإدارة المحسنة وكذلك أهداف ومبادئ تحديد وإعداد مجموعات ومشروعات وأنشطة البرامج؛ كما يتم عرض خطة تنفيذ تفصيلية للمجموعات/الفصول 1 – 7 تتضمن المشروعات والأنشطة ذات الصلة.

الخلفية

القسم أ:

أ.1 تحديات وفرص التنمية الصناعية في أفريقيا

حققت العديد من البلدان الأفريقية معدلات مرتفعة للنمو الصناعي والاقتصادي على مدى السنوات الأخيرة، وهو الأمر الذي يرجع في الأساس إلى الطفرة المدهشة للسلع الأولية. والواقع أن أفريقيا تحتاج إلى المزيد من معدلات النمو الأكثر الارتفاعاً من تلك التي حققتها في السنوات الماضية لكي يتسنى لها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015. ويتمثل التحدي الأعظم الذي تواجهه البلدان الأفريقية اليوم في انتشال معظم سكان القارة من هوة الفقر بواسطة التنمية الصناعية. ولضمان استدامة النمو الذي تحقق حتى الآن لا بد من توافر قدرات إنتاجية معززة لتحويل الميزة المقارنة لأفريقيا في الموارد إلى ميزة تنافسية وسرعة انتشار فوائد النمو على نطاق أوسع من خلال التركيز على إرساء علاقات جيدة بين قطاعات النشاط الإنتاجي.

وجدير بالتنويه أن الاتحاد الأفريقي بإصداره قرار بتوجيه الانتباه نحو موضوع التنمية الصناعية، يكون قد أخذ في حسبانه حقيقة أن أفريقيا هي أقل مناطق العالم تقدماً من حيث التنمية الصناعية، حيث أنها لا تضم سوى حفنة من بلدان جنوب الصحراء هي التي نجحت في إرساء قطاع صناعي كبير وديناميي نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي يزيد على 20%. ولقد شاب التغيير الهيكلي بطء إيقاع التنفيذ كما أن سرعة النمو الصناعي كانت أبطأ من سرعة نمو الناتج المحلي الإجمالي في معظم البلدان. وذلك حتى لو كان هناك عدد أكبر من البلدان الأفريقية استطاع على نحو غير مسبوق أن يدفع بخطوات التنمية الصناعية إلى الأمام كما تسارع النمو بل وتخطي سرعة نمو الناتج المحلي الإجمالي. وقد سجل نصيب القيمة المضافة الصناعية من الناتج المحلي الإجمالي ببلدان جنوب الصحراء زيادة طفيفة من 13,7% عام 2000إلى 14,3% عام 2006.

لكي تحقق أفريقيا خطوات إلى الأمام نحو الازدهار لا بد وأن تستفيد من الفرص الجديدة التي توفرها عولمة الإنتاج الصناعي. وفي هذا الصدد تقدم لنا تجربة البلدان الصناعية الحديثة، لا سيما في آسيا، دليلاً قاطعاً على مدى الصلة الوثيقة بين التصنيع والنمو الاقتصادي والازدهار. والدول سريعة التصنيع، خاصة في آسيا، هي التي استفادت من ثمار العولمة وأحرزت تقدماً نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى الرغم من الموارد الطبيعية الضخمة فإن أفريقيا لم تجن حتى الآن الفوائد الكامنة للتنمية القائمة على الموارد، خاصة المعدنية.

والثابت أن الصناعة، إلى جانب الخدمات المتصلة بها، هي التي تقود توسع الاقتصادات، وتدفع النمو الاقتصادي إلى الأمام، وتوفر مساحة واسعة أمام المشروعات، وتولد دينامية تكنولوجية، وتشجع الإنتاجية، وتوفر فرص عمل

وتسهم في الإنتاجية والنتائج الزراعية وكذلك في القيمة المضافة للموارد الزراعية الموجودة.

أ.2 التغلب على القيود

على مدى ما يقرب من عقد كامل، أحرزت معظم البلدان الأفريقية تقدماً كبيراً نحو إعداد سياسات تنموية رشيدة على مستوى الاقتصاد الكلي. ولم يقتصر الأمر في هذا الصدد على أن هناك دولاً عايشت مؤخراً سنوات متتالية من النمو الاقتصادي المرتفع نسبياً، وإنما تمتعت أيضاً هذه الدول ببيئة سياسات محسنة. ومع ذلك يجوز القول أن رد الاقتصاد الجزئي على استقرار الاقتصاد الكلي يظل دون المستوى. وعلى الرغم من هذه الإنجازات، فإن جودة ومدى النمو بل واستدامته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تظل تمثل مصدر قلق وانشغال للعديد من الحكومات الأفريقية. ولا جدال في أن مهمة الربط بين نجاحات الاقتصاد الكلي وتعزيز كفاءة الاقتصاد الجزئي إنما يشكل تحدياً ضخماً.

أ.2.1. القيود الخاصة بجانب العرض في التنمية الصناعية

إن الرد الضعيف للعرض الصناعي حيال عدة سنوات من الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي يعزى في جزء كبير منه إلى القيود التي تعوق العرض: النقص في القدرات والطاقات الصناعية المطلوبة، عدم كفاية الدعم المؤسسي والنقص في المشروعات، الاختناقات في الطاقة والبنية التحتية وقيود الطلب نتيجة تدني مستوى القدرة الشرائية للغالبية العظمى من السكان وانخفاض إجمالى الطلب الذي مصدره القطاع الخاص.

والواقع أن القيود التي اقترن بها جانب العرض شكلت مشكلة مزمنة أمام تنمية الصناعة الأفريقية مما يستلزم التأكيد على ضرورة إرساء بيئة ملائمة ومترابطة للسياسات. ومن الأمور الحيوية أيضاً الحاجة إلى توليد مهارات، تنشيط الإنتاجية، تعزيز الاستثمارات، توفير البنية التحتية ومرافق النقل، الارتقاء بمستوى عمليات المشروع، نقل التكنولوجيا، تقليص تكلفة تنفيذ الأعمال واستحداث المعايير الملائمة لتمكين المنتجات من التنافس في الأسواق العالمية. كما كانت ولا تزال هناك قيود تتعلق بالعرض خارج قطاع التصنيع: إذ أن تخلف القطاع الزراعي مثل قيداً على المنتجات والقدرة التنافسية الصناعية في العديد من البلدان نظراً لعدم كفاية أو عدم انتظام المعروض من المواد الخام. وهو الأمر الذ ي أدى تباعاً إلى تقييد نمو الصناعة القائمة على المنتجات أو معالجتها صناعياً.

ومع ذلك هناك فرص كبيرة للتغلب على مثل هذه القيود؛ فالثابت أن تسريع خطى الاندماج الاقتصادي العالمي والتغيير الهيكلي يتيح فرصاً أمام البلدان الأفريقية لتنويع اقتصاداتها والنمو والاندماج أكثر في الأنشطة الاقتصادية الإقليمية والقارية والدولية. في استطاعة القارة اغتنام فرص جديدة على مستوى الإنتاج والتجارة

والاستثمار العالمي وأيضاً الاستفادة من زيادة إمكانية الوصول إلى المعرفة والتكنولوجيات الحديثة والأسواق الجديدة؛ وهو ما يتطلب استراتيجيات وسياسات ومؤسسات صناعية متناغمة وأكثر فعالية. إن البلدان الأفريقية تواجه المزيد من التحديات المعقدة والخيارات الاستراتيجية الهامة وهي بصدد تحقيق تنميتها الاقتصادية والصناعية مردها إلى التغييرات الكاسحة المتواصلة في الاقتصاد الصناعي العالمي. كما أنه على الرغم من احتمال أن تجعل القوى الصناعية الجديدة، مثل الصين والهند والبرازيل وغيرها، من الأصعب على الوافدين الصناعيين الجدد اللحاق بالركب والاشتراك في المنافسة في الأسواق العالمية، إلا أنه يجوز اعتبارها بمثابة شركاء مهمين على مستوى الجنوب – الجنوب.

ليس هناك أدنى شك في أنه يوجد متسع للوافدين الجدد في مجال الصناعة، خاصة مع ظهور فرص صناعية جديدة في ظل سياق تصاعد الأجور في الاقتصادات الناشئة وتزايد التنقل الجغرافي للإنتاج. كما أن التغييرات التي يعكسها المشهد العالمي والانتقال من منتجات إلى مهام داخل سلسلة القيمة، مثل المكونات والتجميع، فإنها بدورها تبشر بالخير بالنسبة للجهود الصناعية. ومن المتوقع للبلدان النامية أن تصبح بمثابة القوة الدافعة الرئيسية لتسريع إيقاع النمو الاقتصادي العالمي بفضل تزايد نصيبها من الناتج العالمي من حوالي الخمس حالياً إلى ما يقرب من الثلث بحلول عام 2030، بينما سيزيد نصيبها من القوة الشرائية العالمية إلى أكثر من النصف. والواقع أن تزايد عولمة أسواق العمل إنما ينعكس في التزايد السريع لحجم التحويلات التي زادت قيمتها من 9 بليون دولار بالنسبة لجنوب الصحراء في عام 2005 إلى 11 بليون دولار بحلول 2007. ويحتمل أن يمثل الأفريقيون في المهجر على نحو متزايد القوة الرئيسية لدعم التنمية الصناعية الأفريقي المرتكزة ليس فقط على التحويلات وإنما أيضاً على خبراتهم العالمية ومعارفهم وتجاربهم العلمية الواضحة.

هناك مجال جاد لمشاركة أكبر من جانب الشركات الأفريقية في سلسلة القيمة العالمية، وذلك مثلاً من خلال زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الموارد الطبيعية الأفريقية مقابل المشاركة في المراحل الأولى للتصنيع القائم على الموارد لسلسلة القيمة الصناعية القائمة على الموارد والتي ترتكز على ترتيبات الأفضليات التجارية. وفي استطاعة هذه الشركات تحقيق ذلك من خلال، مثلاً، الرد على الأسواق سريعة النمو في الصين والهند واقتصادات ناشئة أخرى في الجنوب. كما أن الفرص متاحة أيضاً لتعزيز الصناعة والتجارة والتخفيف من حدة الفقر من خلال تعاون الجنوب-الجنوب باستخدام القوة الاقتصادية للجنوب – التمويل، التكنولوجيا والأسواق – في التعجيل بالتصنيع الأفريقي.

علاوة على ذلك هناك مجال واسع لتعزيز أسبا العيس المستدامة بالتأكيد على على ضرورة دعم القدرات والجهود البشرية والتكنولوجية من أجل المساعدة الذاتية القائمة على المجتمع. كما أن تعاون الجنوب – الجنوب من الممكن أن يلعب دوراً

جوهرياً في التعجيل بالتنمية الصناعية الأفريقية إلى جانب توفير فرص لدخول الأسواق أمام المنتجات الأفريقية في إطار سلسلة القيمة في الجنوب. وهو الأمر الذي يتطلب إمكانية إنتاج المنتجات السليمة ذات الجودة السليمة وأن يكون متاحاً التفاوض بنجاح بشأن اتفاقيات الأفضليات التجارية اللازمة تزامناً مع خفض المستويات العالية للتعريفة السائدة حالياً داخل الجنوب.

أ.2.2 التعجيل بالتكامل الصناعي الإقليمي في أفريقيا مع التركيز على البنية التحتية والطاقة والأسواق

وقبل كل شيء، هناك وضع ملموس لتكامل صناعي إقليمي يعد بمثابة لبنة أو حجر الأساس للنجاح. وفي هذا الصدد يكون دمج السياسات الصناعية ودعم المؤسسات الإقليمية أمراً اساسياً. ومن الأهمية بمكان أيضاً استخدام الموارد الوطنية والخارجية، خاصة لتطوير البنية التحتية – الطرق، المطارات، الموانى وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات عالية الكفاءة للربط بين عموم أنحاء المنطقة. ومن ناحية أخرى من الممكن توجيهها استثمارات الأفريقيين في المهجر والصناديق الوطنية الثروات السيادية والاستثمارات الأجنبية المباشرة وسوق رأس المال الأفريقية الناشئة نحو مشروعات الاستثمار الإقليمي في الصناعة. من شأن هذه الخطوات إذا صاحبها تغيير في المواقف حيال التكامل الإقليمي أن تفضي إلى تعاون صناعي مكثف بين أصحاب المشروعات الصناعية الأفريقيين. وهو الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تمكين الصناعة الأفريقية من الاستفادة من وفورات الحجم وكذلك من تخصص الصناعة وتجزئتها إلى مجموعات في مواقع إقليمية – فرعية ملائمة في أفريقيا. يتطلب الإنتاج الفعال توافر البنية التحتية المادية اللازمة، وبيئة مترابطة للسياسات فضلاً عن الدعم المؤسسي وكذلك مرافق الإنتاج ال في تنفيذ إجراءات التصدير وكذا إجراءات المناطق الصناعية. وفي هذا الإطار من الممكن بل يجب أن تضطلع القمة الثانية عشرة للاتحاد الأفريقي حول البنية التحتية في يناير 2009 والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول بدور حفاز لوضع الشروط المسبقة والشروط للنجاح.

أ.2.3 آثار الالتزامات العالمية للمفاوضات حول التعجيل بالتنمية الصناعية في أفريقيا

علاوة على ما تقدم، فإن عدداً كبيراً من الالتزامات لم يتم الوفاء بها حتى الآن بينما هناك التزامات لا تزال موضوع تفاوض؛ وهي تتعلق، مع تنحية المساعدة الرسمية للتنمية جانباً، باتفاقات أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي، الالتزامات التي تعهدت بها الصين بشأن بنية تحتية صديقة، بل والأهم الالتزامات الخاصة بأفريقيا ذات الصلة بهذ المسألة والمنبثقة عن قمم مجموعة الدول الصناعية الثماني ابتداء من قمة جلينيجلز عام 2005 حتى قمة بطرسبورج عام 2006 وقمة هيليجندام علم 2007 وهوكايدو توياكو عام 2008. لو أن هذه الالتزامات نفذت بجدية ونشاط لتأتى تعزيز القدرة على التحرك نحو نماذج للنمو أكثر وضوحاً وتميزاً.

هناك حاجة ماسة إلى تكييف أوضح للاحتياجات الهامة لأفريقيا مع المساعدة المقدمة من المانحين، لا سيما فيما يتعلق بالمكونات الأساسية للتنمية الصناعية: 1) تحسين قدرات العرض على اغتنام الفرص الصناعية الجديدة، خاصة من خلال بناء قدرات التجارة، تحسين البنية التحتية وتعزيز إمدادات الطاقة من أجل التنمية الصناعية؛ 2) بناء القدرات والطاقات المطلوبة من حيث المهارات البشرية التي تحتاجها الصناعة؛ 3) تعزيز قدرة الصناعة على استكشاف مصادر جديدة للنمو الصناعي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ 4) وضع الشروط المسبقة المسبقة اللازمة للشركات الأفريقية بما يمكنها من دخول سلسلة القيمة العالمية؛ 5) إجراء التحليلات الاقتصادية اللازمة بشأن القضايا الصناعية كاساس للمناقشات والمفاوضات المطلعة حول القضايا الصناعية الرئيسية؛ 6) ربط المعونة الرسمية للتنمية ببناء القدرات التجارية وإنشاء مؤشرات مرجعية بحيث يتأتى استخدام المعونة الرسمية للتنمية بفعالية لتعزيز كفاءة الاقتصاد الجزئي؛ 7) دعم الموقف التفاوضي للاتحاد الأفريقي، المستند على قوة جماعية، في التعامل مع المعونات التجارية، مع التركيز على تحسين رد العرض الصناعي على الفرص الصناعية الجديدة. ومن المقطوع به أن تعضيد القدرات التفاوضية للاتحاد الأفريقي في المجالات المذكورة أعلاه هو أمر ضروري لتسريع إيقاع التنمية الصناعية الأفريقية.

أ. 3 ثقة جديدة نابعة عن الإدارة المعززة

الواضح أنه قد طرأ تحسن على بيئة السياسات في العديد من البلدان الأفريقية خلال السنوات الأخيرة. ولا شك أن الإدارة الرشيدة، وبيئات السياسات المعززة، والإدارة الأفضل على مستوى الاقتصاد الكلي وتراجع النزاعات في كثير من البلدان، إنما هي عوامل أسهمت في تحقيق معدلات أعلى للنمو الاقتصادي، ومزيدا من الاستقرار والأمن السياسي. بيد أن هناك مشكلات جادة لا تزال قائمة في عدد من الدول، ومن ثم تكون الإدارة السياسية والاقتصادية الرشيدة شرطاً ضرورياً ولكن ليس كافياً لتحقيق النجاح الصناعي.

وخطة العمل لتعجيل التنمية الصناعية لأفريقيا هي نتيجة لهذا التحسن في كل من الإدارة والتعاون، بقدر اقتضائها المزيد من التعزيز والدعم لأنشطة مفوضية الاتحاد الأفريقي وشركائها.

ويجدر التنويه في هذا المقام بأن وثيقة رؤية الاتحاد الأفريقي حول التنمية الصناعية الأفريقية، وخرائط الطريق التي ووفق عليها أثناء اجتماعات فريق الخبراء التي استضافتها المجموعات الاقتصادية الإقليمية، وبرامج الارتقاء والتحديث الصناعي التي أعدت من أجل المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، الكوميسا، صادك، المجموعة الاقتصادية لوسط أفريقيا (إيكاس/سيما) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ساعدت المبادرة الأفريقية للقدرات

الإنتاجية " التي أجازها مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في يوليو 2004 وكذا المكون الصناعي للنيباد، إنما هي في مجموعها جزء لا يتجزأ من الالتزام تجاه نجاح القارة وبلورة رؤية واضحة وأهداف ومبادئ محددة بدقة لتعزيز ودعم التنمية الصناعية.

قسم ب: الرؤية، الأهداف والمبادئ

ب.1 الرؤية والأهداف

i. اتساقاً مع رؤية الاتحاد الأفريقي تهدف هذه *الاستراتيجية لتنفيذ خطة العمل الخاصة بتعجيل التنمية الصناعية لأفريقيا*، إلى تشجيع النمو الاقتصادي المستدام، وتوليد الثروات والاندماج العالمي باستخدام التصنيع كقوة دينامية. وتتجه **الرؤية** على وجه أخص نحو:

- تعزيز التنوع الاقتصادي من خلال أنشطة القيمة المضافة الصناعية؛
- إرساء بيئة تمكينية وإطار مؤسسي لتعزيز التنمية الصناعية الواعية لأهمية القطاع الخاص والتعاون الاقتصادي الإقليمي والتنافسية الدولية؛
- تعزيز قدرات جانبي العرض والطلب بالنسبة للإنتاج والتجارة في مجال الصناعة؛

ii. **الأهداف** المحددة للبرامج والمشروعات الواردة في خطة العمل قيد التناول تستند على الاعتبارات التالية:

(أ) بناء القدرات والطاقات الإنتاجية لتحويل الميزة المقارنة إلى تنافسية صناعية؛

(ب) تعزيز الأعمال لتسهيل تصدير منتجات القيمة المضافة من خلال تجويل السلع إلى منتجات؛

(ج) تقوية صلات الربط التجارية والنفاذ إلى السوق لتوسيع نطاقها أمام المنتجات؛

(د) تعزيز سلاسل القيمة بفضل التفكير على نحو عالمي والعمل محلياً من أجل توفير فرص عمل وخفض الفقر؛

(ه) إنشاء مشروعات صغيرة ومتوسطة وربطها بالمشروعات الكبيرة لاغتنام الفرص المتاحة للتوسع الصناعي؛

(و) إصدار قواعد التوحيد القياسي، الاعتماد، الجودة والأرصاد الجوية من أجل اندماج فعال للسوق العالمية؛

(ز) تعضيد الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل التنمية الصناعية؛

(ح) إزالة العوائق البيروقراطية والإدارية التي تعترض التجارة والاستثمار.

ب.2 المبادئ والمعايير

سوف يتم، علاوة على ذلك، إعداد وتنفيذ وتوجيه مجموعة البرامج المقترحة وفقاً *للمبادئ* التالية:

(أ) إعداد مؤشرات محددة وكمية لمجموعات البرامج مصحوبة بجدول زمني وملامح محددة بدقة؛

(ب) إضافة قيمة جديدة للبرامج الوطنية والإقليمية الفرعية والإقليمية الموجودة؛

(ج) إرساء ترتيبات مؤسسية واضحة ومجموعات مستهدفة للتنفيذ مع تحديد واضح لمن الذي يملك، يقود وينفذ؛

(د) ضمان مشاركة وملكية واسعة من جانب القادة والمديرين وأصحاب المشروعات الأفريقيين؛

(ه) تعزيز تنفيذ البرنامج والإبقاء على المرونة في تغيير البرامج وفقاً لتغير الاحتياجات والظروف الإقليمية؛

(و) تنفيذ البرامج في إطار من التعاون الوثيق مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرين؛

(ح) إعداد تقييم واقعي لوضع الموارد؛

(ط) تعزيز دور قيادي للقطاع الخاص؛

(ى) تقييم أفضل الممارسات والمبادرات التي تحققت في إطار المجموعات المقترحة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي؛

(ك) تحديد أنشطة ومشروعات في إطار كل مجموعة برنامج وفقاً لنهج قطاعي وسلسلة القيمة؛

(ل) الارتقاء بمستوى استثمارات القطاع الخاص كطريقة لتعبئة أقصى حجم للموارد، وذلك من خلال تعزيز تكاليف القطاعين العام – الخاص واقتسام الترتيبات متى كان ذلك ممكناً.

(م) بحث تقرير حوافز لجذب مصادر مبتكرة للتمويل وتعبئة الموارد، مثل النظر باهتمام إلى مصادر الاستثمار الخاصة بالمهجر وصناديق الثروات السيادية؛

(ص) إرساء آليات ملائمة للمراقبة وإعداد التقارير والتقييم.

القسم (ج): حدود واتجاهات استراتيجية التنفيذ

تستهدف المجموعات، والبرامج، والمشروعات التالية التوصل إلى خطة عمل مستوفاه للرؤية والمهمة والمبادئ التى جرى تحديدها، وتساعد في اتخاذ الخطوة الأولى على طريق تحقيق النهضة الاقتصادية في شتى جنبات القارة الأفريقية.

(ا) إدراكاً لأن الإدارة الصناعية السليمة هى شرط مسبق للنجاح في أفريقيا، فإن تنفيذ الاستراتيجية الخاصة بخطة العمل يعالج الكيفية التي يمكن بها استحداث أطر متجانسة للسياسات الصناعية على المستويات القومية والإقليمية، وبحيث تركز هذه الأطر تماماً على الموارد المحلية وتكون حساسة لها.

(ب) وفي ضوء ضرورة نجاح المشاركة في سلاسل القيم الصناعية العالمية في عالم يتسم الإقتصاد فيه بدرجة عالية من القدرة التنافسية، تعالج خطة العمل الكيفية التي يمكن بها الارتقاء بمستوى الأداء الاقتصادى ورفع مستوى جودة العمليات والمنتجات، ورفع مستوى قدرات التبادل التجارى فى شتى الأنحاء.
(ج) وبالنظر إلى تعذر التغلب على القيود التى تشهدها أفريقيا، فإن استراتيجية التنفيذ تعالج على نحو ديناميكي كيفية تلبية احتياجات البنية التحتية والطاقة البديلة، وضمان إدارتها وصيانتها بشكل كفء.
(د) وفي ضوء الأهمية الحيوية للقوى الإنتاجية والإبداعية، وبالنظر إلى كونها عنصراً أساسياً لنجاح مساعي أفريقيا الرامية إلى التحول إلى التصنيع، تتناول استراتيجية تنفيذ خطة العمل كيفية تعويض النقص فى المهارات والاستجابة لتدريب الأفراد وتنمية مهاراتهم في مناطق النمو الصناعى الرئيسية.
(هـ) وإدراكاً لكون التكنولوجيا، والابتكار والتجديد، والقدرة على الابتكار لم تعد خياراً، بل لقد باتت "ضرورة" لازمة على صعيد الاقتصاد العالمي، يعالج تنفيذ استراتيجية خطة العمل كيفية استحداث نظم محددة للتجديد والابتكار من أجل خلق الخبرة الفنية اللازمة للتنمية الصناعية.
(و) وفي ضوء أولوية تعبئة الموارد المالية وتوفيرها وتخصيصها على نحو يتسم بالحكمة حتي يتسنى دعم التصنيع وتعزيزه، يعالج تنفيذ استراتيجية خطة العمل كيفية إيجاد هيكل مالي، يتألف من مصادر داخلية وخارجية، للاستثمار في المناحي الرئيسية للتنمية الصناعية.
(ز) وبالنظر إلى الأهمية الحيوية للتنوع الأحيائي الذي تتمتع به القارة الأفريقية، فضلاً عن أهمية مواردها الطبيعية الوفيرة لاستمرار جهود التصنيع طويلة الأجل، يعالج تنفيذ استراتيجية خطة العمل كيفية إيجاد إطار للتنمية المستدامة يكفل وجود تصنيع يتسم بالمسؤولية.

شبكة البرامج (1) : السياسة الصناعية والتوجه المؤسسي

البرنامج 1/1: السياسة الصناعية وإطار التنفيذ

1/1/1- نظرة عامة

تجرى حالياً مراجعة السياسة الصناعية وتعزيز دور الدولة التنموية، فقد ظلت الحكومات حتى عام 1974 تتولى السلطة المركزية وتلعب الدور المحورى في الحياة الاقتصادية في المجتمعات النامية: فكانت الدولة تمتلك الأصول الصناعية،

وتتدخل في الاقتصاد، وتقوم بتوجيه التنمية، والتخطيط للأهداف، كما كانت تتولى التعامل مع الضغوط التنافسية، بهدف تحقيق مكاسب كافية، وكانت السياسة الصناعية تعتبر امتداداً للأولويات السياسية، ولم تكتسب عملية تحرير الاقتصاد والتحرر من اللوائح، والتوجه نحوالملكيات الخاصة، لم تكتسب اليد الطولى إلا في عقد الثمانينات من القرن الماضي، وعندئذ تحولت السياسات التنموية من سياسات الاحتياط إلى آليات السوق من أجل دعم القدرة التنافسية والنمو الاقتصادي. وأخذ الاعتقاد السائد في تكافؤ قوى السوق في الضعف والأفول بينما أخذ إدراك دور السياسة الصناعية والتوجه المؤسسي من قِبَل صناع السياسة وأصحاب المصالح في المجال الصناعي، أخذ في التزايد.

في هذا السياق برزت الدولة مرة ثانية ولكن بوصفها الميسر لمصادر النمو الدينامية وذلك عبر أدوات السياسة المناسبة والتدخلات الهادفة إلى تصحيح نقاط الضعف ومكامن إخفاق السوق ودعم نجاحاته.

و تعتمد الحكومات بصورة كبيرة، في معرض مراجعتها للسياسة الصناعية، على الدروس المستفادة من نجاحات الأقران والنجاحات التي شهدتها المواقع الصناعية الدينامية، كما تعتمد أيضاً على المصادر الملائمة والجديدة وأثارها على الأفراد من حيث فرص العمل، والمهارات، والأجور، والبيئة في عالم آخذ في الاتجاه نحو العولمة بخطى سريعة، وذلك في ضوء فشل الكسب المفاجئ الناجم عن إرتفاع أسعار السلع والنمو الذي أفضى إليه الازدهار السلعي، في انتشال الملايين من بحر الفقر.

ويسعى الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع الشركاء الآخرين، إلى وضع إطار لتنفيذ السياسة الصناعية بحيث تتمكن من مجابهة تحديات استخدام التنمية الصناعية كقوة دينامية في تحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي في القارة الأفريقية. وفي هذا الصدد، تعد الإدارة الصناعية السليمة شرطاً لنجاح أفريقيا، ومن ثم فقد أفردنا في البرامج المدرجة لاحقاً كيفية استحداث أطر متجانسة ومتسقة للسياسة الصناعية على المستويات القومية والإقليمية والقارية مع التركيز بالكامل على الموارد الطبيعية المحلية التي تتسم بالحساسية.

2/1/1. أهداف البرنامج

يستهدف هذا البرنامج تعزيز قدرة صنع السياسة الصناعية في أفريقيا، وتنفيذها من أجل تحقيق التنمية الصناعية المستدامة بتوجه إنساني، ولذا فقد عمد واضعوه إلى التركيز فيه على ما يلى:

(ا) تعزيز صنع السياسة الصناعية في أفريقيا ودعم القدرة على تنفيذها داخل مؤسسات التنمية الصناعية حتى يكون لها توجه واضح وفعال؛

(ب) إعادة توجيه الأطر اللائحية من أجل خلق بيئة تمكينية للأنشطة الإنتاجية؛

(ج) تقوية خدمات الدعم المؤسسي للتنمية الصناعية

(د) وضع إطار سياسي لتعزيز المعينات الصناعية على المستوى الإقليمي.

3/1/1. المشروعات والإجراءات ذات الدلالات الواضحة

سيتم تحقيق الأهداف المذكورة آنفاً عن طريق تطوير وتنفيذ مشروعات محددة ؛ وسوف تتضمن شبكات المشروعات التي سيتم تنفيذها فى هذا السياق المشروعات التالية:

المشروع 1: وضع سياسة صناعية محددة وتوجهات استراتيجية على المستوى القطري

سوف يتعين أن يشمل إطار السياسة الصناعية إعتبارات المختلفة تتعلق بالبيئة الاقتصادية وبيئة الأعمال الملائمة. ورغم أن مصطلح السياسة الصناعية هو مصطلح قياسي وشائع ويجُبُّ كافة المؤسسات المشاركة في التنمية الصناعية في أي بلد أو إقليم، فسوف نركز هنا على المؤسسات التي تدعم القدرات على جانب العرض من العملية وتعززها، وسوف تهتم هذه السياسة في المقام الأول بجوانب معينة مثل خصخصة سلسلة القيمة بالقطاع الفرعي وتحويل المساعدات إلى القنوات المختلفة، مع التأكيد على إيجاد فرص عمل وتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة المضيفة للقيمة، في أطر قطرية محددة.

ستحتاج مجابهة التحدي المتمثل في تحقيق النمو الصناعي المستدام مع النتائج المترتبة عليه إلى وجود مؤسسات لاستخدام إطار كلي وتوجه استراتيجي للسياسة.

سيتم تنفيذ هذا المشروع بأسلوب من شأنه أن يسهل إيجاد منظور تنموي لسلسلة القيمة، ويدفع بتعزيز إضافة القيمة وتحقيق الأثار الانتشارية لنمو الإنتاجية، ويوفر خطوط إرشادية للتصدير مع تحقيق قدرة تنافسية في البيئة الدولية. وسوف تتم مراقبة إطار السياسة من قبل مؤسسات قومية متصلة ببعضها البعض عن طريق الشبكة بهدف استعراض ومعالجة الاختناقات التي تعرقل التنفيذ. وسوف يتم الاضطلاع بالأنشطة التالية في معرض تنفيذ المشروع المقترح:

1. دراسة أساسية شاملة لتحديد الأبعاد الهامة والحاسمة للسياسة وتوفير الدعم المؤسسي اللازم للدفع في هذا الصدد؛
2. دراسات للتعرف على السياسات الصناعية القائمة الموجهة نحو المنتج بهدف الكشف عن المجالات المناسبة لتكرار أفضل ممارسات التصنيع، والتصميم، والتسويق؛
3. إعداد الحدود والاتجاهات الخاصة بأساليب مجابهة السياسة القطاعية والإنتاجية لأي تحديات الجديدة قد تظهر على الساحة؛
4. تحديد المحركات المؤسسية اللازمة لإنجاحها.

المشروع 2: إعادة توجيه الأطر التنظيمية اللوائحية لإعداد البيئة المناسبة والمعينات الصناعية اللازمة

أقيم الأساس المنطقي لمواءمة اللوائح في مختلف الدول على أساس عدة حُجج، وسوف يتيح ترشيد السياسات اللائحية للبلدان الأفريقية توفير الموارد ويُمَكِّن من المشاركة في تكاليف محددة وثابتة والتغلب على القيود المتعلقة بالقدرة.

سوف تساعد أطر مواءمة الآليات المؤسسية ودعم الآليات الصناعية على إضفاء المصداقية على التزام كل دولة بالسياسات اللائحية، وسوف تؤدي مصداقية هذه العملية إلى تدفق الاستثمارات بقدر أكبر، فضلاً أن مشروعية القوانين الإقليمية الخاصة بأفضل الممارسات سوف تساعد على تجنب تكلفة "السباق نحو القاع". وسوف تضمن عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي في إطار الأعراف الأقاليمية المقننة، والإرتقاء بمستوى الإدارة، وتحقيق الأهداف الإقليمية المتمثلة في تعزيز تجارة السلع والخدمات بين الأقاليم، كما سيقوي من معينات الصناعة على المستوى الإقليمي.

تتمثل المجالات الحاسمة التي يتعين استهدافها في: تكامل القطاع المالي؛ اللوائح الخاصة بالبنية التحتية؛ لوائح تسويق المنتجات؛ سياسة المنافسة؛ واللوائح البيروقراطية المعوقة لبيئات الأعمال، وذلك من أجل خفض تكاليف الإنتاج وتقليص تكاليف ممارسة وتنفيذ الأعمال.

وسوف تستوجب الأنشطة التي يتم تنفيذها بموجب هذا المشروع ما يلي:

1. مواءمة الأطر القانونية والأعراف اللائحية حتى يتسنى تيسير توفير العناصر التكميلية للصناعة فيما يخص المزايا القائمة على الموارد ومتممات الصناعة من معرفة، ومهارات، ومعلومات، وتكنولوجيا، وتشبيك.
2. التدرج في تنفيذ الأبعاد التنظيمية (وبالأخص سياسات دخول السوق والمنافسة) من أجل تسهيل تنمية سلسلة القيمة عبر الحدود في معرض تنمية قطاعات ومنتجات محددة.
3. بناء قدرات المؤسسات التظيمية الإقليمية عن طريق التدريب والمساعدات الفنية.
4. مدخل وأسلوب محدد المعالم لاستهداف تدفق الاستثمارات للتنموية الخارجية عن طريق التعاون بين أجهزة دعم الاستثمار وتعزيز تأثيراتها على بناء القدرات المحلية.
5. تنفيذ برامج مناسبة للشراكة بين القطاعين العام والخاص حتى يتسنى تطوير مشروعات متخصصة وداعمة للبنية التحتية المؤسسية في سياق إقليمي.
6. مبادرات إقليمية لتسهيل الحصول على ضمانات قروض من بنوك ائتمانية سواء كانت إقليمية أومتعددة الأطراف، لتمويل مشروعات للبنى التحتية الكبرى في إطار الأعراف المقننة المتعارف عليها إقليمياً.

المشروع 3: تعزيز خدمات الدعم المؤسسي في مجال التنمية الصناعية

قامت معظم البلدان الأفريقية ولكن بدرجات متفاوتة بإتخاذ إجراءات ترتبط بمجال الاقتصاد الكلى وتهدف إلى تحقيق الاستقرار مع إجراء إصلاحات وتعديلات هيكلية. ورغم ذلك، لم يطرأ تغير يُذكر على مستوى العرض الصناعي المرتبط بمعدل النمو والمترتب على تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلى حيث أنه ظل يتسم بالمحدودية فى عدد كبير من الدول الأفريقية، إذ أن الإطار الذي يمكن من خلاله دفع وتعزيز القدرة التنافسية يتطلب تطويراً و/أو تعزيزاً للمؤسسات الداعمة. وتوضح التجارب التي خاضتها المناطق التي تتسم بالديناميكية والفاعلية فى العديد من البلدان المختلفة أن العوامل الخارجية التي لا ترتبط ارتباطاً مباشراً بالشركات مثل النظم الوسيطة للدعم المؤسسي التي تلعب دوراً هاماً فى تحسين مستوى أداء تلك الشركات.

ويستهدف المشروع توجيه نظم الدعم المؤسسي بحيث ترتبط بصورة سليمة ومناسبة بالجهات المختلفة مع العمل على رفع مستوى القدرات فضلاً عن إعطاء دفعة قوية لتنفيذ السياسات والخطط المختلفة، والتي ستكون بدورها بمثابة أدوات فعلية وميدانية لتطبيق السياسات الحكومية. وتتضمن الأنشطة المحددة التي يُتصور أن يتم تنفيذها في سياق هذا المشروع ما يلي:

1. تأسيس حوار بين الدوائر العامة والخاصة من أجل ضمان فعالية الروابط والصلات القائمة بين المؤسسات وقطاعات الصناعة؛
2. برامج مناسبة لمساعدة القطاع الخاص على إقامة العديد من المؤسسات المطلوبة (مثل معامل الاختبار وإصدار الشهادات، منشأت التحديث والتطوير) وذلك في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
3. مشاركة كادر من الميسرين الذين يمثلون مؤسسات تنفيذ السياسات، حيث سيلعب هؤلاء الميسرين دوراً حافزاً يساعد على ضمان وجود إطار فعال للتواصل بين المؤسسات والشركات وذلك من خلال مختلف صور والروابط البينية بين الجانبين.

4/1/1. الترتيبات المؤسسية للتنفيذ

سوف تتضمن الآلية المؤسسية لتصميم وتنفيذ المشروعات *لجنة لتوجيه البرنامج* يتم التنسيق لها من قبل الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية المسئولة عن تنسيق ومراقبة المشروعات التي يجري تنفيذها في إطار البرنامج، *ولجنة للتوجيه الإقليمي* وتضم ممثلين عن السكرتاريات العامة التابعة لمختلف المجموعات الاقتصادية الإقليمية وستكون مسؤولة عن الاشراف على عمليات التنفيذ على المستوى الإقليمي وذلك بقصد تيسير مبادرات التعاون الإقليمية، *ولجنة للتوجيه على المستوى القومى* بكل دولة من الدول وتضم فى عضويتها الوزراء

الحكوميين المعنيين وممثلين عن القطاع الخاص والمؤسسات الداعمة وسوف تتمثل مهمتها فى الإشراف على عمليات التنفيذ على الصعيد القومي.

البرنامج 2/1. نظم المعلومات وقواعد البيانات لإدارة السياسة الصناعية

1/2/1. نظرة عامة

رغم احتمال استخدام أدوات سياسية مناسبة للتعامل مع المشكلات التي تعانى منها القارة الأفريقية، إلا أن نجاح هذه السياسة فى حد ذاته يرتبط بصورة حاسمة بوجود *إدارة صناعية* فاعلة، وهو الأمر الذي يتطلب بدوره تعزيز وتطوير قدرات ومهارات الموظفين العموميين العاملين بالدولة وأصحاب المصالح الصناعية وخاصة فيما يتعلق بوضع تصور لأدوات السياسة الصناعية واستخدامها وتنفيذها ومراقبتها ومتابعتها بحيث يترتب عليها تأثير كبير ومباشر على التنمية المستدامة والجهود الرامية للتخفيف من حدة الفقر.

تُعَد إقامة قواعد سليمة وصحيحة ويمكن الإعتماد عليها للبيانات الصناعية بمثابة شرط أساسي لتحليل الاتجاهات السائدة والتوصية بالردود المطلوبة من جانب السياسة. ورغم أن عدداً كبيراً من مؤسسات القطاعين العام والخاصة في البلدان الأفريقية تقوم بالفعل بجمع البيانات الصناعية وتصنيفها والإشراف عليها، إلا أن الأساليب المختلفة التي تنتهجها في هذا الصدد لا تتوافق مع بعضها البعض، ومن ثم فإنها لا تساعد على إنشاء قاعدة بيانات مناسبة تكون بمثابة عامل مساعد في إتخاد قرارات متكاملة عند رسم ملامح السياسة والتدخلات التي يتم القيام بها على المستوى الإقليمي. كما تتفاقم المشكلات المتعلقة بعمليات جمع البيانات والمعلومات الإحصائية في المجال الصناعي بصورة أكبر في ضوء حقيقة أن قطاعاً كبيراً من الشركات العاملة في المجال الصناعي داخل القارة الأفريقية تمارس نشاطها بصورة غير رسمية.

2/2/1. أهداف البرنامج

تحتاج قارة أفريقيا بوجه عام إلى عدد كبير من مسئولي تنفيذ السياسات المدربين تدريباً جيداً جيد حتى يتسنى ضمان أن يتم استيعاب الخطط الصناعية الخاصة بكل دولة على حدة بحيث تتوافق هذه الخطط مع احتياجات الدولة مع العمل على تنفيذها بشكل فعال. ولضمان تحقيق هذه الغاية، تتمثل أهداف البرنامج فيما يلي:

(أ) تعزيز مهارات الموظفين العموميين وأصحاب المصالح الصناعيين ودعم قدرتهم على الإسهام بشكل فعال في إدارة السياسة الصناعية؛

(ب) التعرف على الثغرات المؤسسية مع تحديد المؤسسات الأنسب والأكثر وأهمية بالنسبة لنجاح تنفيذ السياسة الموضوعة؛

(ج) دعم دور المؤسسات الملائمة التي تتولى تتسهيل مراقبة ومتابعة التنفيذ الفعال لبرامج ومشروعات التنمية الصناعية؛

(د) تعزيز قدرات اللجان الإقليمية الأساسية والفرعية المسؤولة عن السياسات الصناعية؛

(هـ) إقامة قواعد بيانات سليمة وفعالة ويمكن الاعتماد عليها من أجل تقييم الأداء المستوى القطاعات الفرعية المختلفة.

3/2/1 المشروعات والإجراءات ذات الدلالات الواضحة

يمكن تحقيق الأهداف المتصورة عن طريق تطوير وتنفيذ مشروعات معينة. وتتضمن المشروعات التي سيتم تنفيذها في هذا السياق ما يلي:

المشروع 1: بناء القدرات والمساعدات الفنية لإدارة السياسة الصناعية

سوف يساعد هذا المشروع في تعريف المسؤولين السياسيين وأرصحاب المصالح فب المجال الصناعي بحقائق جديدة عن الأوضاع الصناعية علاوة على إتاحة مصادر جديدة لهم لتحقيق النمو بصورة ديناميكية فعالة مع التركيز على الدور الذي تلعبه السياسة الصناعية في الحفاظ على مصادر النمو بل والعمل على زيادتها وتوسيع نطاقها. كما سيتم في إطار المشروع وضع نظم مناسبة لتنظيم تدفقات الاستثمارات المحلية والأجنبية وتوجيهها إلى أنشطة محددة تساعد في الترويج لمنتجات تتمتع بالرواج على المستوى الدولي. وعلاوة على ذلك، سيتم تنظيم عمليات تدفق المعلومات والمعرفة من خلال اتباع نظام يجمع ما بين مبادرات دعم وتعزيز قدرات قطاعات التصنيع المحلية ووضع آليات مناسبة لجذب المستثمرين الأجانب. كما سيعمل المشروع أيضاً على بناء القدرات فيما يتعلق بتوفير الظروف المناسبة للعمل (مثل توفير البنى التحتية الأساسية، الكهرباء والطاقة، تعزيز مهارات الأيدى العاملة، رؤوس الأموال، مدخلات الإنتاج) من أجل توفير كافة الاحتياجات الأساسية المطلوبة للصناعة.

وسوف يتم الإضطلاع بالأنشطة الآتية من أجل تنفيذ المشروع المقترح:

1. عقد دورات تدريبية بالجامعات والمؤسسات المرموقة للموظفين العموميين وأصحاب المصالح في مجال الصناعة للتدريب على إدارة السياسة الصناعية ؛
2. ضمان تحقيق التواصل بين كافة الجهات المعنية مع وضع إطار للإدارة في مجال الصناعة السياسية لضمان وضع وتنفيذ السياسات المناسبة ؛
3. تنظيم جولات دراسية ميدانية لمسؤولين حكوميين وممثلين صناعيين في مواقع صناعية متميزة ومُنتقاة بعناية لضمان تفهم أبعاد السياسات الفعالة وسبل تنفيذها؛
4. تشكيل لجان توجيه وزارية إقليمية في الدول التى لا توجد بها مثل هذه النوعية من اللجان بقصد ضمان التنسيق حول الخطوط الرئيسية العريضة للسياسات المعمول بها؛
5. بناء قدرات المؤسسات والجهات الخاصة بالدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي كي تسهم في انتهاج سياسة فعالة ترتكن إلى دعائم قوية في المجال الصناعي.

المشروع 2: بناء القدرات والمساعدات الفنية في مجال جمع البيانات ومراقبة الصناعة

سيتم وضع هذا المشروع من أجل تطوير وتوفير المناهج المثلى والمتوائمة لجمع البيانات وتجميع الخيارات فضلاً عن القيام (في الحالات التي توجد فيها حاجة لذلك) بتوفير خيارات لبرامج حاسوبية جديدة وأدوات تحليلية لتحليل البيانات، ومنهاجيات لشرحها وتفسيرها بالإضافة إلى وضع أساليب موسعة للمساعدة فى دراسة القدرة التنافسية لسلاسل القيمة. ويهدف هذا البرنامج على وجه الخصوص إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ. انتهاج سياسة تقوم على أساس دلائل محددة وتستند إلى إجراء تحليل فعلى وحقيقي للمشكلات والاحتمالات المستقبلية استناداً إلى بيانات موثوق بها ويمكن الاعتماد عليها؛

ب. تقييم ردود الفعل المترتبة عن المشروعات الاقتصادية الصغيرة على السياسة المتعلقة بالاقتصاد الكلى والأجواء السائدة باستخدام بيانات ثابتة ومُوثقة على المستويات شبه القطاعية.

ويمكن أن يتم القيام بالأنشطة التالية لتنفيذ المشروع المقترح:

1. بناء القدرات اللازمة لإنشاء قاعدة بيانات صناعية تتوفر فيها المعايير الدولية المتعارف عليها ولكن بعد إدخال التعديلات اللازمة عليها بحيث تتوافق مع السياق الإقليمي الأفريقي؛

2. إنشاء مرصد صناعي أفريقي من أجل رصد ومتابعة اتجاهات التنمية الصناعية وتقييم المكاسب التي تتحقق من وراء إضفاء الفعالية على المشروعات الاقتصادية الصغيرة والمشكلات القائمة والأفاق المستقبلية المحتملة علاوة على تحسين الإحصاءات التي يتم إجراؤها على المستويات القومية؛

3. وضع وإصدار *التقرير الصناعي الأفريقي* الذي يصدر مرتين سنوياً كي يكون بمثابة وسيلة لضمان اطلاع الجهات المعنية والدوائر المختصة على الاتجاهات السائدة في مجال التنافسية الصناعية فضلاً عن ردود الأفعال السياسية.

4/2/1. الترتيبات المؤسسية للتنفيذ

سوف تتضمن الآلية المؤسسية لتصميم وتنفيذ المشروعات *لجنة لتوجيه البرنامج* يتم التنسيق لها من قبل الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية المسئولة عن تنسيق ومراقبة المشروعات التي يجري تنفيذها في إطار البرنامج الشامل، *ولجنة للتوجيه الإقليمي* وتضم ممثلين عن الأمانات العامة التابعة لمختلف المجموعات الاقتصادية الإقليمية وستكون مسؤولة عن الإشراف على عمليات التنفيذ على المستوى الإقليمي وذلك بقصد تيسير مبادرات التعاون الإقليمية، *ولجنة*

للتوجيه على المستوى القومى بكل دولة من الدول وتضم فى عضويتها الوزراء الحكوميين المعنيين وممثلين عن القطاع الخاص والمؤسسات الداعمة وسوف تتمثل مهمتها فى الإشراف على عمليات التنفيذ على الصعيد القومي.

شبكة البرامج 2: تحسين القدرات في مجالي الإنتاج والتجارة بالقارة الأفريقية

1/1/2. نظرة عامة

رغم الانفتاح المتزايد الذي اتسمت به الأسواق العالمية في الآونة الأخيرة، إلا أن المفاوضات الدولية متعددة الأطراف باتت تولي اهتماماً أكبر للأمور المتعلقة بالتنمية علاوة على البدء في تنفيذ بعض المشروعات التي تم إعدادها خصيصاً للدول الأفريقية وتنطوي جميعها على فرص كبيرة لدعم وتعزيز التجارة و الصناعة في أفريقيا، إلا أن معظم بلدان القارة لم تتمكن من الاستفادة بصورة مؤثرة من الفرص التجارية السانحة في الأسواق الآخذة في النمو.

وفي حقيقة الأمر، يعد قطاع التصنيع وتحويل المواد الخام المحلية إل مواد شبه مًصنعة أو مُصنعة هو القطاع الذى ينطوي على أكبر فرصة للتنمية الاقتصادية والتجارية بالدول الأفريقية. كما تحتاج المشروعات الأفريقية لأن تقوم على المستوى الإقليمي بتطوير سلاسل للقيمة ترتبط بنظيراتها على الصعيد الدولي وذلك من أجل تسويق منتجاتها على مستوى العالم.

وينبغي في هذا الصدد أن يتم التركيز على التعامل مع المشكلات المتعلقة بجانب العرض والإمداد. وقد حدد مؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية/يونيدو/ القطاعات التي تتمتع بأكبر فرصة للنجاح في تحقيق النمو ومن بينها: معالجة المنتجات الزراعية والمواد الغذائية، المعادن، المواد الكيماوية والمستحضرات الدوائية، المنسوجات والملابس الجاهزة، الجلود والمنتجات الجلدية، منتجات الغابات، مصايد الأسماك، الأجهزة والآلات علاوة على سائر القطاعات الخدمية الأخرى ذات الصلة. وعلى الرغم من أن فرص تحقيق النجاح في هذه القطاعات ماتزال في مرحلة التقييم المبدئي، إلا أنه يمكن مع استمرار التقدم في مراحل البرنامج المختلفة أن تُضاف قطاعات جديدة له مثل المنتجات الثقافية وبعض الأمور الفرعية المتعلقة بمجال معالجة المواد الزراعية.

وعلاوة على ذلك، يتعين أن يولى اهتمام خاص حيال المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تهيمن بشكل كبير على الاقتصادات الأفريقية. وتواجه هذه النوعية من المشروعات صعوبات كبيرة فيما يتعلق بقدراتها الانتاجية وحصولها على رؤوس الأموال والخدمات التقنية اللازمة لها حيث يرجع السبب في ذلك أساساً إلى محدودية الموارد المتوافرة لديها. أما إذا ما كانت هناك رغبة فعلية في تمكن مثل تلك المشروعات من المنافسة في الأسواق الدولية، فإنها ستكون في حاجة لدعم وتطوير قدراتها الإمدادية مع تحسين جودة منتجاتها وزيادة قدرتها التنافسية

وضمان توافر المعاييرالتى يطلبها المستوردون فيها. ويتطلب ذلك زيادة حجم الاستثمارات التي تحصل عليها تلك المشروعات وكذا توسيع نطاق الدعم المالي والتقنى الذي تتلقاه لمساعدتها على تحسين مستوى انتاجيتها من خلال حصولها على المزيد من الخدمات التكنولوجية والتدريب علاوة على دعم قدرتها التصديرية وتحسين الشبكات التى تربط فيما بينها.

ويمكن أن يتم النظر إلى التطوير والتحديث الصناعي على أنه يمثل مبادرة تهدف إلى إعطاء دفعة قوية للمشروعات الحديثة والواعدة التي تسعى حثيثاً في الأونة الراهنة كي يكون لها موطئ قدم داخل الأسواق الدولية التي تشهدها تنافسية كبيرة.

2/1/2. أهداف البرنامج

يتمثل الهدف الأشمل المنشود تحقيقه من وراء برنامج التطوير والتحديث الصناعي في الاسهام في تعزيز القدرات الصناعية للدول الأفريقية كي يتسنى لها مواجهة التحدى المزدوج المتمثل فى التكامل الحادث بين المستويات الإقليمية والدولية في ظل تحرير التجارة على مستوى العالم علاوة على التنوع الاقتصادي الذي يشهده العالم حالياً، ومن ثم فإن هذا البرنامج سيكون بمثابة إضافة للجهود الرامية إلى الحد من مستوى الفقر.

وعلى وجه الخصوص، يسعى البرنامج إلى دعم آليات تطوير وتحديث الدوائر الصناعية المختلفة والخدمات المتعلقة بها داخل قارة أفريقيا علاوة على تحسين قدرتها التنافسية ومعدل النمو مع تعزيز فرصة المنتجات الأفريقية في الوصول للأسواق القومية والإقليمية والدولية، وهي الأمور التي لن تتأتى إلا من خلال تحسين انتاجية المشروعات الصناعية ومستوى جودة منتجاتها علاوة على توفير فرص عمل جديدة وتعزيز مؤسسات الدعم الفني.

3/1/2. المشروعات والأنشطة ذات الدلالات الواضحة

سيتم تنفيذ هذا البرنامج على مدار فترة الأعوام الثلاثة إلى الستة المقبلة وذلك من خلال تنفيذ المشروعات التالية:

المشروع 1: إجراء تحليل تشخيصي للقطاعات الصناعية ذات الأولوية

من أجل العمل على ضمان تحقيق أفضل عائد ممكن من وراء عمليات التصنيع، ينبغي أن يتم تحديد وتحليل القطاعات الصناعية التي تحظى بالأولوية فى كافة بلدان ومناطق القارة الأفريقية. ويجب أن يتم إجراء هذا التحليل باستخدام أسلوب سلاسل القيمة. وتتضمن القطاعات التي لها الأولوية والتي جرى تحليلها حتى الآن: معالجة المنتجات الزراعية والمواد الغذائية، المعادن، المواد الكيماوية والمستحضرات الدوائية، المنسوجات والملابس الجاهزة، الجلود والمنتجات الجلدية، منتجات الغابات، مصايد الأسماك، الأجهزة والآلات علاوة على الخدمات ذات الصلة.

ويساعد إجراء تحليلات لسلاسل القيمة للقطاعات السابقة التي لها الأولوية فى كل دولة من الدول الأفريقية في أن يتم بشكل مستمر التعرف على القطاع الذى يمكن أن يتم القيام فيها في الآونة الراهنة بمشروعات من قطاعات سلاسل القيمة التي جرى تحليلها علاوة على أنه سيمكن من خلال تلك التحليلات أيضاً تحقيق ما يلي:

1. التعرف على مكامن المشكلات ووالاختناقات؛
2. تقييم المشروعات من الناحية التقنية والإدارية علاوة على فرص وصولها إلى الأسواق وكذا احتياجاتها ومتطلباتها الاستثمارية؛
3. وضع تصورات لمشاريع التطوير والتحديث التي يمكن تنفيذها في هذا الصدد؛
4. استحداث آليات التمويل اللازمة لدعم عمليات التطوير والتحديث؛

5. التعامل مع الأمور المرتبطة بالسياسة الموضوعة فيما يتعلق بإقامة مشروعات جديدة ومن منظور دعم عمليات التطوير والتحديث؛
6. تعزيز وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي؛
7. إقامة وتعزيز الصلات بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة.

المشروع 2: تطوير القدرات المتعلقة بجانب العرض والإمدادات وتعزيز القدرة التنافسية

يهدف هذا المشروع المقترح إلى تقديم الدعم والمساندة لجهود تطوير وتحديث الصناعات والقطاعات الخدمية المتصلة بها علاوة على تحسين قدراتها التنافسية ومعدلات النمو وفرص وصولها للأسواق القومية والإقليمية والدولية عن طريق تحسين جودة سلعها وانتاجيتها بالإضافة إلى توفير فرص عمل جديدة. وتشير التوقعات إلى أنه يمكن أن يتم تحقيق الأهداف التالية:

وضع أطر محددة للدعم المؤسسي وآليات لتحديث الصناعات والقطاعات الخدمية المتصلة بها؛ تعزيز قدارت مؤسسات الدعم الفني؛ رفع مستوى الإنتاجية ومعدلات التوظيف في المشروعات المختلفة (المشروعات الصغيرة والمتوسطة، عمليات القطاع غير الرسمي)؛ تنمية الصادرات مع المساعدة في زيادة دخل الأسر.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يتم إتخاذ الإجراءات الآتية:

- وضع برنامج قومي للتطوير والتحديث الصناعى بكل دولة من الدول الأفريقية؛
- تقديم التدريب والدعم الفني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كي تتمكن من إجراء عمليات تحديث داخل الشركات المستفيدة (مع إعطاء الأولوية للأنشطة المتعلقة بالاستثمارات المتيسرة بالفعل)؛
- تشجيع البرامج التي تسعى من أجل التعرف على بلدان المنشأ الأصلية بالنسبة لمنتجات معينة لها الأولوية لأنها تتمتع بقدرات تصديرية كبيرة؛
- إجراء دراسات جدوى مع استحداث آليات تمويل جديدة لمساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة المحلية فى الحصول على مصادر التمويل التى تحتاج إليها من أجل القيام بأنشطة التطوير والتحديث اللازمة لها علاوة على تنفيذ خططها الاستثمارية؛
- وضع إطار لمراقبة البرنامج على المستويين القومي والإقليمى (من خلال تبادل أفضل الممارسات المعمول بها على الصعيد الإقليمي).

المشروع 3: إقامة وتطوير مؤسسات الدعم الفني

يُعنى هذا المشروع بالأجواء السائدة المحيطة بعمليات التطوير الصناعي وخاصة من خلال تعزيز قدرات مؤسسات الدعم الفني والعمل على رفع مستوى الجودة. وتتضمن الإجراءات والأنشطة التي يمكن القيام بها فى هذا الصدد ما يلي:

1. تصور وصياغة ووضع خطط التطوير المتعلقة بالهيئات والمؤسسات الفنية التي تروج للقطاعات ذات الأولوية وكذا القطاعات التصديرية الهامة والمؤثرة؛

2. تعزيز قدرات الوزراء المسؤولين عن الصناعة ومراكز التطوير وروابط أرباب العمل علاوة على العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة والبنوك والخبراء والمستشارين والمدربين حيث يلعب كل هؤلاء دوراً في تنفيذ البرنامج ومتابعته؛

3. إقامة شبكات دولية للمنظمات الأفريقية الوسيطة مع دعم قدرات الروابط المهنية المختلفة؛

4. دعم وتشجيع الجهود الرامية لإقامة اتحادات شركات متخصصة في مجالات التصدير علاوة على إتخاذ إجراءات مساعدة لها ووضع الأطر القانونية المناسبة لتلك الاتحادات (على المستويين الإقليمي والقومي)؛

5. إقامة هيئات متخصصة في إجراء عمليات التبادل وتفعيل خدمات "ما بعد البيع".

4/1/2. الترتيبات المؤسسية للتنفيذ

تتكون الآلية المؤسسية لتصميم وتنفيذ المشروعات من عدة عناصر مختلفة من بينها *لجنة توجيه البرنامج* التى يتم التنسيق لها من قبل الاتحاد الأفريقي والمناطق الاقتصادية الإقليمية المسئولة عن مراقبة البرنامج بوجه عام. كما يوجد أيضاً *لجنة التوجيه الإقليمي* تضم ممثلين عن السكرتاريات العامة التابعة لمختلف المناطق الاقتصادية الإقليمية ومسؤولة عن الاشراف على عمليات التنفيذ على المستوى الإقليمي وذلك بقصد تيسير مبادرات التعاون الإقليمية. وعلاوة على ذلك، توجد بكل دولة من الدول *لجنة للتوجيه القومى* وهي تضم الوزراء الحكوميين المختصين وممثلين عن القطاع الخاص والمؤسسات الداعمة وتتمثل مهمتها فى الإشراف على عمليات التنفيذ على الصعيد القومي.

البرنامج 2.2 : إنشاء مؤسسات جديدة

1.2.2 نظرة عامة

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 95% إلى 99% من المؤسسات في معظم الاقتصادات المتقدمة وسريعة التطور على المستوى العالمي. المؤسسات الصغيرة التي يقل عدد العاملين فيها عن 50 عاملا تمثل 95% على الأقل من مؤسسات الصناعات التحويلية في معظم دول العالم. وعلاوة على ذلك، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تولد أكثر من 50% من القيمة المضافة في العديد من الدول أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي OECD . تحاول اقتصادات أفريقية كثيرة جاهدة لتطوير بيئة جاذبة للأعمال بتقديم ائتمان مدعوم من الحكومة عن طريق بنوك التنمية، وإنشاء وحدات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم المساعدة لتنمية الأسواق وتيسير إنشاء مؤسسات جديدة.

ومع ذلك توجد قيود معينة يجب التصدي لها في السياق الأفريقي. ثقافة تنظيم المشروعات محدودة وخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء. بالإضافة إلى ذلك، يوجد عدد قليل جدا من مرافق حضانات الأعمال. ويزداد الوضع تفاقما بالثغرة الموجودة بين الجهود المؤسسية التي تدعم تطوير المؤسسات الجديدة في أفريقيا.

هناك حاجة إلى مبادرات لمأسسة برامج تقوم على النتائج لتنمية المؤسسات وتعزيز الاستثمارات (EDIP)، وكذلك إلى تسهيل إنشاء مرافق حضانات الأعمال لدعم مشروعات القيمة المضافة. يهدف برنامج تنمية المؤسسات وتعزيز الاستثمارات إلى مساعدة منظمي المشروعات والمستثمرين على ترجمة أفكارهم إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة في قطاعات الصناعات التحويلية والخدمات المتعلقة بها. إلا أن برنامج تنمية المؤسسات وتعزيز الاستثمارات يحتاج إلى إطار مؤسسي يسانده، وآلية تمويلية لتمويل المشروعات التي ينظمها منظمو الأعمال، وحضانات أعمال للقطاعات المحددة في مختلف المواقع في جميع الدول لكي تقدم خدمات إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة وتقدم التسهيلات إلى المؤسسات الجديدة. حضانات الأعمال تزود المؤسسات حديثة الإنشاء بتسهيلات للأنشطة التحويلية والتصنيعية على المستوى الاسترشادي وشبه التجاري. وأخيرا فإن الحضانات تتكامل مع مؤسسات البحوث والتنمية من أجل التوحيد القياسي للمنتجات أو العلميات، وبالتالي تشجع مشروعات القيمة المضافة.

2.2.2 أهداف البرنامج

يهدف البرنامج إلى تشجيع ظهور مؤسسات جديدة تقدم فرص عمل وتضيف قيمة للسلع وتسهم مباشرة في تخفيف حدة الفقر وزيادة النمو الاقتصادي. الأهداف المحددة للبرنامج هي:

1. الإسهام في إنشاء مؤسسات جديدة مع التأكيد على التدريب والتعليم المناسب على تطوير تنظيم المشروعات وخاصة للنساء والشباب.
2. تفعيل فلسفة "نافذة الخدمات الموحدة" لضمان سرعة تسجيل المنشآت الجديدة في الوقت المناسب.
3. إقامة مرافق الحضانات التي تساعد على تقليل مخاطر المشروعات البادئة وتعزز "تجميع" المشروعات فيما يتعلق التكتيل الجغرافي التنافسي للمؤسسات. وقد تؤدي هذه المبادرة أيضا إلى تسهيل امتلاك ونشر التكنولوجيا الإنتاجية المناسبة.

3.2.2 مشروع وأنشطة استرشادية

سيتم تحقيق الأهداف المحددة من خلال تصميم وتنفيذ مشروعات معينة مترابطة على مدى ثلاث سنوات. ويشمل البرنامج الذي سوف ينفذ ما يلي:

المشروع 1: تطوير حضانات المؤسسات والأعمال

الإطار المؤسسي لبرنامج تنمية المؤسسات وتعزيز الاستثمارات (EDIP) قد يتكون من مرحلتين: (1) بناء القدرات المؤسسية من أجل التنفيذ، و (2) الاسترشاد

والاستبعاد piloting and roll-out: المشروع المتصور سيكون بمثابة دليل للحكومات الوطنية في إنشاء حضانات أعمال في سلاسل القيمة القطاعية، ويقدم البنية الأساسية المادية (المكان) والمرافق المشتركة (المعدات اللازمة). وكذلك ستكون كل حضانة بمثابة مصنع استرشادي لاختبار القابلية التجارية للمنتجات والخدمات الإبداعية. وقد يكون المشروع تحت قيادة حكومية، وقد يكون مشروعا رسميا مشتركا بين القطاعين العام والخاص. وكلا الاحتمالين سيتطلب المشاركة الفعالة من أصحاب المصلحة من القطاع الخاص مثل الجمعيات والغرف الصناعية.

سيتم القيام بالأنشطة التالية لتطوير مرحلة بناء القدرات المؤسسية للمشروع المقترح:

(1 دراسة سلاسل القيمة في الصناعة واختيار سلاسل قيمة معينة طبقا للأولويات الوطنية.

(2 اختيار المؤسسات التي ستكون رأس حربة لبرامج تنمية المؤسسات وتعزيز الاستثمارات (EDIP) على أساس معايير الأهلية.

(3 الارتباط بالآليات الوطنية لتمويل برنامج تنمية المؤسسات وتعزيز الاستثمارات، وكذلك صناديق التنمية الوطنية الإقليمية.

(4 إعداد قائمة بمنتجات وعمليات القيمة المضافة ذات العلاقة بسلاسل القيمة، وإقامة مرافق للتطبيقات الصناعية الحديثة.

4.2.2 ترتيبات مؤسسية من أجل التنفيذ

ستشمل الآليات المؤسسية لتصميم المشروعات وتنفيذها إنشاء *لجنة تسيير البرنامج* بالتنسيق بين الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية لتنسيق ومتابعة البرنامج ككل. *لجنة التسيير الإقليمية* التي تضم أمناء مختلف الجماعات الاقتصادية الإقليمية تراقب التنفيذ على المستوى الإقليمي لتيسير مبادرات التعاون الإقليمي. *لجنة التسيير الوطنية* التي تقام في كل دولة وتضم الوزارات الحكومية المعنية والقطاع الخاص ومؤسسات الدعم تراقب التنفيذ على المستوى الوطني.

البرنامج 3.2: دعم تحسين جودة المنتج (الصناعي)

1.3.2 نظرة عامة

البنية الأساسية للجودة، التي تشمل المقاييس والمكاييل والتوحيد القياسي والقدرة على تقدير المطابقة، تمثل أحد أهم مكونات التنمية الصناعية الناجحة في دنيا العولمة. القدرة على تلبية متطلبات المعايير والقواعد واللوائح الفنية الدولية تعتبر عنصرا رئيسيا من عناصر القدرة التنافسية العالمية. بناء القدرات لتحسين جودة المنتجات الصناعية والحصول على شهادات الجودة واختبار وضمان الجودة شرط مسبق للوصول إلى الأسواق العالمية واستمرار عملية التصنيع.

يجب تطوير أسلوب أفريقي للوائح الفنية التي تحمي صحة الجمهور وسلامته كما تحمي البيئة. مثل هذا النهج يمكن أن يزيد من جودة البنية الأساسية. يمكن استخدام المعايير أو أجزاء من المعايير لتحديد المتطلبات الفنية للوائح الفنية. ويمكن استخدام

الاعتماد لتحديد كفاءة مقدمي خدمة تقييم التوافق التي سوف تستخدمها الأعمال لإثبات مدى الالتزام.

وسوف تركز العناصر الرئيسية لأنشطة البنية الأساسية الأفريقية للجودة على المستويات الإقليمية وتحت الإقليمية على ما يلي:

1. *القياس*: سيكون التركيز على تكوين أنظمة داخل الإقليم وبين الأقاليم تيسر إسناد القياس في الدول الأعضاء إلى وحدات القياس الدولية، وتحسين معايير ومرافق القياس الوطنية الحالية، وجعلها متاحة لجميع الدول الأعضاء مع التركيز على القطاعات التي تم تحديدها للتصنيع.
2. *التوحيد القياسي*: سيكون التركيز على تعزيز التعاون الإقليمي بغية المشاركة النشطة في أنشطة وضع معايير دولية معينة حسب كل قطاع من أجل الدفاع عن مصالح أفريقيا، ووضع معايير متناغمة لكل قطاع، وتيسير تبادل المعلومات عن المعايير الموجودة لكل قطاع، وصياغة معايير محددة ولوائح فنية معينة حسب كل قطاع في الدول الأعضاء.
3. *الاعتماد*: سيكون التركيز على تعريف المتطلبات الحرجة لوضع وتشغيل بنية أساسية تحت الإقليمية للاعتماد، وتصميم وتنفيذ أنظمة إقليمية للتعاون في مجال الاعتماد وتعزيز استخدام الاعتماد كأداة يمكن أن تستخدمها الحكومات الوطنية لدعم التصنيع.
4. *خدمات تقييم المطابقة*: سيكون التركيز على تحديد وإنشاء مختبرات قطاعات محددة، وخدمات لإصدار الشهادات والمعايرة التي تدعم التصنيع.
5. *اللوائح الفنية*: سيكون التركيز على وضع نهج معين للوائح الفنية التي تتعلق بصحة وسلامة الشعب والبيئة.

2.3.2 أهداف البرنامج

تحديث الصناعة وبناء القدرات التجارية من الأدوات الفعالة في مواجهة التحديات التي تفرضها مبادرات تطوير القدرة التنافسية الإقليمية. ويهدف البرنامج بصفة خاصة إلى ما يلي:

- تزويد الشركات بالدعم الفني في تنفيذ مشروعات لتلبية متطلبات المعايير والأنظمة الفنية الدولية من أجل تحسين قدرتها التنافسية والاستجابة للتحديات الجديدة للأسواق الحرة.
- تنسيق وتنظيم أنشطة الجودة في المنطقة (المعايير، واللوائح الفنية، والقياس، وخدمات الاعتماد وتقييم المطابقة) من أجل توفير بيئة مناسبة لإنتاج سلع وخدمات جيدة وبذلك تسهم في التنمية الصناعية في أفريقيا والإزالة التدريجية للحواجز التقنية للتجارة بين الأقاليم الفرعية الأفريقية.
- إنشاء وتقوية خدمات الجودة في الإقليم الفرعي من أجل توفير بيئة مناسبة لإنتاج سلع وخدمات جيدة وبذلك تسهم في التنمية الصناعية في أفريقيا والإزالة التدريجية للحواجز التقنية للتجارة بين الأقاليم الفرعية الأفريقية.
- تقديم الدعم الفني في بناء قدرات القياس والتوحيد القياسي والاعتماد

وخدمات تقييم المطابقة للاختبارات وإصدار الشهادات والمعايرة والتفتيش.

3.3.2 مشروع وأنشطة استرشادية

سيتم تحقيق أهداف البرنامج المذكور أعلاه من خلال وضع وتنفيذ المشروعات المحددة التالية خلال مدة تتراوح بين الثلاث سنوات والست سنوات التالية:

المشروع 1: الدعم الفني لتلبية متطلبات المعايير الدولية والنظم التقنية

يتوقف النجاح في معظم قطاعات الأولوية بالنسبة للتصدير العالمي على وجود نظام للجودة على المستوى العالمي. لتحقيق النجاح في هذه القطاعات في أفريقيا لا بد - كشرط أساسي غير قابل للتفاوض حتى قبل بداية التفكير في التصدير - من وجود نظام ضمان الجودة يشمل ضمان جودة الصحة والصحة النباتية. وهناك حاجة – بصفة خاصة – إلى الجهود في المجالات التالية: إصدار الشهادات، والتفتيش، ومراقبة المنتجات والاختبارات.

سيهدف المشروع إلى دعم وتقوية بناء قدرات شركات معينة لتلبية المعايير والأنظمة التقنية للتصدير. هذا المشروع سيسهل التنسيق (مؤسسات المعايير والمقاييس وخدمات الاعتماد وتقييم المطابقة) من أجل توفير بيئة مناسبة لإنتاج سلع وخدمات جيدة وبذلك تسهم في التنمية الصناعية في أفريقيا والإزالة التدريجية للحواجز التقنية للتجارة بين الأقاليم الفرعية الأفريقية. وستهدف أنشطته المحددة إلى:

1. تحديد عدد متفق عليه من الشركات في قطاعات الأولوية تتمتع بالقدرة على التصدير.
2. تحليل احتياجات كل شركة من خلال عملية تشخيصية، ووضع خطة عمل للشركات المستفيدة.
3. تقديم الدعم الفني والتوجيه اللازم لتنفيذ أنشطة المشروع في الشركات المستفيدة.
4. حصول الشركات المستفيدة على شهادة تنفيذ نظم إدارة الجودة والأيزو 9001.
5. تطبيق نظام نقاط المراقبة الحرجة وتحليل المخاطر HACCP والأيزو 22000 في شركات مختارة.

المشروع 2: إطار إقليمي لتنسيق أنشطة الجودة

يهدف المشروع إلى تنسيق وتنظيم أنشطة الجودة في المنطقة من أجل:

1. إقامة جهاز اعتماد واحد في كل إقليم فرعي لضمان كفاءة الاختبارات والشهادات وخدمات التفتيش المقدمة للصناعة.
2. تكوين مجموعة من مقيمي الاعتماد في كل إقليم لتقوية ضمان الجودة في جهاز الاعتماد تحت الإقليمي.
3. الحصول على اعتراف دولي بأجهزة الاعتماد تحت الإقليمية من ILAC وIAF .

4. القيام بتحقيق لتحديد القدرات التعقبية الأفريقية التي بحاجة إلى تأسيس لتسهل وضع النقاط المرجعية في أفريقيا لكل من باراميترات المعاهدة لدعم تصدير المنتجات الأفريقية ووضع خطة لإقامة قدرات إسناد القياس.
5. إجراء دراسة للتعرف على الثغرات في قدرات القياس في أفريقيا، ووضع خطة لتأسيس هذه القدرات.

4.3.2 ترتيبات مؤسسية للتنفيذ

الآلية المؤسسية لتصميم وتنفيذ المشروعات ستشمل *لجنة تسيير البرنامج* التي ينسقها الاتحاد الأفريقي ونيباد والتجمعات الاقتصادية الإقليمية لتنسيق ورصد البرنامج ككل. وكذلك ستقوم *لجنة التسيير الإقليمية* التي تضم أمناء مختلف التجمعات الاقتصادية الإقليمية بمراقبة التنفيذ على المستوى الإقليمي لتسهيل مبادرات التعاون الإقليمي. وستكون هناك *لجنة تسيير وطنية* في كل دولة تتكون من الوزارات الحكومية المعنية والقطاع الخاص ومؤسسات الدعم، وستقوم بمراقبة التنفيذ على المستوى الوطني.

المجموعة 3: تعزيز تطوير البنية الأساسية والطاقة للعمليات الصناعية

البرنامج 1.3: البنية الأساسية والطاقة لتلبية احتياجات التنمية الصناعية في أفريقيا

1.1.3 نظرة عامة

سيتم تصميم البرامج التي تحتوي عليها هذه المجموعة لتقوية الروابط بين البنية الأساسية والاتصالات والطاقة لتعزيز التصنيع في المنطقة. ومن المعترف به أنه لكي يتم تسريع التصنيع في المنطقة توجد حاجة ماسة للتكامل الإقليمي والتعاون بين الدول ومقدمي البنية الأساسية.

يعتبر تقديم بنية أساسية جيدة التكوين تشمل لوجستيات وبرامج النقل والاتصالات أمرا حيويا للتغلب على قيود جانب العرض في القارة. ويجب أن ينتظر تطوير هذا البرنامج حتى انعقاد قمة الاتحاد الأفريقي الثانية عشر حول البنية الأساسية في يناير 2009 لكي يتم تنسيق وضبط المشروعات المصممة على أساس الأولويات الاستراتيجية الكبرى للاتحاد الأفريقي في هذه المنطقة.

2.1.3 أهداف البرنامج

3.1.3 مشروعات وأنشطة استرشادية

4.1.3 ترتيبات مؤسسية سيتم وضعها بعد قمة البنية الأساسية (يناير 2009)

البرنامج 2.3 : الطاقة المتجددة لتحسين الدخول والتطبيقات الصناعية

1.2.3: نظرة عامة

أفريقيا غنية بمصادر كبيرة للطاقة المتجددة، لكن فقر الطاقة ما يزال عائقا خطيرا أمام التنمية البشرية والاقتصادية في معظم أنحاء القارة. ولم تستفد أفريقيا كثيرا من إمكانيات كفاية الطاقة والطاقة المتجددة كبديل للوقود الأحفوري المستخدم إلى حد كبير لأغراض التنمية الاقتصادية. من المهم استغلال هذه الإمكانات في سياق الطاقة الإنتاجية والقدرة التنافسية الصناعية. التحول إلى خدما الطاقة الحديثة باستخدام الطاقة المتجددة يمكن أن يساعد على الخروج من الحلقة المفرغة للتخلف والحرمان من الطاقة في المنطقة.

فيما يلي بعض القيود الكبرى في أفريقيا التي تحول دون استخدام الطاقة المتجددة على نطاق أوسع والتوسع في استخدامها: (1) قلة الوعي بالطاقة المتجددة، (2)

ارتفاع التكلفة الأولية لاستخدام أنظمة الطاقة المتجددة، (3) نقص قدرات البحث والتطوير المحلية وعدم القبول لدى المستخدم النهائي، (4) قلة المشروعات البيانية التي تجذب اهتمام القطاع الخاص على نطاق واسع، (5) عدم كفاية المساعدة من المؤسسات المالية، و (6) الثغرات الموجودة في الإطار السياسي والتنظيمي.

3.2.2 أهداف البرنامج

الهدف العام لهذا البرنامج هو بيان إمكانيات وفوائد تكنولوجيا الطاقة المتجددة في استكمال كهربة الريف والتطبيقات الصناعية في أفريقيا في إطار بيئة سياسية ومالية مواتية. أما أهدافه المحددة فهي:

1. عمل خريطة لمصادر الطاقة المتجددة في أفريقيا ووضع قاعدة بيانات لها يمكن الاعتماد عليها ويمكن الوصول إليها بسهولة.
2. وضع سياسة وأطر تنظيمية مناسبة.
3. تنفيذ أنظمة الطاقة المتجددة لكهربة الريف مع التأكيد على الطاقة المائية الصغيرة والطاقة الشمسية والكتلة الأحيائية، وبيان التطبيقات الصناعية لتكنولوجيات الطاقة المتجددة.
4. تعبئة الاستثمارات لتمويل مشروعات صناعية تعمل بالطاقة المتجددة عن طريق التشبيك وإنشاء وسائل التمويل اللازمة.
5. تكوين الوعي العام وبناء القدرات في خيارات الطاقة المتجددة، والمساعدة في مكافحة غازات الدفيئة.
6. تسهيل الحصول على موارد مالية بموجب بروتوكول كيوتو وغيره من الآليات العالمية.

3.2.3 مشروعات وأنشطة استرشادية

سيتم تحقيق الأهداف المرجوة عن طريق تنفيذ مشروعات محددة ومترابطة للطاقة المتجددة. مدى المشروعات التي سيتم تنفيذها – ضمن مشروعات أخرى – سيشمل:

المشروع 1: رسم خريطة مصادر الطاقة المتجددة وتقوية قاعة البيانات لإدارة المعارف

سيتم تنفيذ مشروع لتجميع المعلومات المتاحة عن مصادر الطاقة والتعرف على الثغرات ورسم خريطة لبناء قاعدة بيانات يمكن الوصول إليها والاعتماد عليها. وستكون قاعدة البيانات بمثابة منبر لإدارة المعلومات عن مصادر وتكنولوجيات الطاقة المتجددة في أفريقيا.

وسيتم القيام بالأنشطة التالية لتنفيذ المشروع:

1. مراجعة الأدبيات والمعلومات المتاحة عن مصادر الطاقة المتجددة في كل دولة والتعرف على الثغرات الموجودة في المعلومات.
2. رسم الخرائط وتجميع البيانات وتحديثها في خلاصة وافية وقاعدة بيانات.

3. تجميع المعلومات عن جميع المشروعات والبرامج الموجودة، وتوثيق الدروس المستفادة وأحسن الممارسات.
4. تعزيز التشبيك واقتسام المعلومات بين المؤسسات والهيئات والبرامج لضمان التكامل وتجنب الازدواجية.

المشروع 2: وضع سياسات وأطر تنظيمية مشجعة

سيتم تنفيذ مشروع لفتح المجال أمام الطاقة المتجددة من خلال سياسات التمكين والخطوط الإرشادية التنظيمية. بعض الآليات التنظيمية والداعمة الموجودة بالفعل تحتاج إلى تعزيز مع تقديم مبادرات سياسة جديدة قد ى تتطلب تغييرات كبيرة في قوانين الكهرباء الموجودة في الدول الأفريقية. هذه المبادرات تشمل – ضمن أشياء أخرى – اتفاقيات قياسية لشراء الكهرباء (PPAs) تضمن تراخيص طويلة الأجل لتوليد الكهرباء، ووضع تعريفات أفضل وصيغة للتوافق، ولوائح أقل تشديدا، وتحديد أهداف واضحة لنصيب مصادر الطاقة المتجددة في خليط توليد الكهرباء، ووضع لوائح واضحة تشجع مشاركة القطاع الخاص، وتقديم دعم لمرة واحدة لتوظيف رأس المال لمؤسسة أو مجموعة من المؤسسات تعمل بطريقة *المشاركة بين العام والخاص*.

1. استعراض السياسات واللوائح الحالية في كل دولة عضو في الاتحاد الأفريقي وتحليل مدى كفايتها.
2. تقديم الدعم الفني في وضع السياسات حيثما لا توجد سياسات، وتضمينها في خطط التنمية الوطنية.
3. العمل من خلال التجمعات الاقتصادية الإقليمية، وتنسيق السياسات لتقوية الأسواق وتشجيع الاستثمارات الإقليمية.
4. تعزيز تنمية مصادر الطاقة المتجددة لمكافحة انبعاث غازات الدفيئة وتيسير الحصول على الأموال بموجب بروتوكول كيوتو وغيره من الآليات الأخرى.

المشروع 3: عرض الجدوى الفنية والاقتصادية لنظم الطاقة المتجددة

سيتم تنفيذ مشروع يركز بالتحديد على تدخلات عملية ميدانية تبين قابلية تكنولوجيات الطاقة المتجددة الواعدة للتطبيق تقنيا واقتصاديا في المنطقة. واتساقا مع الأولويات الإقليمية والوطنية سيتم تحديد المفاهيم لتتحول إلى مشروعات عملية ونشيطة يتم تنفيذها على المستويين الوطني والإقليمي. وعلى وجه التحديد، سيركز المشروع على المجالات التالية:

1. تحديد مشروعات الطاقة المتجددة المناسبة التي تسير على خط الأولويات الوطنية والإقليمية.
2. إجراء دراسات جدوى فنية واقتصادية لتطوير المشروعات التجريبية.
3. تحديد مجموعات المشروعات الصغيرة والمتوسطة كثيفة الطاقة وتنفيذ دراسات جدوى عن التطبيقات الصناعية لتكنولوجيات الطاقة المتجددة.

4. إنشاء شبكات صغيرة على أساس الطاقة المتجددة (المصادر الصغيرة للطاقة: المائية والشمسية والكتلة الأحيائية) لتكميل كهربة الريف.
5. تعزيز التطبيقات الصناعية القائمة على أساس الطاقة المتجددة في الصناعات المختارة.

المشروع 4: التمويل الإبداعي وبناء القدرات لتوسيع مشروعات الطاقة المتجددة

يوجد في أفريقيا بعض الحواجز الحرجة المتعلقة بتمويل مشروعات الطاقة المتجددة. لم يتم الالتفات في أفريقيا بعد إلى نصيب مصادر الطاقة المتجددة في كهربة الريف أو التطبيقات الصناعية المتزايدة على الرغم من إمكاناتها الكبيرة لسد الاحتياجات المتنامية للطاقة. وبالتالي فإنه من الضروري بيان إمكانات مختلف تكنولوجيات الطاقة المتجددة عن طريق مشروعات يمكن تمويلها من البنوك لزيادة كهربة الريف والتطبيقات الصناعية في أفريقيا. ولذلك سيتم تطوير المشروع بطريقة تؤكد على استدامة التدخلات مع التركيز بصفة خاصة على تمويل وبناء قدرات المؤسسات المحلية وتوسيع نطاقها.

سيتم تنفيذ الأنشطة التالية في المشروع المقترح:

1. استعراض الأسواق والآليات المالية الموجودة لتحديد أفضل الممارسات لتعزيز الطاقة المتجددة ووضع استراتيجية تقويل إقليمية.
2. وضع خطوط إرشادية للتشغيل والصيانة وتنظيم ورش عمل لبناء القدرات المحلية ونشر المعلومات.
3. وضع أدوات لدعم القار وخطوط إرشادية لإقامة وإدارة آليات إبداعية مستهدفة لتعزيز الطاقة المتجددة.
4. عرض مدخلات مفصلة لبناء القدرات في المؤسسات التي يتم تحديدها.
5. تسهيل الحصول على التمويل بموجب بروتوكول كيوتو وغيره من الآليات العالمية الأخرى.

الترتيبات المؤسسية والتنفيذ

الآلية المؤسسية لتصميم وتنفيذ المشروعات ستشمل لجنة تسيير البرنامج على المستوى الإقليمي تضم أصحاب المصلحة معا مثل الاتحاد الأفريقي ونيباد والتجمعات الاقتصادية الإقليمية لتنسيق ورصد البرنامج ككل. وكذلك ستقوم لجنة التسيير الإقليمية التي تضم أمناء مختلف التجمعات الاقتصادية الإقليمية مثل للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (سادك) واتحاد المغرب العربي و الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إكواس) و الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (سيماك) و الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا بمراقبة التنفيذ على المستوى الإقليمي لتسهيل مبادرات التعاون الإقليمي. وستكون هناك لجنة تسيير وطنية في كل دولة تتكون من الوزارات الحكومية المعنية والقطاع الخاص ومؤسسات الدعم، وستقوم بمراقبة التنفيذ على المستوى الوطني.

وستكون هناك *لجنة تنفيذ* في كل دولة عضو في الاتحاد الأفريقي تكون مسئولة في الأساس عن تنفيذ البرنامج، وتضم هذه اللجنة مستخدمي البرنامج والمستفيدين منه كالمؤسسات وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص المهتمين مباشرة بالبرنامج.

البرنامج 3.3: برنامج تطوير صناعة الوقود الأحيائي في أفريقيا

1.3.3 نظرة عامة

يمكن لأنواع الوقود الأحيائي أن تقدم جزءً كبيرا من الاحتياجات الإقليمية من الطاقة وأن تلعب دورا هاما في تعزيز أمن الطاقة وإيجاد فرص عمل والمساعدة على تحقيق أهداف الألفية الإنمائية في المنطقة. إلا أنه من المهم أن ننظر إلى الوقود الأحيائي في أفريقيا بنظرة كلية تغطي أربعة مجالات وعي التكنولوجيا والاستثمار والتجارة والاستدامة. ويمكن تصور القيود على خيار الوقود الأحيائي في نطاق التداعيات المتعلقة باحتمالات التنافس على *استغلال الأراضي* والجدل الدائر حول الطعام في مقابل العلف، والاستدامة البيئية. وستكون هناك حاجة إلى اتجاه متكامل لضمان ألا تتنافس تنمية الوقود الأحيائي مع الأمن الغذائي، والالتزام بالمعايير البيئية ومعايير الاستدامة.

من المعترف به أن تحقيق إمكانات الوقود الأحيائي يعتمد إلى حد كبير على مدى وجود عمليات وتكنولوجيات تحويلية تنافسية. ولتحقيق هذا الغرض ر بد من وجود آليات دعم من شأنها تشجيع تحويل التكنولوجيات والقدرات ذات الصلة من مجرد منتجي تكنولوجيا إلى أسواق تكنولوجيا.

يجب عمل معايرة دقيقة لمدى توافر مصادر الوقود الأحيائي والمواد الخام قبل وضع السياسات والأطر التنظيمية المناسبة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك أهمية كبرى لخيارات السياسة المناسبة، وآليات التمويل، ومبادرات بناء قدرات أصحاب المصلحة، ووضع مؤشرات مستدامة، والقدرات البحثية المحلية لتوطين التكنولوجيات واقتسام المعارف من منظور التبادل بين الأقاليم.

2.3.3 أهداف البرنامج

يهدف البرنامج إلى ربط الاستدامة وقضايا التجارة والتكنولوجيا وعمل سيناريو لتحليل أنماط استغلال الأراضي بغرض تقليل صراع *الطعام مقابل العلف* ووضع مؤشرات التنمية، وإعداد السياسة المناسبة، ولإنشاء آليات تمويلية، وبناء القدرات، والبحوث. أما أهدافه المحددة فهي:

1. تطوير البيانات المتعلقة بالتقييم الشامل وتحليل سيناريو مصادر الوقود الأحيائي وتوافر الأعلاف في الدول أعضاء الاتحاد الأفريقي.
2. وضع سياسة للتمكين وبيئة مؤسسية للربط بين قضايا التكنولوجيا والتجارة والاستثمار والاستدامة.
3. إنشاء صناديق مخصصة لاستثمار الوقود الأحيائي وآليات للتمويل.
4. تحديث قدرات منظمي المشروعات والممولين وتطوير مؤشرات الاستدامة.
5. دعم نقل التكنولوجيا بين الجنوب والجنوب وتقديم التكنولوجيات الحديثة إلى السوق (الجيل الثاني والجيل الثالث من الوقود الأحيائي).

6. إنشاء شبكة إقليمية وخدمة مقاصة للجيلين الثاني الثالث من الوقود الأحيائي.

3.3.3 مشروعات وأنشطة استرشادية

سيتم تحقيق الأهداف المرجوة من خلال وضع وتنفيذ مشروعات محددة ومترابطة. المشروعات التي سيتم تنفيذها ضمن هذا المشروع تشمل – بين مشروعات أخرى – ما يلي:

المشروع 1: تطوير صناعة الوقود الأحيائي المستدامة في أفريقيا

هناك من يرى أن خيار الوقود الأحيائي يمكن أن يقدم فرص عمل أكثر من مصادر الطاقة المتجددة وأنظمتها. إلا أن تقييم نظام الطاقة من الوقود الأحيائي كخيار يستحق الكثير من التفكير لأن الإنتاج قد يتضمن التنافس مع المحاصيل الغذائية على استخدام الأرض. ورغم بعض المحاولات السابقة، أصبح من الضروري الآن عمل قاعدة بيانات وطنية وإقليمية لمختلف أنواع الأعلاف الوقود الأحيائي والمواد الخام المستخدمة في إنتاجه لتكون قاعدة لأنماط الاستفادة المستدامة.

من المهم أيضا تحسين قدرات الأطراف المعنية على طول سلسلة قيم الوقود الأحيائي وتعزيز البحوث القائمة على أساس الحاجة بما في ذلك التركيز على الجيلين الثاني والثالث للوقود الأحيائي. في هذا السياق، هناك أيضا حاجة إلى برامج تدريبية على مختلف مستويات الوقود الأحيائي ومشروعات رائدة واستعراضية ، وإجراء بحوث تتعلق بالحاجة إلى الوقود الأحيائي. هذا سيساعد على تطوير قدرة الصناعات المحلية على تصميم وتجميع وتصنيع تكنولوجيات تحويل الوقود الأحيائي.

تحتاج مشروعات الوقود الأحيائي إلى تكلفة أولية مرتفعة، لكن التمويل المتاح محدود. وهناك أيضا نقص في معلومات صناعة الوقود الأحيائي التي تساعد المستثمرين والممولين على إصدار الأحكام والقرارات السليمة المتعلقة بتطوير مشروعات الوقود الأحيائي. ومن الضروري في مثل هذه الظروف تنظيم ورش تدريبية على إدارة المشروعات وتحديد الأسعار وبعد ذلك تعبئة استثمارات إضافية لإنتاج الوقود الأحيائي.

هناك أيضا عدد من السياسات والبرامج الناجحة التي تم تنفيذها في أماكن أخرى ويمكن الاستفادة منها. وهناك حاجة إلى زيادة تبادل الخبرة والمعرفة بين مختلف أصحاب المصلحة من الشمال إلى الجنوب، ومن الجنوب إلى الجنوب. ومن ثم فإن المشروع سيؤدي إلى تكوين شبكة إقليمية للطاقة الأحيائية مع التركيز على أفريقيا.

سيتم القيام بالأنشطة التالية لتنفيذ المشروع المقترح:

1. تقييم مصادر الوقود الأحيائي ومدى توافر المواد الخام.
2. وضع سياسات وأطر مؤسسية للتشجيع على تطوير صناعة الوقود الأحيائي واستدامتها.
3. بناء القدرات الإنتاجية وإنشاء مراكز إقليمية لتنسيق البحوث ذات العلاقة بما فيها البحوث عن الجيلين الثاني والثالث من الوقود الأحيائي.
4. وضع مؤشرات الاستدامة لمصادر الوقود الأحيائي الطبيعية.
5. إنشاء شبكة إقليمية للوقود الأحيائي وتنظيم أنشطة منتديات عالمية ولإقليمية وتحت إقليمية.

4.3.3 ترتيبات مؤسسية للتنفيذ

الآلية المؤسسية لتصميم وتنفيذ المشروعات ستشمل لجنة تسيير البرنامج على المستوى الإقليمي تضم أصحاب المصلحة معا مثل الاتحاد الأفريقي ونيباد والتجمعات الاقتصادية الإقليمية لتنسيق ورصد البرنامج ككل. وكذلك ستقوم لجنة التسيير الإقليمية التي تضم أمناء مختلف التجمعات الاقتصادية الإقليمية مثل للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (سادك) واتحاد المغرب العربي و الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إكواس) و الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (سيماك) و الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا بمراقبة التنفيذ على المستوى الإقليمي لتسهيل مبادرات التعاون الإقليمي. وستكون هناك لجنة تسيير وطنية في كل دولة تتكون من الوزارات الحكومية المعنية والقطاع الخاص ومؤسسات الدعم، وستقوم بمراقبة التنفيذ على المستوى الوطني.

وستكون هناك *لجنة تنفيذ* في كل دولة عضو في الاتحاد الأفريقي تكون مسئولة في الأساس عن تنفيذ البرنامج، وتضم هذه اللجنة مستخدمي البرنامج والمستفيدين منه كالمؤسسات وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص المهتمين مباشرة بالبرنامج.

البرنامج 4.3: برنامج لكفاية الطاقة والقدرة التنافسية الصناعية

1.4.3 نظرة عامة

المستهلكون الصناعيون ومنهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أكبر القطاعات الأفريقية استهلاكا للطاقة، وهم يمثلون في أفريقيا جنوب الصحراء حوالي ثلث إجمالي الطلب التجاري على الطاقة على شكل كهرباء وبترول مستورد في الغالب. عدم فاعلية الطاقة الصناعية له آثار بيئية سيئة كما يؤدي إلى زيادة أسعار السلع والخدمات وإلى ارتفاع تكلفة المعروض من المنتجات. وهناك مجال كبير لكي تحسن الصناعة الأفريقية النمطية فاعلية الطاقة وبالتالي تتحسن قدرتها الإنتاجية والتنافسية.

2.4.3 أهداف البرنامج

يهدف البرنامج إلى المساهمة في أمن الطاقة الأفريقية عن طريق تنفيذ سياسات وبرامج تتعلق بكفاية الطاقة. أما الأهداف المحددة للبرنامج فإنها تشمل:

1. وضع سياسات وبرامج وإطار تنظيمي لدعم وتعزيز كفاية الطاقة في الصناعة الأفريقية.
2. الوصول بنظام الطاقة وإدارته إلى الحد الأمثل، ودمج أحسن الممارسات في العمليات الصناعية المعتادة، وتخفيض شدة الطاقة وتحسين القدرة التنافسية.
3. عمل قاعدة بيانات عن استهلاك الطاقة في الصناعة وعمل نقاط مرجعية لكفاية الطاقة في فروع مختارة.
4. تسهيل الحصول على التمويل بموجب بروتوكول كيوتو وغيره من الآليات العالمية الأخرى.

3.4.3 مشروعات وأنشطة استرشادية

سيتم تحقيق الأهداف المرجوة من خلال وضع وتنفيذ مشروعات محددة ومترابطة.

المشروع 1: إزالة الحواجز لتعزيز كفاية الطاقة الصناعية في أفريقيا

سيتم تطوير المشروع ليساعد على وضع سياسات ونظم حوافز وبرامج مستهدفة لتحسين كفاءة الطاقة في الصناعة الأفريقية. ويمكن تقديم المساعدة لدمج كفاية الطاقة في سياسات التنمية الصناعية، ومعايير إدارة الطاقة الصناعية، وسياسات القطاع الصناعي، ونظم الحوافز.
على ضوء الخيارات المتاحة المتنوعة، سيتم تطوير المشروع لتزويد الصناعة بالقدرة الفنية والإدارية المناسبة لتنفيذ برامج كفاية وإدارة الطاقة، مع تشجيع السوق على جذب كفاية الطاقة الجديدة.

ومن الأهمية بمكان زيادة المعارف المتاحة في الدولة وعلى المستوى الإقليمي عن استهلاك المستخدم النهائي الصناعي للطاقة وتحديد أفضل الفرص لتحسين كفاية الطاقة وبناء على ذلك تحديد السياسات والبرامج ذات الإعداد الجيد والتكاليف الفعالة.
سيتم القيام بالنشطة التالية لتنفيذ المشروع المقترح:

1. إعداد وصياغة سياسات كفاية الطاقة الصناعية والمعايير واللوائح والبرامج المساندة لها.
2. بناء القدرات الفنية للصناعة الأفريقية وتشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى الوضع الأمثل لأنظمة الطاقة الصناعية وإدارة الطاقة.
3. استهلاك المستخدم النهائي للطاقة الصناعية – بناء المعارف من أجل حلول ناجحة.
4. تسهيل الحصول على التمويل بموجب بروتوكول كيوتو وغيره من الآليات العالمية الأخرى.

4.4.3 ترتيبات مؤسسية للتنفيذ

الآلية المؤسسية لتصميم وتنفيذ المشروعات ستشمل لجنة تسيير البرنامج على المستوى الإقليمي تضم أصحاب المصلحة معا مثل الاتحاد الأفريقي ونيباد والتجمعات الاقتصادية الإقليمية لتنسيق ورصد البرنامج ككل. وكذلك ستقوم لجنة التسيير الإقليمية التي تضم أمناء مختلف التجمعات الاقتصادية الإقليمية مثل للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (سادك) واتحاد المغرب العربي و الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إكواس) و الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (سيماك) و الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا بمراقبة التنفيذ على المستوى الإقليمي لتسهيل مبادرات التعاون الإقليمي. وستكون هناك لجنة تسيير وطنية في كل دولة تتكون من الوزارات الحكومية المعنية والقطاع الخاص ومؤسسات الدعم، وستقوم بمراقبة التنفيذ على المستوى الوطني.
وستكون هناك *لجنة تنفيذ* في كل دولة عضو في الاتحاد الأفريقي تكون مسئولة في الأساس عن تنفيذ البرنامج، وتضم هذه اللجنة مستخدمي البرنامج والمستفيدين منه كالمؤسسات وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص المهتمين مباشرة بالبرنامج.

مجموعة البرامج 4: مهارات صناعية وتقنية من أجل التنمية الأفريقية

البرنامج 1.4:استكمال النقص في الخبرات

1.1.4 نظرة عامة

لتحقيق التصنيع القائم على أساس الموارد وخاصة في القطاعات الثمانية التي تم تحديدها كقطاعات لها الأولوية[1]، لا بد من استكمال النقص الحالي في المهارات من خلال أنشطة رئيسية تؤدي إلى نتائج قابلة للتسليم. يتضح النقص في المهارات الأفريقية في مجالين محددين وهما : المهارات الخفيفة والمهارات الثقيلة، وجميعها أساسي لتعزيز التصنيع المستدام. إلا أنه لكي يكون لدى القارة مجمع شامل من المهارات القابلة للتكييف، لا بد من ترتيب بعض المتطلبات - مثل تطوير السياسات وتحسين مخصصات الميزانية - حسب أولويتها. فيما يتعلق بتطوير السياسات، هناك حاجة إلى تطوير سياسات الموارد البشرية التي تشمل استراتيجيات قصيرة الأجل واستراتيجيات طويلة الأجل. يجب وضع وتنفيذ استراتيجيات قصيرة الأجل وقابلة للتنفيذ لتلبية الاحتياجات القطاعية المحددة. ويمكن أن تشتمل الاستراتيجيات قصيرة الأجل على استراتيجيات تحويل المهارات، وإجراءات لحماية مجمع المهارات الوطنية والاحتفاظ بها، وحوافز لجذب الأفارقة في دول المهجر. وبالمثل، من المهم - لمواجهة النقص الحالي في المهارات الأفريقية – زيادة مخصصات الميزانية للتعليم والتدريب الفني في المجالات المهنية والحرفية والهندسية المستهدفة.

2.1.4 أهداف البرنامج

(أ) تجميع المهارات الوطنية مع التركيز بصفة خاصة على المهارات الخفيفة[2] التي تحسن الحكم الرشيد، وإدارة المهارات الثقيلة[3] التي تدعم تحقيق الاستفادة.

(ب) تقييم "المهارات غير الرسمية" التي يمتلكها العمال. لا بد أن تضمن مؤسسات التدريب أن وجود الاعتراف بالتعلم السابق في تطوير البرامج لتحسين نتائج

---

[1] القطاعات الثمانية ذات الأولوية: 1) الصناعات الغذائية. 2) المنسوجات والملبوسات. 3) الجلود والصناعات الجلدية. 4) المنتجات المعدنية. 5) الخشب ومنتجات الخشب. 6) قطع غيار سيارات. 7) مستحضرات دوائية. 8) مواد بناء. (انظر يونيدو، 2003 Africa Production Capacity Initiative: From Vision to Action).

[2] المهارات الخفيفة تشل امتياز الإدارة في الموارد واللوجيستيات والناس ومهارات التسويق، ومهارات التفاوض التجاري، ومهارات صنع السياسات وتنفيذها، ومهارات تنظيم المشروعات (الهدف هو تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة)، ومهارات الملكية الفكرية.

[3] المهارات الثقيلة تشمل الخبرة التقنية الهندسية (الهندسة الكيميائية/المدنية – العمليات أو هندسة السيارات) ومعارف المعلومات والاتصالات، والمهارات المهنية والفنية (كهرباء – سباكة – ثني ولحام، الخ) ومهارات القياس، والعلماء.

المهارات. من شأن تطوير هذه المهارات أن يزيد من تدعيم عملية التصنيع في أفريقيا.

(ج) تعزيز وزيادة توجهات التعلم طوال الحياة من أجل التنمية الصناعية. التعلم المستمر على سبيل المثال مطلوب في الغالب على مستويات متعددة من سلسلة القيمة وخاصة في مجالات المهارات العليا في الصناعات كثيفة المعرفة حيث يوجد تكييف مستمر للمعرفة الجديدة والتطورات التكنولوجية. التعلم طوال الحياة يجب ألا يقتصر على العمال المهرة فقط بل يجب تشجيعه بين صفوف العمال أنصاف المهرة.

3.1.4 مشروعات وأنشطة استرشادية

المشروع 1: تحليل تشخيصي لثغرة المهارات المتعلقة بالصناعة

لا بد من القيام بالبحوث وجمع البيانات على المستوى الوطني عن نقص المهارات وخاصة فيما يتعلق بثغرات المهارات الصناعية في القطاعات ذات الأولوية. هذا التحليل التشخيصي للصناعة سيرشد تطوير المناهج على مستوى مؤسسات التعليم العالي، وتطوير برامج تدريبية مستهدفة لكي تسد النقص في المهارات في القطاعات الصناعية المعنية.

الأنشطة

1. تقييم وتطوير القدرات (مؤسسات التدريب)
2. تحديد نقص المهارات في القطاعات الصناعية ذات الأولوية.
3. تحويل التحليل التشخيصي إلى برامج تدريبية.
4. تحديد المؤسسات الصحيحة لتقديم التدريب على المستوى الوطني.

المشروع 2: إصلاح / تأسيس مؤسسات لتطوير الصناعة والمهارات الصناعية

مؤسسات التدريب الوطنية بحاجة إلى تعديل برامج التدريب على المهارات حسب القطاعات ذات الأولوية المحددة، وتطوير دوراتها التدريبية التي تعيد تشكيل مهارات القوة العاملة الموجودة. يجب أن يكون التخطيط الدقيق والاستراتيجي هو أساس تطوير المناهج في مختلف المؤسسات التعليمية وبين أصحاب المصلحة مثل الصناعة. بالإضافة إلى ذلك، لا بد من ترتيب أولوية برامج معينة تدعم تطوير مهارات الشباب والنساء ومنظمي المشروعات.

الأنشطة

1. تخطيط التدريب والمنهج اللازم.
2. إشراك الصناعة في التخطيط.
3. وضع برامج متخصصة للشباب
4. وضع برامج متخصصة لمنظمي المشروعات.
5. إصلاح المؤسسات الحالية أو إنشاء مؤسسات جديدة.

المشروع 3 : تطوير المهارات على أساس الصناعة

رفع مستوى المهارات وإعادة اكتساب المهارات ضروريان للمنافسة. الصناعة بحاجة إلى تطبيق مبدأ التدريب على رأس العمل لكي تستجيب لاتجاهات المهارة العالمية في الصناعة على المستويات الأساسية والتقنية. لا بد أن تكافئ الحكومة التدريب على رأس العمل الذي تقدمه شركات فردية بأن تعطيها إعفاءات ضريبية على سبيل المثال. يجب أن تتقاسم الشركات في كل قطاع صناعي أفضل الممارسات والخطوط الإرشادية في التدريب. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تقدم الصناعة فرصا للتدريب والتعليم الداخلي والتلمذة الصناعية لكي يكتسب الخريجون المهارات التي يحتاج إليها موقع العمل.

الأنشطة

1. إنشاء رابطة بين التدريب على رأس العمل والتدريب الداخلي والمؤهلات.
2. إنشاء نظم حوافز للشركات التي تقدم التدريب على رأس العمل.
3. إيجاد علاقة بين التدريب، والتدريب على رأس العمل في المهارات الحرفية.

المشروع 4: تقييم المهارات غير الرسمية لدى قوة العمل

يجب إنشاء سلطات اعتماد إقليمية تقوم بوضع خطوط إرشادية ومعايير لشهادات "المهارات غير الرسمية" المتعلقة بالقطاعات الصناعية المحددة ذات الأولوية. وستقع مسئولية معايير الاعتماد والتدريب المتقدم (عند اللزوم) على مؤسسات التدريب المحددة داخل كل دولة.

تم تحديد برامج هامة أخرى لهذه الاستراتيجية لضمان تطوير مجمع شامل للمهارات في أفريقيا. هذه البرامج ستؤدي إلى تكوين مجموعات مهارية متطورة في التكنولوجيات المتقدمة والجديدة والبنية الأساسية والإثراء بالمهارات.

الأنشطة

1. إنشاء سلطات اعتماد إقليمية ووطنية.
2. إنشاء عملية اعتماد للمهارات الضمنية والمطمورة.
3. تطوير الاعتراف بالتعلم المسبق في مجموعات المهارات الحالية.

4.1.4 ترتيبات مؤسسية للتنفيذ

يجب تنسيق هذه الأنشطة مع مكتب تطوير الموارد البشرية الذي سينشئ شبكات متخصصة تضم مختلف أصحاب المصلحة لتحقيق شراكة المشروع مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية. ونظرا لاختلاف الأوضاع المؤسسية لتقديم المهارات من إقليم لآخر، فإن تكوين كل شبكة من هذه الشبكات سيكون انعكاسا لاحتياجات هذه المناطق.

4.2 برنامج تطوير المهارات لمبادرات البنية الأساسية والإثراء بالمهارات

1.3.4 نظرة عامة

يجب أن تتسم المشروعات الموجهة لتطوير مهارات البنية الأساسية والإثراء بالتزام سياسي من أصحاب المصلحة الرئيسيين وصناع القرار بتحسين الحكم الرشيد وتحسين الأمن. مشروعات البنية الأساسية الكبرى التي تعتبر ضرورية لتسريع التنمية الصناعية في القارة تميل إلى أن تكون متعددة الجنسيات في حجمها ومجالها (ومنها على سبيل المثال مشروع جراند إنجا في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومشروع سد ليسوثو هايلاندز).

ولذلك فإنه من الضروري بالنسبة لمكتب البنية الأساسية والطاقة وللتجمعات الاقتصادية الإقليمية التي تعمل تحتها سلاسل قيمة الإثراء العابرة للقوميات أن تحدد وترتب أولويات المهارات الخاصة المراد تطويرها وتعزيزها.

2.3.4 أهداف البرنامج

1. تدريب عالي الجودة على المهارات المتخصصة لتقديم طاقة يمكن الاعتماد عليها بتكلفة منخفضة، وتوفير مياه شرب جيدة النوعية بصفة مستمرة، وبنية أساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الصناعية، وشبكات نقل كافية، وصيانة ودعم للبنية الأساسية المالية كمدخلات رئيسية للعمليات الصناعية. هذه الأمور تتطلب مهارات متخصصة في صنع القرار والتنمية واستخدام وصيانة مراحل تقديم البنية الأساسية.

2. زيادة مجمع الخبرات القائم على الحاجة لعملية الإثراء. ورغم أن أفريقيا يجب أن تستفيد من نقل المهارات الدولية على المدى القصير، إلا أن التدريب المستهدف للقوى العاملة الأفريقية سيكون حيويا لعملية الإثراء على المدى الطويل.

3. توحيد قياسي لنظام التأهيل الإقليمي لتقديم التدريب الجيد الذي يستهدف مجالات مستحدثة في سلسلة القيم عبر الاحتياجات المعينة للصناعة.

4. تحقيق المرحلة الأخيرة من الإثراء بين مختلف القطاعات ذات الأولوية. هذا بدوره سيؤدي إلى ضمان أن يكون المنتج الأخير حسب المعايير الدولية. ولهذا فإن تطوير المهارات لا بد أن يكون موجها نحو مراقبة الجودة.

3.3.4 مشروعات وأنشطة استرشادية

المشروع 1: تطوير استراتيجيات نقل المهارات والاحتفاظ بها

لا بد أن يكون نقل المهارات وبناء القدرات مكونا رئيسيا في جميع جهود تطوير البنية الأساسية والإثراء (سواء الأفريقية أو الدولية) لضمان تطوير المهارات النادرة[4] والتقنية محليا. وسيتحقق ذلك بدمج مشروطية بناء القدرات في سياسات الاستثمار. ومن الضروري إيجاد البيئة التي ستجذب المهارات والمعارف النادرة ذات العلاقة إلى مناطق معينة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب وضع وتنفيذ الإجراءات للاحتفاظ بالمهارات الموجودة وجذب المهارات الأفريقية من بلاد المهجر. وتشمل هذه الإجراءات الحوافز المالية وفرص الترقي المهني.

الأنشطة

[4] في الهندسة الإنشائية والهندسة الكيميائية والهندسة المدنية وفي الكيمياء وإدارة المشروعات، الخ.

1. تحديد مشروعات البنية الأساسية والإثراء في كل منطقة.
2. تحديد مجموعات المهارات والمهارات النادرة لكل مشروع.
3. تحديد الآليات لضمان نقل المهارات لكل مشروع.
4. تحديد المهارات قصيرة الأجل التي تحتاج إلى استثناءات جزئية في إجراءات الهجرة والإقامة.
5. وضع استراتيجية للاحتفاظ بمجموعات المهارات النادرة الموجودة.

المشروع 2: إنشاء أو تقوية مراكز التدريب الإقليمية المتخصصة

ستركز مراكز التدريب الإقليمية على المهارات الخاصة بكل قطاع في المجالات التالية: توفير المياه والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبنية الأساسية المالية. بالإضافة إلى تحسين المهارات التقنية، تحتاج مراكز التدريب هذه إلى دمج برامج التدريب المتخصصة في الإدارة ومهارات الصيانة اللازمة للمشروعات الكبرى لتنمية البنية الأساسية. يجب أن يضمن التدريب الإقليمي مخصصات وموارد كافية وموجهة بطريقة جيدة.

الأنشطة

1. إنشاء مراكز تدريب إقليمية ووطنية أو إصلاح المراكز الموجودة بالفعل لكي تستجيب لاحتياجات البنية الأساسية التدريبية.
2. تحديد التدريب على المهارات اللازمة لكل نوع (المياه والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل والتمويل).
3. إنشاء أنظمة تدريبية متخصصة.
4. إيجاد أنظمة دعم لتقديم التدريب.

4.3.4 ترتيبات مؤسسية للتنفيذ

يجب تنسيق هذا المشروع بواسطة وظائف الموارد البشرية في نطاق مؤتمر وزراء الصناعة الأفارقة (CAMI) ومكتب البنية الأساسية والطاقة. ويجب إنشاء شبكات متخصصة تضم مختلف أصحاب المصلحة لتحقيق شراكة المشروع مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية. ونظرا لاختلاف الأوضاع المؤسسية لتقديم المهارات من إقليم لآخر، فإن تكوين كل شبكة من هذه الشبكات سيكون انعكاسا لاحتياجات هذه المناطق.

مجموعة البرامج 5: نظم الإبداع الصناعي، والبحوث والتنمية، وتطوير التكنولوجيا

البرنامج 1.5 : تقوية نظام الإبداع الصناعي الإقليمي في أفريقيا

1.1.5 نظرة عامة

المعرفة منبع، والإبداع قوة لفتح إمكانيات التنمية في أفريقيا. تقوية نظم الإبداع الوطنية والقطاعية تعتبر حرجة لمسايرة الأبعاد سريعة التغير للتوسع الصناعي. نمط الإنتاج الصناعي سريع التغير في هذه الأيام يحتاج إلى معرفة ومهارات جديدة لكي نعيش في بيئة دولية تنافسية. لقد كانت أصول الثورة الصناعية في ورشة صغيرة ولم تكن في حجرة الدراسة. أما الآن فإن الأفكار الإبداعية تنبع من قاعات الجامعة ومن المؤسسات. وفي النظام الإبداعي الصناعي المثالي، تتولد المعارف الجديدة في الجامعات، وتستغلها المختبرات، وتروجها تجاريا المؤسسات الديناميكية. مثل هذا الإطار التفاعلي هو مركز عصب التحول الصناعي.

يمكن لكثير من الدول الأفريقية فيما وراء الحدود التكنولوجية العالمية أن تستفيد من اكتساب المعلومات المتاحة بالفعل في جميع أنحاء العالم وأن تكيفها حسب السياق المحلي. البحوث، في هذه الأيام، لا تؤدي بالضرورة إلى الإبداع. الهدف هو تحسين القدرات القابلة للتكييف لاستدام التكنولوجيا والأساليب الحديثة. ومن هنا تأتي أهمية القدرات المحسنة القابلة للتكييف واكتساب الإبداع وتجميع الإبداعات واعتمادها تكييفها وتعلمها لكي تتناسب مع السياق المحلي.

وليت أفريقيا خالية من مبادرات إبداعية وطنية كبيرة. الأنواع الجديدة من الأرز الأفريقي (NERICA@R) التي تنتج محصولا كبيرا وتقاوم الظروف القاسية تم تطويرها في التسعينات في مركز الأرز الأفريقي (في بنين) وساهمت بزيادة إنتاج القارة من الأرز بنسبة 6%. يجب النظر إلى هذا الإسهام في ضوء حقيقة أن القارة تستورد 40% من حاجتها من الأرز، وحقيقة أن العجز في الأرز قد تسبب في بعض الأحيان في حدوث مظاهرات احتجاجية في الدول مثيرة الاستيراد للأرز. وهناك أدلة على وجود مؤسسات أفريقية لها إسهامات إبداعية خارج نطاق مؤسسات البحث والتطوير. وتوجد في القارة جيوب للديناميكية والإبداع الصناعي. وأمام السياق الأفريقي، من المهم إعطاء أهمية متساوية للاستفادة التجارية من نتائج البحوث الحالية، والبحوث والتطوير القابلة للتكييف، والإبداع خارج طرق البحوث والتطوير.

2.1.5 أهداف البرنامج

الهدف العام لهذا البرنامج هو تحقيق زيادة كبيرة في النجاح التجاري لمعدل الإبداعات في الصناعة الأفريقية عن طريق فهم أفضل للخيارات المؤسسية والأعمال التصحيحية على أساس المشاركة بين العام والخاص. وهذا يجب أن يشمل نقل التكنولوجيا، وتبني واعتماد وتكييف وتحديث القدرات التكنولوجية ونشر الإبداع الصناعي على نطاق واسع. أما أهدافه المحددة فتشمل ما يلي:

- اشتراك التعليم الجامعي في احتياجات التنمية الصناعية.
- إيجاد بيئة ممكنة إطار تفاعلي مؤثر بين المؤسسات والشركات.
- تعزيز نظم الإبداع الوطنية والقطاعية من خلال الحوافز والسياسات المناسبة ونط الدعم.
- تسهيل تدفق المعارف والمهارات بين الجنوب والجنوب كمصادر ممكنة للإبداع الصناعي.

3.1.5 مشروعات وأنشطة استرشادية

المشروعات التالية ستكون هي لب التدخلات لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه.

المشروع 1: إنشاء كراسي جامعية للإبداع في الجامعات الأفريقية

سيتم تطوير المشروع مع التأكيد على إنشاء شبكة من مراكز الامتياز تجمع بين الجامعات الأفريقية والأجنبية. وسيتم تعزيز هذه المبادرة بتطوير باقات المعلومات. سيتم تطوير المشروعات التي تقدم المساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا مع المنشآت الصناعية. سيتم ذلك بواسطة عملية التوأمة بين الطلية الأجانب والطلية الأفارقة. وسيتم تطوير المقررات الجامعية المناسبة على أساس مثل هذه الخبرات ومع المدخلات من الصناعة المؤدية إلى ظهور باحثين قياديين في المؤسسات الإبداعية والديناميكية. وكذلك ستؤدي كراسي الجامعة والاجتماعات الاستشارية بين شبكات هذه الكراسي إلى التعجيل بتكوين *منتدى عالمي* من الأنشطة والمطبوعات. وسيتم القيام بالأنشطة التالية لتنفيذ البرنامج:

1. تكوين شبكة بين الجامعات الأفريقية والأجنبية ومساعدة الاتجار في الإبداعيات *في مقابل* المشروعات الإبداعية في الدول الأفريقية بالاشتراك مع الصناعة.
2. وضع دورات عن الإبداع ونظم الإبداع في المقررات الجامعية على المستوى الوطني.
3. عمل شبكات وطنية عن الإبداع وشبكات في دول مختارة على مستوى تجريبي في بداية الأمر.
4. تكوين وعي وطني بأهمية الإبداع في الدول أعضاء الاتحاد الأفريقي .
5. ربط كراسي الجامعات الوطنية المتعلقة بالإبداع عن طريق شبكة عالمية تضم المؤسسات والمنشآت ذات العلاقة.

المشروع 2: إنشاء مراكز إقليمية لنقل ونشر التكنولوجيا

سيكون هذا المشروع موجها لسد الثغرات المتعلقة بنقل التكنولوجيا ونشرها من خلال عمليات المراكز الإقليمية لنقل التكنولوجيا ونشرها (Attics). ويمكن أن تكون هذه المراكز بمثابة عامل مساعد لتحفيز تطبيق التكنولوجيات الجديدة والاستثمار في الصناعة. ويجب أن تتكامل هذه المراكز في إطار شبكات الإبداع الأخرى مع مجتمع الأعمال الدولي ومصادر التكنولوجيا ووكالات الاستثمار، كما يجب أن تتبع برامج لتحديث التكنولوجيا في مناطق مختارة على أساس تجريبي. وسيتم تطوير نماذج نقل التكنولوجيا وامتصاصها ونشرها، وتطوير الآليات التمويلية من أجل الاستدامة، وسيتم اختبارها قبل تكرارها على مستوى القارة ككل. وهناك حاجة لاستكشاف الطاقة الإنتاجية لمؤسسات القطاع غير الرسمي كثيف العمالة المحلية (على المستوى الشعبي) واستهدافه كإحدى المبادرات. وسيشمل تنفيذ المشروع الأنشطة التالية:

1. إنشاء مركز واحد على الأقل من المراكز الإقليمية لنقل التكنولوجيا ونشرها – بصفة أولية – في كل منطقة فرعية.
2. دمج المراكز الإقليمية لنقل التكنولوجيا ونشرها في إطار الشبكات المقترحة مع المنشآت ومصادر التكنولوجيا ووكالات الاستثمار.
3. اختيار وتدريب موظفي هذه المراكز لتسهيل النقل الفعال للتكنولوجيا.
4. تنفيذ برامج نموذجية لتحديث التكنولوجيا على المستوى الإقليمي والوطني.
5. وضع واختبار نماذج نقل وامتصاص ونشر التكنولوجيا مقرونة بآليات التمويل المناسبة.
6. تنفيذ برنامج يركز على التكنولوجيا لتشجيع القدرات الإبداعية لدى القواعد الشعبية والإبداع عن طرق أخرى غير طريق البحوث والتطوير.

المشروع 3: إنشاء مراكز إقليمية للتكنولوجيا المستقبلية

سيوجه هذا المشروع إلى تسهيل تنفيذ برامج بناء القدرات (التدريب) على التوقعات التكنولوجية على أساس بياني في المرحلة الأولى. وبالتالي فإن المشروع سوف يؤسس *مركزا افتراضيا* يكون بمثابة محور قاري لتطوير المنهجيات والنشر بطريقة تحقق الاستفادة المثلى من المصادر.

يوجد عدد قليل فقط من الدول الأفريقية التي تجري مسوح الإبداع لتقييم مدى فاعلية نظم الإبداع الوطنية والإقليمية. وانطلاقا من هدف تعزيز نظام الإبداع الصناعي في القارة، فإن مجموعة من التدخلات القابلة للتنفيذ يمكن أن تتضمن القيام بمسح تشخيصي لقياس تحليل موقف نظم الإبداع في أفريقيا. ويعتبر إيجاد الوعي بالنقص في مثل هذه النظم في أفريقيا من الأمور الحرجة لكي يفهم صناع السياسات وأصحاب المصلحة الفراغ القائم في مجال الإبداع الصناعي. مثل أعمل المسح هذه ستجعل الجميع يدركون أهمية الإبداع وتطوير وتعزيز الدورات الأكاديمية عن

الإبداع، وضمان العلاقات التي تربط بين الصناعة والمؤسسات، وإقامة روابط جامعية والتأثير على صناع السياسات عن طريق أنشطة المنتدى العالمي.
في بداية الأمر سيتم تنفيذ مبادرات بناء القدرات في مجموعة تجريبية، ويتبع ذلك توسيع المشروع ليشمل جميع الدول أعضاء الاتحاد الأفريقي. وسيتم القيام بالأنشطة التالية لتنفيذ المشروع المقترح:

1. اختيار المؤسسات التدريبية والأشخاص ذوي الخبرة على المستوى الوطني، والانتهاء من تطوير المقررات، وتطوير حلقات المنهج (الكورسات)، وتحديد واختيار الخبراء في الموضوع والمتدربين، مع استشارة لجان التسيير الوطنية في هذا الاختيار.
2. تنفيذ برامج التدريب وبناء القدرات حول المستقبل والتوقعات التكنولوجية على المستوى الوطني والتي تناسب ممثلي القطاعين العام والخاص على حد سواء.
3. إنشاء مركز إقليمي افتراضي للقيام بمبادرات تطوير المنهجيات وتقديم التدريب الإضافي بصفة مستدامة.
4. توسيع الخبرات على مستوى القارة وتنفيذ برامج متقدمة ثلاثية السنوات لدراسة توقعات التكنولوجيا المستقبلية على مستوى القارة.

المشروع 4: إنشاء حضانات تكنولوجيا

المؤسسات الصغيرة معروفة على مستوى العالم بأنها قادرة على إيجاد فرص للعمل وبذلك تكون ذات أهمية بالغة بالنسبة لأفريقيا. ونظرا لارتفاع معدلات فشل المؤسسات حديثة الإنشاء بطريقة مخيبة للأمل، ظهرت أشكال متعددة من برامج المساعدة التي تحاول تحسين معدل النجاح. الحضانة أداة مرنة تتعهد بالرعاية منظمي المشروعات بطرق متعددة ووفقا لاحتياجاتهم. التنمية الناجحة لمبادرات الأعمال تتطلب التكامل بين منظمي المشروعات وأصحاب الخبرة في الأعمال والتكنولوجيا ورأس المال. وتوفر الحضانات إطارا للتركيز على العناصر الحرجة لعملية تنظيم المشروعات الجديدة في بيئة مشجعة مصممة لتقديم مجموعة من مساعدات الأعمال وتوفير المكان المناسب واقتسام الخدمات المشتركة.
تقدم الحضانات – ضمن أشياء أخرى – المكان المناسب، والمساعدة على تحديد وتطوير المنتج / العملية، والحصول على الماكينات والمعدات والأدوات وأجهزة الكمبيوتر والخدمات الإدارية المشتركة. وكذلك يمكن أن تلعب الحضانات دورا في تطوير ثقافة العمل الحر، والتدريب الفني، والاستشارات، والتعليم والرعاية، ونقب التكنولوجيا، والعرض، والمساعدة في التسويق والمتاجرة.
للحضانات ميزة إضافية أخرى وهي أنها لا تحتاج من الحكومة إلا إلى القليل من الدعم، ويكون هذا الدعم مطلوبا لإقامة الحضانة وتشغيلها في المرحلة الأولية إلى أن تتسنى إدارتها كعمل مستقل.
ويشمل المشروع الأنشطة التالية:

- التعلم من مصادر الخبرة الكبيرة في مجال الدعم الإبداعي وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الحضانات.
- تشجيع السلطات الجامعية على السماح بربط الحضانات بالجامعات وبمنظمي المشروعات من القطاعين العام والخاص.
- زيادة تمويل المؤسسات الجديدة ومشروعات التكنولوجيا.
- إشراك القطاع الخاص والمؤسسات الخاصة التي خرجت من الحضانات لكي تساعد في تطوير المؤسسات التي ما تزال في المرحلة الأولي بتزويدها بالخبرة وبالموارد الأخرى إن أمكن.

المشروع 5: تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب لاستغلال التنوع البيولوجي وتحقيق الاستفادة التجارية من نتائج البحوث القائمة

وثيقة نيباد الإطارية تلزم أفريقيا بإنشاء منبر للتكنولوجيا الحيوية، وقد حددت للمنبر هدفين مترابطين. الأول: "توليد كتلة حرجة من الخبرة التكنولوجية في مجالات مستهدفة تقدم إمكانيات كبيرة للتقدم" من التنوع البيولوجي. الثاني: "تسخير التكنولوجيا الحيوية لتنمية التنوع البيولوجي الأفريقي الثري و ... تحسين الإنتاجية الزراعية والمنتجات الصيدلانية".

اخترعت مؤسسات أفريقية متعددة الكثير من الأشياء الجديدة ونتائج البحوث التي تحتاج إلى الاستفادة منها تجاريا لكنها تحتاج إلى مساعدات مالية وفنية. هذه النتائج تظل على شكل استثمارات ميتة. ولذلك هناك حاجة إلى تنفيذ برنامج شامل للاستفادة من نتائج هذه البحوث تجاريا.

وسيتم تنفيذ الأنشطة التالية لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه:

1. استعراض (1) المؤسسات والمبادرات العامة والخاصة، والاتجاهات والتكنولوجيات المتعلقة بالمحافظة على والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي. (2) استعراض السياسات والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية المتعلقة بتنظيم وتطبيق وصيانة التنوع البيولوجي والقيام بدراسات حالة.
2. تعريف نماذج وإجراءات وأهداف الإدارة المستدامة واستخدام التنوع البيولوجي على أساس الفر ص والتهديدات التي يتم تحديدها.
3. تحديد الأنشطة التي ستكون جزءً من استراتيجية التنفيذ والمشروعات البيانية المعينة، وتحديد الشركاء في التنفيذ.
4. تنفيذ مشروعات بيانية وتقييم الدروس المستفادة لتسهيل توجيه السياسات وتشجيع المؤسسات والمستثمرين على الاستغلال المستدام لإمكانيات التنوع البيولوجي.
5. البدء بإصرار في استخدام نتائج البحوث بطريقة تجارية.

4.1.5 ترتيبات مؤسسية للتنفيذ

يعمل مكتب مؤتمر وزراء الصناعة الأفارقة (CAMI) عن كثب مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية لتأسيس لجان تسيير إقليمية لمراقبة التنفيذ. ويجب أن يشترك في هذه اللجان أصحاب المصلحة المعنيين الذين يعملون في نفس المجال.

البرنامج 2.5:استجابة سياسة الإبداع الصناعي

نظرة عامة

من الأهمية بمكان تحديد تتابع سياسة الإبداع الصناعي. يمكن فقط عند تطوير كتلة حرجة من الموارد البشرية المدربة أن يتم تفعيل حوافز المالية العامة مثل المنح. بالإضافة إلى تكوين مجمع من الأشخاص المدربين تدريبا فنيا الذين يظهرون كفنيين منظمي مشروعات وعمال معرة في منشآت أخرى من أجل التشبيك الفعال، ويجب على الدولة أن تشجع الانتشار الإيجابي للشركات الأجنبية عن طريق وسائل مختلفة. المستوى العالي من التعليم لا يعني بالضرورة أن التكوين التلقائي للديناميكية التكنولوجية والكفاية الإنتاجية سيتطوران ويلحقان به ما لم يكن هناك تغيير في الخمول المؤسسي في البحوث والتطوير. الشيء المطلوب هنا هو ترتيب التتابع المناسب لتنفيذ سياسات وأدوات الإبداع الوطني.

مع وجود بيئة ممكنة للتعلم والإبداع التكنولوجي، يمكن تغذية مصادر النمو الديناميكي بدرجة كافية عن طريق مجموعة مشتركة من القدرات التكنولوجية والتنظيمية والمؤسسية والبشرية. التحليل الكامل على مستوى المالية العامة والمستويات الأخرى فاعلية أدوات السياسة العامة التي تستخدمها كل دولة يكشف لحث الاستثمارات والبحوث والتطوير في قطاع الشركات بدرجات متفاوتة من النجاح.

ويمكن أن تنسب مصادر الإبداع إلى أنشطة البحوث والتطوير الرسمية التي تقوم بها المعاهد الوطنية والجامعات والمؤسسات لمجموعة من الأنشطة غير البحوث والتطوير مثل شراء سلع رأسمالية. وتعتبر الدول الأفريقية بصفة عامة مراكز لعمليات تجميع محاطة بأراضي أجنبية، أو على أحسن تقدير تقوم بتقليد التكنولوجيات التي تستورد من الدول المتقدمة. وليس من المتوقع من المؤسسات في الدول النامية أن تكرس موارد للبحوث والتطوير لمجرد إعادة اختراع العجلة. وقد يؤدي انفتاح نظمها الإنتاجية والتجارية إلى تسهيل تدفق التكنولوجيا. ما هو مطلوب إذن هو عمليات البحث والتطوير القادرة على تكييف التكنولوجيا المستوردة مع الظروف المحلية. وتتوقف النتيجة على خيارات السياسة.

2.2.5 **أهداف البرنامج**

يمكن بصفة عامة تقسيم أهداف البرنامج إلى ما يلي:

(أ) تقييم مدى فاعلية نظم الإبداع الصناعية والقطاعية على المستويات الإقليمية والوطنية.

(ب) البدء في مبادرات قارية وإقليمية لتقوية نظم الإبداع.

(ج) زيادة تقديم الموارد البشرية المدربة تدريبا فنيا.

(د) إنشاء وتحسين البنية الأساسية التكنولوجية.
(ه) تأكيد الحوافز المالية وغير المالية للبحوث والتطوير والإبداع القابل للتكيف.
(ز) تعزيز دور الفنيين في تنظيم المشروعات ورؤوس أموال الشركات.
(ح) تنظيم زيادة التوسع الإيجابي للشركات الأجنبية على الشركات المحلية.

3.2.5 مشروعات وأنشطة استرشادية

سعيا إلى تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، سيتم تنفيذ الأنشطة التالية:

المشروع 1: تنفيذ المبادرة الأفريقية للتكنولوجيا والإبداع

يقوم تنفيذ المبادرة الأفريقية للتكنولوجيا والإبداع (ATII) على الاستجابة الشاملة للاستبعاد التكنولوجي السائد في أفريقيا. وتهدف المبادرة إلى أن تكون تدخلا واسع النطاق لتحقيق الدخول والتقدم التدريجي للمحتوى التكنولوجي للمنتجات والعمليات في القارة. وكان مفهوم المبادرة الأفريقية للتكنولوجيا والإبداع قد اعتمده رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في يناير 2008 كجزء من *خطة عمل لتسريع التنمية الاقتصادية في أفريقيا (AIDA)*.

أهداف وغايات المبادرة الأفريقية للتكنولوجيا والإبداع تشمل – ضمن أشياء أخرى – ملء الفجوة بين احتياجات الصناعة من التكنولوجيا ومتطلبات الأسواق الناشئة وقاعدة التكنولوجيا الحالية، والتشجيع على نقل التكنولوجيات والإبداعات ونشرها، وحث المنظمات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات التمويل على المستوى الميداني لتمكين القطاعات الصناعية من تحسين تكنولوجياتها وقدراتها الصناعية لكي تلبي متطلبات الأسواق العالمية المتنافسة وتحقيق معايير الجودة والمعايير البيئية، وتتبع أحدث التطورات العالمية في التكنولوجيا. وتم تحديد خمسة مجالات ذات أولوية وهي:

- الشبكة الأفريقية لمراكز التصميم.
- الشبكة الأفريقية لمراكز الاختبار والشهادات وتقييم المطابقة.
- الشبكة الأفريقية لمراكز نقل التكنولوجيا.
- الشبكة الأفريقية لمراكز دعم الأعمال.
- الشبكة الأفريقية لمراكز الالتزام البيئي.

لتحقيق هذه الغاية، تم وضع الأنشطة التالية:

1. وضع دراسة جدوى شاملة لتأسيس المراكز المذكورة أعلاه.
2. إنشاء وحدة لإدارة المشروعات تكون مهمتها بدء وتعزيز وتنسيق التمويل والحصول على تمويل لكل من المراكز المذكورة أعلاه.
3. تحقيق درجة عالية من التنسيق مع جهود التطوير التكنولوجي.
4. الاستفادة من خبرات مبادرة القدرات الإنتاجية الأفريقية في تنفيذ المبادرة الأفريقية للتكنولوجيا والإبداع.

5. تعبئة الدعم لتطوير الأعمال والاستثمارات لبدء المؤسسات الجديدة وخاصة للأفارقة في دول المهجر.

المشروع 2: نظم الحوافز من المالية العامة ومن غير المالية العامة للبحث والتطوير القابل للتكيف والإبداع من طرق أخرى غير البحث والتطوير على مستوى المؤسسة

ما تزال المعرفة في عدد من الدول الأفريقية حكرا على المؤسسات البحثية والجامعات الحكومية، وهي تميل إلى أن تكون معزولة من نظم الإنتاج بسبب عدم وجود نظام مناسب للحوافز لتحقيق الاستفادة التجارية من نتائج البحوث الموجودة. ونتيجة لذلك تظل الأعمال معزولة من معارف الإنتاج مما يجعل قدراتها التنافسية وتنميتها الاقتصادية محدودة. ولكي يتغير هذا الموقف، يعتقد صناع السياسة والباحثون أنه لا بد من تشجيع الشركات في القطاعين العام والخاص على تخصيص موارد أكثر لتوليد تكنولوجيا جديدة من خلال البحوث والتطوير مثلا أو من خلال أي أنشطة هندسية أخرى. المسألة الحقيقية ترتبط بالتكلفة المرتفعة للقيام بالبحوث والإبداع على مستوى المؤسسة. إلا أن التدخلات بالسياسات المناسبة يمكنها أن تقبب من تكلفة البحوث على مستوى المؤسسة.

إلا أن هذه العملية قد تتعطل بسبب التهديد بفشل السوق الحاد في تمويل البحث والتطوير، وبحقيقة أن العائد المالي المتوقع قد لا يكون كافيا بحد ذاته لجذب الاستثمارات المطلوبة، وبالتالي الحاجة إلى حوافز من المالية العامة ومن غيرها لتشجيع الإبداع على مستوى المؤسسة. وتحقيقا لما تقدم، من المقترح تنفيذ الأنشطة التالية:

1. زيادة المنح الحكومية والتمويل من الجهات المانحة والمساعدات متعددة الأطراف من أجل التطبيق التجاري لنتائج البحوث الحالية التي تجريها مؤسسات تتعاون تعاونا وثيقا مع الشركات.
2. تقديم منح وحوافز ضريبية لعمال البحث والتطوير التي تقوم بها الشركات بالتعاون مع الجامعات والمؤسسات البحثية.
3. تكوين تجمعات من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتقليل تكلفة الأبحاث على مستوى المؤسسة مع تقديم حوافز مالية عامة وحوافز من مصادر أخرى.
4. تسهيل الحصول على التكنولوجيا وتكييفها لكي تتلاءم مع البحوث والتطوير القابلة للتكيف ومع الإبداعات التي تتم بوسائل أخرى غير البحوث والتطوير.

المشروع 3: تسهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على القدرات الإبداعية المحلية

تدور مناقشات كثيرة حول الآثار المباشرة وغير المباشرة لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على بناء القدرات المحلية. وتحدث التدفقات الإيجابية عادة عن

طريق المساهمة في رفع معدل الإنتاجية، والتغيرات في تركيبة الإنتاج والتصدير، وأعمال البحث والتطوير التي تقوم بها فروع أجنبية، والتوظيف والتدريب. وقد تحدث التدفقات غير المباشرة عن طريق التعاون مع مؤسسات البحث والتطوير المحلية، ونقل التكنولوجيا إلى الإنتاج المحلي النهائي وعلى امتداد عمليات الإنتاج الأولية، وآثار وجود فروع أجنبية على إكمال العمليات وعلى كفاءة المنتجين المحليين، والعائد من تدريب العاملين. ومن أجل جذب التدفق الإيجابي من المؤسسات الأجنبية لا بد أن تكون في الدولة قاعدة علمية وتكنولوجية كحد أدنى على الأقل.

هل تستطيع الدول المضيفة أن تفرض سياسات مشروطة على الشركات العابرة للقوميات لكي تنفق جزءً من أرباحها لتعزيز القدرات الإبداعية المحلية؟ هل الضغوط التنافسية المتزايدة باستمرار - من أجل زيادة الكفاءة، وإحداث التقدم التقني، والتحول إلى المنتجات القائمة على البحث والتطوير والإبداع – ستؤدي إلى المزيد من الجهود التكنولوجية التي توجد في الدول النامية؟ هل تعتبر الأسواق المحلية الكبيرة، والعمالة الماهرة، والبنية الأساسية المادية، والحوافز المالية العامة متطلبات رئيسية لنشر آثار تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على قدرات الدول المضيفة؟ ما هي المبادلات بين جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستخدامها كوسيلة فعالة لتعميق التكنولوجيا؟ هل تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على بناء القدرات يتوقف على حجم الثغرة التكنولوجية / الإنتاجية بين الشركات المحلية والشركات الأجنبية؟ ما هي أفضل طريقة للحث على التدريب ونقل المهارات؟ من أجل الإجابة على جميع الأسئلة السابقة، تم اقتراح خيارات السياسة والأنشطة التالية:

أ) فرض شروط على الشركات الأجنبية لإنفاق جزء من أرباحها على بناء القدرات الإبداعية المحلية.

- تحسين قدرات الشركات المحلية على التكيف لاكتساب التكنولوجيا وتجميعها وتبنيها وتكييفها وإبداعها بالاشتراك مع الشركات الأجنبية.

- تعريض علماء الجامعات والمهندسين للديناميكيات الجديدة للقيام بالأعمال بتوظيفهم في الشركات الأجنبية لفترة معينة واستخدام معارفهم ومهاراتهم الجديدة في مختبرا مختارة في الصناعات الديناميكية.

ب) إيجاد نظم للحوافز لنشر آثار التدفق الإيجابي من الشركات الأجنبية على الشركات المحلية

4.2.5 ترتيبات مؤسسية للتنفيذ

يعمل مكتب مؤتمر وزراء الصناعة الأفارقة (CAMI) عن كثب مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية لتأسيس لجان تسيير إقليمية لمراقبة التنفيذ. ويجب أن يشترك في هذه اللجان أصحاب المصلحة المعنيين الذين يعملون في نفس المجال.

مجموعة البرامج 6: التمويل وتعبئة الموارد

البرنامج 1.6: التعبئة المحلية وتخصيص الموارد

1.1.6: نظرة عامة

إذا حدث وكان للتنمية الصناعية تمويل، يجب أن يأتي التمويل من الأفريقيين أنفسهم على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية. إلا أن معدلات الادخار الحالية (بالنسبة للأسر المعيشية والقطاع العام وقطاع الشركات) منخفضة جدا في أفريقيا بالمقارنة بالمناطق النامية الأخرى. وتشير دراسة للبنك الدولي (2007) أن أقل معدل للادخار في أي منطقة نامية يوجد في أفريقيا جنوب الصحراء. في سنة 2005 بلغ إجمالي المدخرات المحلية في المنطقة جوالي 17.6% من إجمالي الناتج المحلي بالمقرنة بنسبة 26% في آسيا و 24% في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وحوالي 42.9% في شرق آسيا والباسيفيك.

الوساطة المالية وسيلة هامة لتحويل المدخرات إلى استثمارات بالإضافة إلى تعزيز المدخرات والاستثمارات في الاقتصاد. وهناك حاجة إلى نظام مالي يعمل بطريقة جيدة في القارة يمكنه تعبئة الموارد بفاعلية وتخصيصها لأكثر فرص الاستثمار إنتاجية. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم ملاحظة التغييرات في تحول المدخرات المحلية إلى استثمارات. يوجد في القارة طلب كبير على الوساطة المالية من الأسر المعيشية والشركات على الرغم من مستويات الدخل المنخفضة. ولكن النظام المالي الأفريقي أخفق في تلبية الطلي على الوساطة المالية، ويرجع ذلك جزئيا إلى هيكل القطاع المالي المجزأ والمقسم. ستكون هناك حاجة كبيرة إلى التمويل لدعم العملية السريعة لتصنيع أفريقيا.

2.1.6 أهداف البرنامج

1. وضع آلية لتعبئة الموارد المالية المحلية لبرنامج التصنيع.
2. إنشاء / تقوية أسواق المال ورأس المال المحلية (المؤسسات المصرفي ة وغير المصرفي ة) لتشمل تمويل الصناعة.
3. تقديم تسهيلات لتقديم التمويل الوسيط لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3.1.6 مشروعات وأنشطة استرشادية

المشروع 1: الحصول على الائتمان والموارد المالية الخاصة

يتكون النظام المالي في مجمله من البنوك. ومع ذلك فإن القطاع المصرفي الحالي يفتقر إلى القدرة والمرونة اللازمتين لتمويل برامج التصنيع. تطوير النظم المصرفي ة يتطلب القيام بالأنشطة التالية:

1. استعراض الأطر القانونية والتنظيمية للقطاع المصرفي .
2. انفتاح القطاع المصرفي للمنافسة، وتيسير عملية التراخيص حسب أفضل الممارسات الدولية.
3. دعم تنمية القدرات في البنوك الأفريقية وتسهيل تدريب العاملين في البنوك.
4. تطوير وكالات تسجيل وتصنيف الائتمان لتسهيل الحصول على القروض.
5. دراسة جدوى عن تأسيس وكالات لتسهيل الحصول على الائتمان، والاتصال بالمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية، ودعم حصول الصناعة على الائتمان بتقديم مشروعات ضمان الديون وضمان الائتمان.
6. تعزيز إنشاء آليات تمويل بديلة مثل صناديق رأس المال المخاطر.

المشروع 2: تسهيل تقوية أسواق المال الوطنية والإقليمية

مع ملاحظة النمو المشجع لأسواق الأوراق المالية في أفريقيا، وانخفاض دورها في رسملة السوق، من المهم دراسة خيار تطوير هذا القطاع لدعم برامج التصنيع الأفريقية:

1. دعم تطوير الأطر القانونية والتنظيمية لتشجيع تطوير أسواق المال.
2. وضع وتقديم حوافز للشركات للتسجيل في أسواق الأوراق المالية المحلية.
3. دعم تطوير القدرة الوطنية على تطوير أسواق المال المتقلبة.
4. تنمية الثقة العامة والخاصة وتحسين كفاءة المعلومات بتطبيق قواعد الإفصاح ومعايير المحاسبة.
5. وضع نظم كفوءة للاتجار في الأوراق المالية والتسويات.
6. تسويق الأوراق المالية دوليا لجذب تدفق المحافظ الأجنبية إلى القارة.
7. تشجيع الشركات الأفريقية على التسجيل في أسواق الأوراق المالية الدولية لجذب رأس المال الأجنبي.

المشروع 3: مؤسسات تمويل التنمية

تعمل مؤسسات تمويل التنمية (DFIs) عادة لتمويل مشروعات التنمية، وهي مطلوبة بسبب إخفاقات السوق حيث يمكن أن يؤدي التدخل في السوق المالية إلى التغلب على كراهية الدائنين ومنظمي المشروعات الشديدة للمخاطرة. مؤسسات

تمويل التنمية تخاطب السوق، والعيوب السياسية أو البيروقراطية، وعدم الانتظام الناشئ عن مخاطرة مالية حقيقية أو وهمية وذلك بأن تقدم إلى عملائها حزمة منظمة من الدعم. هذه المؤسسات – بصفة خاصة – تخاطب عدم كفاية أسواق رأس المال حيثما يكون رأس المال الخاص عازفا أو عاجزا عن تحمل مخاطرة تقديم رأس المال إلى دول أو مشروعات أو عملاء لا يعتبرهم جديرين بالائتمان.

السمات الخاصة لمؤسسات تمويل التنمية تنبع من رسملتها، وتتكون عادة من أسهم القطاع العام وتحويلات مالية عامة تعززها عادة القروض أو منح رأس المال من مصادر خاصة أو من جهات مانحة. توجد في أفريقيا مؤسسات متعددة لتمويل التنمية على المستوى الوطني وتحت الإقليمي والإقليمي والقاري وتشمل مؤسسة التنمية الصناعية IDC وبنك التنمية لجنوبي أفريقيا DBSA وبنك التجارة والتنمية لجنوبي وشرقي أفريقيا PTA والبنك الأفريقي للتنمية AFDB والبنك الإسلامي. وكانت هذه المؤسسات قد أقيمت في الأصل لتعزيز التنمية الاقتصادية في القارة. وهناك حاجة إلى اتجاه جديد من مؤسسات تمويل التنمية لضمان الإمكانية المالية للمؤسسات ولتعظيم مساهمة هذه المؤسسات في الحصول على التمويل للقطاعات والأجزاء المهمشة من الاقتصاد. ومن الأنشطة الاسترشادية لهذا المشروع:

1. إعادة تنشيط مؤسسات تمويل التنمية الوطنية والإقليمية والقارية مع التركيز مجددا على دعم التنمية الصناعية.
2. زيادة فاعلية المؤسسات المالية متعددة الأطراف مثل بنوك التنمية الأوروبية والبنك الدولي للتعمير، ووكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف MIGA وغيرها من أجل التمويل الصناعي.
3. وضع خيارات لآليات التمويل الإبداعية مصل الشراكات العامة والخاصة، وصناديق التنمية وأدوات الأغراض الخاصة.
4. تعبئة الموارد المستقرة طويلة الأجل من صناديق المعاشات وقطاعات المصارف والشركات سوف يقلل الاعتماد على التمويل من الحكومة ومن الجهات المانحة.

المشروع 4: إنشاء صناديق سيادية وطنية للتصنيع

يجب زيادة إيرادات الدولة الحديثة التي تجنيها البلدان الأفريقية الغنية بالموارد عن طريق ازدهار السلع الأولية لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية علاوة على التنمية الاجتماعية اللازمة، وذلك بالاستثمار في الصناعة والصناعة التحويلية والخدمات التي تقوي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القارة. وهنا يكون دور وزراء الصناعة والمالية حيويا لأنهم الأطراف الرئيسية في إقامة مثل هذه الصناديق وتحديد أدوات السياسة التي تجعل هذه الصناديق متاحة كما تضع مؤشرات الأداء

الضرورية لاستخدامها بحكمة. من شأن هذه الصناديق مع سياسات مشتريات الحكومة في الأشغال العامة والمحافظة على الأصول الوطنية أن تفعل الكثير في تسريع عملية التصنيع. الأنشطة ذات الدلالة في هذا المشروع هي:

1. القيام بدراسة جدوى لإنشاء صناديق سيادية وطنية للتصنيع.
2. إجراء دراسة لتحديد مجالات الصناديق السيادية الوطنية الموجودة (مثل تلك الموجودة في دول الخليج وفي دول الشمال وأمثلة أخرى من أفضل الممارسات).
3. إنشاء الصندوق، وطريقة تشغيله، وهيكل إدارته.
4. وضع إطار لتحديد المشروعات ذات الأولوية ودعمها.
5. إنشاء نظام رصد مستقل للصندوق والمشروعات على حد سواء.

البرنامج 2.6: صندوق التنمية الصناعية القارية، وصندوق الاستثمار الإقليمي

1.2.6 نظرة عامة

يركز هذا البرنامج على إنشاء صناديق استثمار قارية وإقليمية منسقة تكون أولا بمثابة قنوات مكرسة لتمويل التنمية الصناعية، وتقوم ثانيا بتقدير حجم وتعزيز وطلب استثمارات التجمعات المكانية المتكاملة التي تسهل تنظيم المشروعات الصناعية. يجب أن يكون لإنشاء هذه الصناديق أولوية إذا أُريد للموارد الداخلية والخارجية أن تستخدم بحكمة في المشروعات الصناعية.

2.2.6 أهداف البرنامج

يهدف المؤتمر إلى اقتراح استراتيجيات وأنشطة لتعبئة الموارد المالية والموارد الأخرى لدعم تنفيذ المشروعات الإقليمية لخطة عمل تسريع التنمية الاقتصادية في أفريقيا. ويركز المشروع بصفة خاصة على ما يلي:

(أ) إنشاء صناديق قارية وإقليمية للتنمية الصناعية.

(ب) تطوير حافظات المشروعات القابلة للاستثمار المصرفي.

3.2.6 مشروعات وأنشطة استرشادية

المشروع 1: تقوية صندوق الاتحاد الأفريقي للتنمية الصناعية

هناك حاجة إلى تقوية وتنسيق خطة الاتحاد الأفريقي لإنشاء صندوق على مستوى القارة الأفريقية لتمويل التنمية الصناعية وتنمية القدرات الإنتاجية والبنية الأساسية للمشروعات. هذا المشروع المقترح الذي سيكون تحت إشراف نيباد أو البنك الأفريقي للتنمية ويعمل بطريقة وثيقة مع مؤسسات تمويل التنمية متعددة الأطراف مثل وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف MIGA والبنك الدولي للتعمير وغيرهما سيقوم بدور المحفز لزيادة رأس المال من أسواق المال المحلية والداخلية وتوجيه المساهمات الحكومية الأفريقية ومساعدات التنمية الرسمية.

هذا المشروع يشمل الأنشطة التالية:

1. ضمان تصميم الصندوق لتحقيق أهداف التصنيع الإقليمي.
2. ضمان وجود علاقات سليمة وحوار بين الصندوق ومؤسسات تمويل التنمية/بنوك التنمية، وتنسيق الجهود على المستوى الإقليمي.
3. ضمان أن يقدم الصندوق إسهامات عاجلة وتمويل ديون لمشروعات تطوير القدرات الإنتاجية.
4. ضمان تشجيع الصندوق لتأسيس صناديق أغراض خاصة (محددة حسب القطاعات) على المستوى الإقليمي.

المشروع 2: إنشاء صناديق استثمار إقليمية

يمكن تحديد المساعدة المالية بواسطة الدراسات الفنية وتقديم القروض الميسرة وتمويل البنية الأساسية المحدودة من أجل تسهيل وتكميل عملية التحديث. الإنفاق على تحديث الآلات والمعدات قد يكون مسئولا عن 80% من إجمالي النفقات. الدعم المحدود ومنح المساعدات قد يكون ضروريا أيضا لدعم الاستثمار في تحديث الصناعة. ولهذا فإنه من الضروري دمج وتخصيص الإطار المالي في برنامج التحديث. وعلى الرغم من الاستثناءات الكبيرة المتعددة، فإن الشركات في كثير من الاقتصادات الأفريقية تواجه ارتفاعا كبيرا في تكلفة رأس المال (تزيد عادة عن 20 % *في السنة*) وعجز في تقديم *الأرض المشاع* والضمانات الإضافية. وهناك محدودية في قاعدة رأس المال للصناعة وبنوك تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعيد تمويل الائتمان المقدم من البنوك التجارية إلى المصانع. ولا توجد رؤوس أموال متاحة للتسليف بدون ضمانة إضافية.

وعندما يكون الائتمان متاحا، فإن القروض تقدم بحيث يتم استردادها في فترة قصيرة جدا قد لا تزيد عن سنتين أو أقل من ذلك. وبالإضافة إلى ذلك فإن الوسائل الائتمانية وأسواق الأسهم ما تزال في مرحلة التطور التدريجي على الرغم من الإمكانيات الكبيرة الموجودة في القارة. مثل هذه الأموال يمكن أن تكون مصدرا رئيسيا لتحديث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب إنشاء آليات تمويل وطنية لتمويل برامج التحديث. توجد آليات وطنية للتحديث في بعض الدول، وما تزال دول أخرى بحاجة إلى إنشاء مثل هذه الآليات. وربما تقرر الدول التي تحاول عمل برامج تحديث وطنية أن تنشئ صناديق وطنية خاصة بذلك.

الأنشطة اللازمة لهذا المشروع:

- عمل دراسات جدوى لإنشاء صناديق استثمار إقليمية للصناعة.
- تحديد ووضع إجراءات لرسملة وإدارة الصناديق.
- إنشاء هياكل مستقلة للصناديق.

مراقبة العمليات والاستثمارات التي تمولها الصناديق.

ضمان وجود تنسيق بين أولويات استثمار الصناديق الإقليمية وصندوق الاتحاد الأفريقي القاري.

المشروع 3: تكوين حافظات للمشروعات القابلة للاستثمار المصرفي

بالتعاون مع هيئات ترويج الاستثمار الوطني، والوكالات الفنية يجب على صناديق استثمار الإقليمية أن تسهل تطوير المشروعات المقبولة من المصارف. ورغم أن المشروعات التي يقودها القطاع الخاص هي التي يجب أن تكون لها الأولوية في الصندوق، إلا أن مشروعات تطوير البنية الأساسية التي لها تأثير مباشر على تحفيز النمو الصناعي يجب أيضا أن تكون لها أولوية. ويجب تشجيع نماذج الاستثمار بالشراكة بين العام والخاصة في مثل هذه المشروعات. الأنشطة اللازمة لهذا المشروع:

1. إنشاء آلية لبناء القدرات على المستوى شبه الإقليمي أو الوطني لإجراء دراسات جدوى لمختلف القطاعات الصناعية.
2. إجراء دراسات استثمار قطاعية وإعداد تقارير سابقة لدراسات الجدوى عن المشروعات ذات الأولوية العالية.
3. الترويج لرأس المال المخاطر.
4. وضع استراتيجيات مناسبة لتسويق الاستثمار، ووضع آلية لتسويق المشروعات الاستثمارية ذات الأولوية وطنيا ودوليا.
5. إنشاء منصة للقطاعين العام والخاص للمشاورات بشأن المشروعات الاستثمارية الواسعة النطاق.
6. وضع قاعدة بيانات إقليمية للمستثمرين لدعم وضع السياسات وتصميم استراتيجيات ترويج الاستثمار على المستويات الوطنية وتحت الإقليمية.

البرنامج 3.6: ترويج الاستثمار وآليات المراقبة والمقاولات من الباطن

1.3.6 نظرة عامة

لعبت الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا هاما في النمو الاقتصادي لمناطق مثل جنوب وجنوب شرق آسيا م خلال تحسين القدرة التنافسية والتوجه إلى التصدير. إلا أن كثيرا من البحوث والدراسات تدل على أن أفريقيا جنوب الصحراء لا تحصل على نصيب متساو من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وطبقا لتقرير التنمية العالمية (2007) فإن حوالي 30 % من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم تتجه إلى الدول النامية. وتوجه معظم التدفقات في أفريقيا إلى استغلال الموارد الطبيعية في الدول الغنية بهذه الموارد.

وتقترح الدراسات المختلفة مستويات مختلفة من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أفريقيا جنوب الصحراء تتراوح بين 1 و 3 % من التدفقات العالمية. ولا تخفي على أحد ندرة ونوعية تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أفريقيا وخاصة في الدول جنوب الصحراء، وما لذلك من تأثير سلبي على جهود تحقيق التنمية المستدامة في معظم الدول الأفريقية. كما أن زيادة العولمة وما يصاحبها من تحديات تؤكد الحاجة إلى التصدي للعوامل التي تمنع تدفق الاستثمارات إلى القطاعات الإنتاجية في أفريقيا. يعتبر النمو التنافسي من خلال الاستثمار مفتاح لتحقيق بعض أهداف أفريقيا الإنمائية مثل تخفيف حدة الفقر والتنوع الاقتصادي والتنمية المتوازنة وتراكم التعليم والمهارات لبناء القدرات.

2.3.6 أهداف البرنامج

يهدف البرنامج إلى تحسين جودة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القطاعات الإنتاجية الأفريقية والحث على تحقيق زيادة ملحوظة فيها بإيجاد بيئة جاذبة للاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، يهدف المشروع من خلال تحسين المراقبة على الاستثمارات إلى إيجاد إدارة وحوكمة أكثر فاعلية، ومساعدة المستثمر الأجنبي على اتخاذ القرارات بناء على المعلومات الصحيحة من خلال تحسين جمع المعلومات وإتاحتها. ولتحقيق هذه الأهداف، صمم البرنامج لإحداث ثلاثة مخرجات رئيسية:

1. إيجاد بيئة جذابة وتطوير الحوافز لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
2. تكوين مركز للبيانات والمعلومات لتسهيل مراقبة الاستثمارات في أفريقيا. ويرتبط بهذا المركز تحسين قدرات المؤسسات الوطنية والإقليمية لاستخدام المركز في وضع السياسات والاستراتيجيات على أسس ثابتة واستهداف خدمة المستثمر.
3. تحسين قدرة الاستثمارات لتشجيع الاستثمارات المحلية وتطوير صناعات التوريد.

3.3.6 مشروعات وأنشطة استرشادية

المشروع 1: **إنشاء شبكة الموردين الوطنيين لتبادل القواعد المعيارية والشراكة (*SPXs*)**

يرتبط بمركز مراقبة الاستثمار برنامج تبادل المقاولات من الباطن والشراكة (SPX) لمساعدة المؤسسات المحلية لكي تصير شركات توريد أو شركات مقاولات من الباطن للشركات متعددة الجنسيات والشركات المملوكة للدولة وغيرها من الشركات الكبيرة. وستكون الشبكة بمثابة بوابة معلوماتية لتعريف المشترين والموردين والربط بينهم على أساس احتياجات المشترين. ومع ربط برنامج تبادل المقاولات من الباطن والشراكة بمركز مراقبة الاستثمارات يتم تحديث المنهجية لتشمل القواعد المعيارية للموردين وتعزيز الاستثمارات من أجل تنمية الموردين.

هذا البرنامج سيدعم الموردين كذلك في تحقيق مستويات التنافسية المطلوبة للنفاذ إلى سلاسل التوريد لدى كبار المقاولين. وتشمل الأنشطة المحددة لهذا البرنامج ما يلي:

جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المطلوبة

جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتحسين التصنيع الأفريقي سيتطلب من الحكومات الأفريقية أن تضمن الاستقرار السياسي والاقتصادي. ويعتبر استقرار الاقتصاد الكلي والحكم الرشيد من الشروط المسبقة الأساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ولا بد أن تشمل إصلاحات الاقتصاد الكلي تخفيض العجز في المالية العامة وتخفيض معدلات التضخم، وتقوية النظم المالية. وتشمل الأنشطة المحددة لهذا البرنامج ما يلي:

1. لا بد أن تقوم الدول باستعراض سياسات الاستثمار بقصد تحسين مناخ الاستثمار وتحقيق التآلف بين مجتمع القطاع الخاص الدولي وفرص الاستثمار.
2. توقيع اتفاقيات استثمار ثنائية بقصد حماية الاستثمارات الأجنبية المباشرة والترويج لها.
3. تقوية وكلأت الترويج للاستثمار على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية، والاتصالات مع الجمعية العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA).
4. من المهم الاعتراف بالتدفقات الاستثمارية الأفريقية البينية. ويجب وضع أنظمة لتعزيز وتسهيل التدفق الحر للاستثمار داخل القارة.

تطوير القدرات المحلية على مراقبة وتسهيل الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الفرعية للصناعات ذات الأولوية

إجراء مسوح المستثمرين وتوحيد معلومات مركز مراقبة الاستثمار لأصحاب المصلحة وصنع القرارات وبناء قدرات وكالات ترويج الاستثمار. وسيركز هذا البرنامج على الحاجة إلى تحويل الاستثمار من الاستراتيجيات العامة إلى الاستراتيجيات القائمة على أدلة. العنصر الرئيسي لهذا البرنامج هو سلسلة المسوح للمستثمرين الأجانب والوطنيين التي ستجريها الدول الأفريقية. المسوح ستسلط الضوء على تنوع المستثمرين الأجانب فيما يتعلق بالديناميكية والتأثير على الاقتصادات المحلية فيما يتعلق بالعمالة وإيجاد القيمة المضافة وإدراك المخاطر وعوامل الموقع. هذا التحليل سيقدم لصناع السياسات ووكالات ترويج استثمارات بالمعلومات الأساسية التي تمكنهم من استهداف مستثمرين أكثر فاعلية وزيادة

تأثيرهم على التنمية المحلية وتفصيل الخدمات وتدخلات السياسة المطلوبة . وتشمل الأنشطة المحددة لهذا البرنامج ما يلي:

1. إنشاء هياكل الحكم الرشيد وتنفيذ حملات التوعية وإقامة مركز لمراقبة الاستثمار.
2. تطوير مركز مراقبة الاستثمار الذي سوف يقوم على أساس التعامل مع قاعدة بيانات عن طريق الانترنيت تسمح لمستخدميها بفحص البيانات.
3. تنمية قدرات المؤسسات الوطنية والدولية عن طريق برامج بناء القدرات لتنفيذ عملية الانتشار وتصميم استراتيجيات ترويج الاستثمار.
4. إعداد ونشر تقارير نصف سنوية عن مسوح المستثمرين.
5. وضع قواعد معيارية للموردين وتقديم التوجيه لتحقيق المعايير الدولية.
6. وضع آليات للتوريد و/أو الحصول عل معلومات عن الموردين ونشرها.
7. إنشاء وتقوية الروابط ذات المنفعة المتبادلة بين المستثمرين الأجانب والقطاع المحلي.
8. إقامة مركز مراقبة للقواعد المعيارية والشراكة.

البرنامج 4.6: زيادة التحويلات الأفريقية من أجل التصنيع

1.4.6 نظرة عامة

الأفريقيون في بلاد المهجر – مثلهم كمثل المجموعات المهاجرة الأخرى – يقومون بأنشطة كثيرة تفيد أوطانهم الأصلية. ويقدر البنك الدولي أن تدفق التحويلات الموثقة إلى أفريقيا جنوب الصحراء سنة 2007 بلغت 11 مليار دولار. هذه التحويلات تمثل التمويل المطلوب بشدة لضمان أمن الأسر المعيشية وتخفيف حدة الفقر. وكذلك تساعد التحويلات على دعم أعضاء الأسر والأصدقاء لعمل مشروعات جديدة أو توسيع مشروعات قائمة أو بناء المساكن والمشاركة في استثمارات ومشروعات ذاتية التمويل.

ورغم أن الحكومات الأفريقية بدأت مع الاتحاد الأفريقي عمليات لمشاركة الأفارقة في المهجر إلا أن هناك نقص في السياسة العامة لتسخير هذه الموارد التي لا يستفاد منها بالكامل، وذلك بالمقارنة بالممارسات العالمية. ونتيجة لذلك، فإن العلاقات المؤسسية بين دول الموطن وبلاد المهجر ضعيفة جدا ولا تكاد تكون موجودة. وتحرص دول كثيرة وكذلك البنك الأفريقي للتنمية على البحث عن خيارات سياسات عملية وعالمية لتسخير موارد الأفارقة في المهجر ووضع آليات لتسهيل جهود استثمارها. ولذلك فإن هذا البرنامج يبني على جهود الاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتنمية.

2.4.6 أهداف البرنامج

الهدف الرئيس لهذا البرنامج هو إيجاد آلية لزيادة موارد الأفارقة في المهجر بما في ذلك تمويل الاستثمارات في القطاع الصناعي. أما أهدافه المحددة فإنها تشمل:

1. تحسين سياسات تخفيض تكلفة التحويلات وتحسين آثار استثمارها.
2. إنشاء صندوق استثمار الأفارقة في بلاد المهجر بهدف زيادة تدفق الاستثمارات وتحسين جودة المشروعات التي تنفذ في أفريقيا.
3. تحسين الاتصالات والثقة بين شبكات المستثمرين الأفارقة في بلاد المهجر والحكومات الأفريقية والقطاع الخاص مما سيؤدي إلى زيادة الاستثمارات.
4. تقديم حوافز خاصة لتشجيه وتسهيل تحويلات الأفارقة في بلاد المهج

3.4.6 مشروعات وأنشطة استرشادية

ستتحقق هذه الأهداف عن طريق مشروعات وأنشطة معينة، وفيما يلي المشروعات التي يمكن تنفيذها على الأجل المتوسط.

المشروع 1: تحسين السياسات وبيئة الأعمال لجذب موارد الأفارقة في بلاد المهجر

هذا المشروع سيسخر المعرفة والتمويل والقدرة على تنظيم المشروعات في بلاد المهجر لتحسين الاستثمارات في القطاع الصناعي أو القطاعات الداعمة ذات العلاقة. وهذا يتطلب سياسات وحوافز معينة ولفت انتباه الحكومات إلى الاهتمام بالمواطنين الأفارقة في بلاد المهجر. وتشمل استراتيجية تحقيق هذا الهدف: مأسسة البرامج في الدول المشاركة من خلال سياسات الحكومات العملياتية التي تتطلب خدمات ومنتجات، وانتشار المهنيين من خلال نقاط الاتصال الوطنية. ويمكن استخدام الكتل الاقتصادية بين الجنوب والجنوب وبين الشمال والجنوب من أجل التركيز على تعزيز استثمارات الأفارقة في بلاد المهجر في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك سيركز هذا البرنامج على ما يلي:

1. نشر وتنفيذ سياسات لجذب استثمارات الأفارقة في بلاد المهجر.
2. تحسين بيئة الاستثمار والمتطلبات القانونية للمستثمرين من بلاد المهجر.
3. تقديم أدوات مصرفية وتمويلية مثل شهادات الاستثمار ذات الفائدة، وفتح حسابات بالعملة الأجنبية للمهاجرين.
4. تسهيل التعاون مع البنوك والأنظمة المالية في الدول المرسلة للهجرة لكي تشارك في البرنامج.

المشروع 2: الاستثمار في صندوق المهجر للصناعة

على الرغم من الحجم الكبير لأموال الأفارقة في دول المهجر التي تتدفق على أفريقيا، توجد مشكلة كبيرة في تحديد جزء منها للأعمال الإنتاجية. المهاجرون يعتمدون على الأسرة والأصدقاء في العمل من أجل تحديد وتنفيذ فرص الاستثمار بنتائج مختلفة، لأن هذه الأطراف المحلية غير مدربة. وكثيرا ما تضل الأموال طريقها ويساء استخدامها. ومن المقترح إنشاء صندوق بإرشاد من بنك التنمية الأفريقي بالتعاون مع البنك الدولي لجذب الأموال من بلاد المهجر. ويمكن أن يكون هذا الصندوق مفتوحا أمام بعض الجهات المانحة وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص ذوي الاهتمام المعين بتعزيز أهداف الصندوق. بعض الجهات المانحة الأوروبية تقوم بالفعل بدعم سوق التنمية للمهاجرين الأفارقة في أوروبا (D-MADE) التي تقدم المنح للمهاجرين الذين يرغبون في إقامة مشروعات لهم في أفريقيا. ولتطوير هذا المشروع يمكن الاستفادة من الدروس المستفادة من هذه السوق كدليل لأنشطة مشروع دعم المهاجرين الأفارقة الراغبين في تنظيم مشروعات لهم. وتشمل الأنشطة الأخرى تحت هذا المشروع ما يلي:

1. تسهيل الأعمال وتعزيز شبكات عن طريق آليات الاستثمارات من خلال آليات الشتات والشركاء في الوطن الأم للحصول على الاستثمارات.
2. تعريف وتعزيز التعاون الإقليمي لتطوير الأعمال مثل ربط الدول الأفريقية بالبرازيل للاستثمار في الطاقة المتجددة، وبدول الكاريبي لصادرات الصناعات الزراعية، ومع جنوب وجنوب شرق آسيا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
3. تحديد أدوات المساعدة في تطوير الأعمال من أجل الخدمات التي يتم القيام بها لمنظمي المشروعات من المهاجرين في الشتات مثل تحديد المشروعات، ومسح الأسواق العالمية والمحلية، وإعداد خطط العمل، وبداية المشروعات الجديدة، ورسملة المشروعات، الخ.

المشروع 3: شبكات المستثمرين لتسهيل الاستثمارات والاتصالات مع المهاجرين في دول الشتات

لتسهيل المر بالنسبة للمستثمرين المحتملين، ستكون هناك حاجة إلى معلومات عن فرص الاستثمار على أساس دراسات الجدوى القبلية، وتوصيل هذه المعلومات إلى شبكات المستثمرين المهاجرين في الشتات. إلا أن أكفأ وسيلة للتواصل ومراقبة فاعلية المعلومات هي تمريرها عن طريق شبكات الشتات الموجودة بالفعل. وستكون هناك حاجة على مستوى سياسي إلى ربط وكالات ترويج الاستثمار الأفريقية مع مثل هذه الشبكات لتعزيز هذه الأنشطة وتحسين آثار التنمية. وتشمل الأنشطة الأخرى تحت هذا المشروع ما يلي:

1. تنظيم التبادل المنتظم للمنتديات والتعريف بفرص الاستثمارات وسياسات العمليات الحكومية والإجراءات والإرشادات للمهاجرين في الشتات.
2. تسهيل تحسين الشبكات المتعلقة بسياسات موضوعية معينة مثل البنية الأساسية المتكاملة تحت الإقليمية، والطاقة، والنقل، وبحوث التغيرات المناخية والإنتاجية الزراعية.
3. تسهيل منتديات تبادل المعلومات والأعمال بين أفريقيا والأفارقة في الشتات في الولايات المتحدة وأوروبا وأمريكا اللاتينية والكاريبي.

4.4.6 ترتيبات مؤسسية للتنفيذ

يجب توضيح أفكار المشروعات المذكورة أعلاه وتنفيذها بقيادة بنك التنمية الأفريقي بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي . وأمام اتساع الرقعة الجغرافية لبلاد الشتات فإن بنك التنمية الأفريقي قد يشترك مع البنك الدولي للقيان بالعمل التحليلي لإنشاء الصندوق والتعاون الممكن في تشغيله.

ويجب ملاحظة أن نجاح واستدامة البرامج المقترحة يعتمدان على فاعلية وقوة ترتيبات الشراكة التي تشمل كبار أصحاب المصلحة في أفريقيا من ناحية وشبكات الشتات من الناحية الأخرى. وهكذا فإنه على المستوى القاري وأجهزة الاتحاد الأفريقي الإقليمية مثل التجمعات الاقتصادية الإقليمية يجب ضمان المشاركة الكبيرة مع شبكات الشتات الموجودة بالفعل.

مجموعة البرامج 7: التنمية المستدامة

البرنامج 1.7:دمج التنمية المستدامة في الحكم الرشيد والأطر المؤسسية وبروتوكولات المسئولية الاجتماعية للشركات

1.1.7 نظرة عامة

مفهوم التنمية المستدامة يغطي طيفا واسعا من القضايا. إلا أن هذه المجموعة ستركز فقط على ثلاثة جوانب وهي: الجوانب الاقتصادية والبيئية والمسئولية الاجتماعية للشركات.

تحتوي أفريقيا على احتياطيات كبيرة من المعادن مثل البلاتين والذهب والكروم والفاناديوم والكوبالت والماس، وفيها موارد زراعية وحيوانية هائلة كما تزداد أهمية القارة كمورد للبترول والغاز والأحفوريات الأخرى. ومن سوء الحظ أن هذه الموارد تستغل وتصدر كمواد خام دون الكثير من القيمة المضافة. وهذا الاتجاه يتكرر أيضا في مجال الموارد الزراعية.

وهذا هو ما أدى إلى ما يسمى "الخفقة الجديدة" للموارد الأفريقية. في كثير من الدول الأفريقية توجد قوانين ولوائح معينة تحدد حقوق الأطراف في استغلال واستخدام مثل هذه الموارد الطبيعية. ولكن هذه الحقوق والقوانين ليست متسقة في جميع أنحاء القارة. في بعض المناطق مثل سادك والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا تُبذل جهود من أجل تنغيم السياسات المعدنية والمعايير واللوائح.

ويقر أصحاب المصلحة على جميع المستويات أن أفريقيا لكي تحقق أفضل استفادة من مواردها الطبيعية لا بد أن تقوي نظم الحكم الرشيد فيها وتقوي قدراتها المؤسسية بما فيها القدرة على التفاوض حول العقود.

تزداد منظمات المجتمع المدني الأفريقية قوة، وأصبح من المألوف أن تجرى مشاورات حول عملية تطوير مشروعات التعدين مع المجتمعات المحلية. كما أصبحت مسائل الملكية والمشاركة المحلية من السائل الحرجة. وللاستجابة لكل هذا، تقوم دول متعددة باستعراض قوانينها وسياساتها المتعلقة بالثروة المعدنية. وقد يصبح ذلك اتجاها قاريا.

علاوة على ذلك، فإن الاتجاه الدولي الحديث هو الجمع بين عدد من اعتبارات الحكم الرشيد تحت عنوان "المسئولية الاجتماعية للشركات CSR ". هناك عدد من قضايا

التنمية الأصيلة التي تعتبر مركزية بالنسبة لمسئولية الشركات الاجتماعية منها معايير العمل وحقوق الإنسان والصحة والتعليم وعمالة الطفل وتخفيف حدة الفقر والصراعات والأثر البيئي.

أنشئ المعهد الأفريقي لمواطنة الشركات AICC رسميا سنة 2001 وهو منظمة غير حكومية ملتزمة بأن تكون مركز امتياز في أفريقيا لتعزيز دور الأعمال في بناء المجتمعات المحلية المستدامة. يحاول المعهد تسهيل القدرة التنافسية للدول والشركات والمجتمعات من خلال الممارسات المسولة للشركات. وقد أنشأ المعهد عدة مراكز ومنتديات تهدف إلى ضمان تبني الممارسات المستدامة لواسطة الشركات الأفريقية والأجنبية العاملة في أفريقيا. منتدى استدامة الشركات الأفريقي (ACSF) هو أحد أجهزة المعهد الأفريقي لمواطنة الشركات وهو أيضا عضو مجموعة أعمال نيباد (AICC, 2006).

أجندة مسئولية الشركات الاجتماعية بحاجة إلى أن تصبح ملكية محلية لكي تسهم إسهاما مؤثرا في أولويات التنمية المحلية، ولا بد أن تكون متعلقة بالشركات المحلية سواء أكانت صغيرة أو كبيرة.

2.1.7 أهداف البرنامج

الأهداف المقترحة للبرنامج هي ضمان دمج مبادئ التنمية المستدامة في اللوائح والتنظيمات والسياسات الوطنية:

1. ضمان اعتماد المعايير القانونية السليمة لكفاءة استخدام الموارد الطبيعية الأفريقية.
2. ضمان أن الشركات العاملة في أفريقيا الكبيرة منها والصغيرة تتجاوز مجرد كونها هادفة للربح وتتمسك بمبادئ التنمية المستدامة.
3. ضمان أن جميع أصحاب المصلحة وخاصة الدول والشركات (المؤسسات الصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) والمجتمع المدني يتمسك بمبادئ المسئولية الاجتماعية للشركات.
4. يجب على الحكومات الأفريقية أن تنسق المعايير والمبادئ التي يجب أن تلتزم بها جميع الشركات فيما يتعلق بالمسئولية الاجتماعية.
5. الالتزام بمبادئ المسئولية الاجتماعية للشركات يجب أن يكون شرطا مسبقا للاستثمار والمشتريات.

3.1.7 مشروعات وأنشطة استرشادية

المشروع 1: تعزيز المحتوى المحلي والإثراء في العمليات الاستخراجية

لتجنب الاستغلال المدمر لثروات أفريقيا الطبيعية، وضمان المحتوى المحلي في العمليات التي تتضمن موارد طبيعية، يجب توفير إطار قانوني ممكن يتم تنسيقه إقليميا لينظم قوانين التعدين والاستثمار. مثل هذا الإطار يجب أن يرشد عملية منح حقوق الاستخراج والشروط المنظمة لها.

ويتطلب ذلك وضع خريطة للاستفادة الممكنة من جميع المواد الخام تشمل بنك معرفة لجميع المنتجات النهائية الموجودة المشتقة من هذه المواد والخطوات التي تقع بين الاستخراج والمنتجات النهائية القابلة للتسويق.
علاوة على ذلك، ونظرا لطبيعة الموارد الطبيعية القابلة للنفاد، يجب إنشاء صناديق للموارد الطبيعية للأجيال المقبلة حسب أفضل الممارسات في الاقتصاد الدولي.

الأنشطة:

1. استعراض القوانين الحالية وتعديلها لتحقيق فرص الاستفادة والإثراء.
2. إجراء البحوث وإنشاء بنك المعرفة للمنتجات النهائية والخطوات المتبعة في إنتاجها.
3. تعريف عمليات الاستفادة المجدية التي ستؤثر على مراجعة قوانين التعدين وقوانين الاستثمار.
4. تحديد أفضل الممارسات لتأسيس صناديق المواد الخام للأجيال المقبلة.
5. دراسة إمكانية تأسيس صناديق الموارد الطبيعية.

المشروع 2: شبكات إقليمية لتحقيق أجندة المسئولية الاجتماعية للشركات حسب السياقات

أنشطة محددة للمشروع

1. تنظيم ورش عمل وطنية وإقليمية لنشر مبادئ المسئولية الاجتماعية للشركات.
2. إنشاء شبكة تضم الشركات والمؤسسات الصناعية والمنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية المستدامة للوصول إلى مبادئ تقوم على السياق الفعلي.
3. نشر الممارسات المتعلقة بالتنمية المستدامة ودراسات حالة من المجتمعات النامية.
4. العمل عن كثب مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية لمراقبة التقدم في ممارسة المسئولية الاجتماعية للشركات.

3.1.7 ترتيبات مؤسسية للتنفيذ

سيتم تسيير المشروع بترتيبات للشراكة بين مكتب مؤتمر وزراء الصناعة الأفارقة ومحافظ المعادن والطاقة في الاتحاد الأفريقي والتجمعات الاقتصادية الإقليمية والشركات الملتزمة بمقررات قمة العالم للتنمية المستدامة والمنظمات غير الحكومية المعنية بوضع قواعد التنمية المستدامة.

البرنامج 2.7: المحافظة على بيئة صناعية أنظف وموارد أكفأ

1.2.7 نظرة عامة

الوضع الراهن في أفريقيا هو وضع النمو الاقتصادي غير المستدام الذي يسهم في استمرار الفقر. وهذا واضح بشكل خاص من التلوث الكبير والنفايات الكثيرة

المتخلفة عن الشركات والمنظمات الأخرى وعدم كفاءة استخدامها للموارد الطبيعية (بما فيها الطاقة والمواد والمياه). وهذا يطلق مجموعة من الآثار المباشرة مثل التدهور البيئي وخسائر الإنتاجية، وغير المباشرة مثل انخفاض القدرة التنافسية، وتقييد الدخول إلى الأسواق، وإخفاقات السوق في تلبية متطلبات المستهلكين الوطنيين والدوليين من السلع والخدمات السليمة بيئيا.

تسعى عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة (مثل يونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة) منذ سنة 1994 إلى التعاون في هذا الشأن وكونت مراكز وطنية للإنتاج الأنظف (NCPCs) في عدد من الدول النامية. وفي أفريقيا بدأ تطبيق هذا البرنامج في مصر وإثيوبيا وكينيا والمغرب وجنوب أفريقيا وموزمبيق وتنزانيا وتونس وأوغندا وزيمبابوي. وسيتم إنشاء مراكز مماثلة قريبا في رواندا ونيجيريا.

هذه المراكز تنشر الوعي بأهمية الإنتاج الأنظف، وتدرب المهنيين والعاملين في الصناعة، وتقوم بعروض بيانية في المصانع، وتقدم النصيحة بشأن السياسات، وتساعد في نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا. وبصفة عامة، تعتبر المراكز وطنية للإنتاج الأنظف في أفريقيا محطة انطلاق للمائدة المستديرة الأفريقية حول الاستهلاك والإنتاج المستدام (ARSCP) التي تقدم الآلية للمنطقة الأفريقية للاشتراك في عملية مراكش لوضع وتنفيذ أطر برامج إقليمية ووطنية لمدة عشر سنوات للاستهلاك والإنتاج المستدام.

بعد عملية تقييم مستقلة لبرنامج المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف في 2008/2007 تبين أن هذه المراكز تزداد قوة. ولتأكيد الدور المحوري لمفاهيم الإنتاج الأنظف وطرقه وأساليبه وسياساته لتحسين الأداء البيئي واستخدام الموارد على المستويات المحلية والعالمية والبيئة وما يترتب على ذلك من فوائد اقتصادية واجتماعية، فإن تركيز البرنامج امتد ليشمل الإنتاج الأنظف والموارد الأكفأ (CREP) وهو برنامج يؤكد أن الإنتاج الأنظف والموارد الأكفأ مرتبطين معا بقوة لدرجة أنه لا يمكن تحقيق الإنتاج الأنظف بدون الموارد الأكفأ *والعكس بالعكس*.

2.2.7 أهداف البرنامج

يهدف البرنامج إلى المساهمة في التنمية الصناعية المستدامة والاستهلاك والإنتاج المستدام في أفريقيا. وهذا يمكن أن يتحقق من خلال انتشار تنفيذ برنامج الإنتاج الأنظف والموارد الأكفأ وطرقه وأساليبه وسياساته بواسطة الشركات والمنظمات ومختلف مستويات الحكومة ومقدمي التمويل والخدمات المالية والفنية والعملية الأخرى (أي النتيجة الكلية). وينعكس تحقيق أهداف البرنامج على التحسن في وضعين مستهدفين وهما تخفيض التلوث والنفايات التي تنتجها الشركات والأعمال، وزيادة الكفاءة الإنتاجية للموارد التي تستخدمها الشركات والمنظمات الأخرى. هذه الأهداف ستساهم في تحقيق عدة فوائد مباشرة وغير مباشرة وخاصة الإبطاء في التدهور البيئي، والزيادة في الكفاءة الإنتاجية، وتحسين القدرة التنافسية والنفاذ إلى الأسواق وتلبية احتياجات المستهلك من المنتجات والخدمات السليمة بيئيا.

يشمل البرنامج أربع فئات من النتائج تسهم كلها في إحداث نتائج كلية سواء بصفة فردية أو بطريقة متضافرة، وهي:

1. التشبيك الفعال والتعلم من الأقران في شبكات المؤسسات الوطنية الكفؤة.
2. تنفيذ برنامج الإنتاج الأنظف والموارد الأكفأ بواسطة الأعمال والمنظمات الأخرى بموارد إنتاجية متنوعة ومزايا بيئية واقتصادية.
3. دمج الإنتاج الأنظف والموارد الأكفأ في سياسة التمويل والشركات.
4. تأسيس قدرات إدارة التكنولوجيا لنقل وتكييف وتكرار تطورات الإنتاج المستدام

3.2.7 مشروعات وأنشطة استرشادية

المشروع 1: إنشاء شبكة أفريقية لمقدمي خدمة الإنتاج الأنظف الوطنية

للمساعدة في نشر مفاهيم وطرق وأساليب وسياسات الإنتاج الأنظف والموارد الأكفأ سيتم توسيع شبكة مقدمي الخدمة لتغطية جميع أنحاء القارة الأفريقية. وسيتم إنشاء شبكة لمقدمي الخدمة الوطنية الأنظف على المستوى الإقليمي والوطني وتحت الإقليمي عن طريق المؤسسات المتخصصة مثل المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف أو نقاط الاتصال في المنظمات الحالية. وسيقوم موردو الخدمات الأنظف بمساعدة الأعمال والحكومات وأصحاب المصالح الآخرين على تطوير وتقييم وتنفيذ فرص برنامج تحسين المحافظة على الموارد (CREP).

التوسع في الشبكات عبر أفريقيا سوف يشمل الأنشطة الرئيسية التالية:

1. تأسيس مراكز أو برامج إقليمية أو وطنية و/أو محلية قادرة على تقديم خدمات برنامج تحسين المحافظة على الموارد في المواقع التي لا تغطيها الآن المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف.
2. التشبيك بين المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف (NCPCs) ومقدمي خدمات برنامج تحسين المحافظة على الموارد (CREP) في أفريقيا لضمان النشر المؤثر للمعلومات والموارد وتعزيز التعلم من الأقران وتطوير القدرات (فيما يتعلق بأنشطة المائدة المستديرة الأفريقية حول الاستهلاك والإنتاج المستدام (ARSCP).
3. الاستمرار في برامج بناء القدرات والتدريب من أجل المزيد من التنمية المهنية والمؤسسية لمقدمي خدمات المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف (NCPCs) ومقدمي خدمات برنامج تحسين المحافظة على الموارد (CREP).

المشروع 2: مبادرات موضوعية وقطاعية

بالإضافة إلى المبادرات (مثل تلك التي يغطيها المشروع رقم 1)، من المقترح أن يشمل البرنامج عددا من المبادرات الموضوعية والقطاعية تغطي كل منها عدة دول في مختلف أنحاء أفريقيا. المبادرات الموضوعية ستعمل على تعزيز تطبيق برنامج

تحسين المحافظة على الموارد (CREP) لتحقيق نتائج معينة للتنمية المستدامة، ومنها مبادرات حول كفاءة الطاقة وغيرها. وفي هيكل المشروع الذي يشبه مصفوفة، يمكن ربط كل هذا مع مبادرات قطاعية تركز كل منها على الفرص والتكنولوجيات المعينة لبرنامج تحسين المحافظة على الموارد (CREP) في قطاع معين من القطاعات الصناعية. وقد بدأ العمل التمهيدي في تحديد أنشطة المشروع في قطاعات السكر ومصايد الأسماك والسياحة.

كل مبادرة من هذه المبادرات تشمل:

- زيادة التوعية والتدريب المهني وتطوير الأدوات ومصادر المعلومات.
- بيانات عملية عن برنامج تحسين المحافظة على الموارد (CREP) للنتائج الموضوعية أو في قطاعات الأولوية في جميع الدول المشاركة في المبادرة.

المشروع 3: سياسات وتمويل برنامج تحسين المحافظة على الموارد (CREP)

بالإضافة إلى العمل الفني السائد في المشروعين 1 و 2 من المقترح أن يحتوي البرنامج على مكون مؤيد لسياسات التمكين ودمج برنامج تحسين المحافظة على الموارد (CREP) في تمويل الشركات. الهدف هو تطوير مجموعات من الخطوط الإرشادية يمكن أن تستعملها الحكومات والمؤسسات المالية لتطوير تدخلات سياسات معينة و/أو أدوات مالية تشجع الأعمال على الاستثمار في برنامج تحسين المحافظة على الموارد (CREP). وستكون هناك محاولة لمشاركة المؤسسات المالية في عمل خطوط ائتمان أو تمويل متناهي الصغر مكرسة لمساعدة الأعمال التي يعوزها التمويل وخاصة في قطاع المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر واستثمار في أجهزة سليمة بيئيا.

4.2.7 ترتيبات مؤسسية للتنفيذ

المشروعات المذكورة أعلاه وما يرتبط بها من مشروعات أخرى سيتم تطويرها وتنفيذها عن طريق شبكة المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف (NCPCs) بالتعاون الوثيق مع المائدة المستديرة الأفريقية حول الاستهلاك والإنتاج المستدام (ARSCP) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. الأعمال المحددة إنشاء هذه الشبكة تشمل ما يلي:

1) تصميم واعتماد معايير العضوية والخطوط الإرشادية للمراكز المشاركة.
2) تحديد الثغرات الرئيسية في التغطية الجغرافية و/أو القطاعية للشبكة في القارة الأفريقية وإنشاء مراكز تكميلية عند اللزوم.
3) إنشاء مركز إدارة المعرفة لتبادل الخبرات حول برنامج تحسين المحافظة على الموارد (CREP) وتنظيم عمليات تشبيك دورية ومناسبات للتبادل والتدريب.

البرنامج 3.7: التعامل مع البعد البيئي في التنمية المستدامة

1.3.7 نظرة عامة

المفهوم الواسع للبيئة يشمل البيئة البيولوجية الطبيعية التي هي خليط متكافل من البيئة الطبيعية وأشكال الحياة البيولوجية في البيئة، وتشمل جميع المغايرات التي تشمل المحيط الحيوي للأرض. وقد تستخدم البيئة في سياقات أخرى لتشير إلى البيئة المحيطية الخارجية، أو إلى وسط ، أو إلى جوانب من موضوع أو منظومة. مجال البيئة البيولوجية الطبيعية يشمل كل ما يحتويه المحيط الحيوي وهو ذلك الجزء من الأرض التي تحدث فيه كل أشكال الحياة. كل الأنظمة الأيكولوجية - على تعدد أنواعها والتي تعتبر جزءً من المحيط الحيوي – تكون المحيط الحيوي.

الاستدامة البيئية هي عملية التأكد من أن عمليات التفاعل الحيوية مع البيئة تتم مع فكرة المحافظة على النقاء الطبيعي للبيئة قدر الإمكان.

يحدث "الموقف غير المستدام" عندما يُستعمل رأس المال الطبيعي (مجموع الموارد الطبيعية) أسرع من إمكانية استكماله من جديد. الاستدامة تتطلب أن يستعمل النشاط البشري الموارد الطبيعية بمعدل إمكانية استردادها طبيعيا. والأصل أن مبدأ التنمية المستدامة مرتبط بمفهوم القدرة على الحمل.

أقرت قمة العالم حول التنمية المستدامة أن الأنشطة البشرية لها تأثير متزايد على سلامة الأنظمة الإيكولوجية التي تقدم الموارد والخدمات الأساسية لرفاهية الإنسان والأنشطة الاقتصادية. وفي هذا الشأن ترى دول خطة عمل جوهانسبرج أن إدارة قاعدة الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة ومتكاملة تعتبر ضرورية للتنمية المستدامة. وتلاحظ الخطة أنه لتغيير الاتجاه الحالي في تدهور الموارد الطبيعية بأسرع ما يمكن من الضروري تنفيذ استراتيجيات يمكن أن تحتوي على أهداف معتمدة على المستوى الوطني وفي بعض الأحوال على المستوى الإقليمي لحماية النظم الإيكولوجية وتحقيق الإدارة المتكاملة للأرض والماء والموارد الحية. وتطالب الخطة إبان ذلك بتقوية القدرات المحلية والوطنية والإقليمية.

2.3.7 أهداف البرنامج

الهدف العام للبرنامج هو ضمان أن أفريقيا من خلال التصنيع تضمن تحقيق الاستدامة البيئية. أما الأهداف المحددة فإنها تشمل:

- المحافظة على والاستعمال المستدام للموارد.
- الحد من التدهور البيئي والتكاليف البيئية وإدارة المخلفات.
- دور التنمية الصناعية المستدامة في تخفيف حدة التغيرات المناخية.
- التزام بالمعايير والتشريعات البيئية الخارجية.

3.3.7 مشروعات وأنشطة استرشادية

الآلية المؤسسية لتصميم وتنفيذ المشروعات موجودة جزئيا لكنها ستتطلب قدرا أعظم من التعاون على المستوى القاري والإقليمي والوطني. ويركز أصحاب

المصلحة مثل الاتحاد الأفريقي ونيباد ووكالات الأم المتحدة والتجمعات الاقتصادية الإقليمية منذ مدة على الاستدامة البيئية مسترشدين بالعديد من البروتوكولات والإعلانات التي تصدرها اجتماعات دولية مثل ريو وقمة التنمية المستدامة، الخ. التحدي الرئيسي للدول الأفريقية هو أن تستمر في تحمل التزاماتها بالحفاظ على البيئة الطبيعية والنظم الإيكولوجية وحمايتها.

المشروع 1: الحفاظ على الكفاءة الإيكولوجية والاستخدام المستدام للموارد

التنمية المستدامة إيكولوجيا هي المكون البيئي للتنمية المستدامة، ويمكن تحقيقها جزئيا عن طريق استعمال المبدأ الوقائي وهو أنه إذا كان هناك تهديد بحدوث أضرار بيئية خطيرة لا يمكن إلغاؤها يجب عدم استعمال نقص اليقين العلمي التام كسبب لتأجيل اتخاذ إجراءات لمنع حدوث تدهور بيئي.

الأنشطة الرئيسية في هذا البرنامج هي:

- وضع سياسات واستراتيجيات وتشريعات ولوائح موجهة للمحافظة على البيئة الطبيعية، ولا بد أن تقدم الإرشاد للاستعمال المستدام للموارد.
- التأكد أن المشروعات الصناعية تحدد – من خلال تقييم الأثر البيئي – الآثار السلبية المحتملة على البيئة الطبيعية وتحديد طرق معالجة هذه الآثار على شكل خطط إدارة بيئية. هذا يشمل إجراءات وقائية يتم القيام بها لتغيير الآثار الضارة بالبيئة.
- إنشاء مؤسسات يمكنها رصد الالتزام بالقوانين البيئية ومبادئ الاستخدام المستدام.
- التأكد أن التكنولوجيات النظيفة وإعادة التأهيل البيئي والقابلية للتجديد مرتبطة باستخدام الموارد الطبيعية لضمان التوازن الإيكولوجي.

المشروع 2: الحد من التدهور البيئي (الضغوط البيئية) وإدارة المخلفات

التدهور البيئي هو تدهور البيئة الناتج عن نفاد الموارد مثل الهواء والماء والتربة، وتغير الأنظمة الإيكولوجية وانقراض الحياة البرية.

التدهور البيئي هو واحد من عشرة تهديدات حذر منها رسميا المجلس العالمي للتحذير التابع للأمم المتحدة. وقد نشر معهد الموارد العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي تقريرا هاما عن الصحة والبيئة في مختلف أنحاء العالم بتاريخ الأول من مايو سنة 1998.

هناك أنواع متعددة من التدهور البيئي. عندما تُدمر الحياة الطبيعية أو تنفد الموارد الطبيعية تتدهور البيئة. التدهور البيئي وإدارة المخلفات عنصران مترابطان ويحتاجان إلى إدارة حكيمة لضمان أدنى حد من التأثير على صحة الإنسان والبيئة.

الأنشطة الرئيسية لهذا المشروع كالتالي:

1. تكوين قدرات مؤسسية وفنية وتكنولوجية للتعامل بفاعلية مع إدارة المخلفات والوقاية من التدهور البيئي.

2. وضع سياسات وإجراءات تركز على تخفيض التدهور البيئي إلى الحد الأدنى عن طريق أعمال تقييم الأثر المستمرة وإعادة التأهيل الفوري للمناطق المتضررة.
3. حيثما يحدث ضرر بيئي للبضائع العامة لا بد أن تفرض الحكومات مبدأ "الملوث يدفع".
4. حيثما ترتبط المشروعات الصناعية بكميات كبيرة من ملوثات الهواء يمكن استعمال آلية التنمية النظيفة CDM للتصدي لانبعاثات الكربون.
5. تعزيز وتحفيز (كلما أمكن) استخدام التكنولوجيات الأنظف في استعمال الموارد.
6. وضع وتنفيذ إطار قانوني وتنظيمي لتعزيز تجنب المخلفات والوقاية منها وتخفيض كمياتها وإعادة استخدامها وتدويرها.

المشروع 3: الالتزام بالمعايير والتشريعات البيئية الخارجية

أسفرت زيادة الوعي بالآثار الضارة للمواد المستخدمة والناتجة عن عمليات الإنتاج عن وضع معايير دولية للمحافظة على مستويات الحياة البشرية. وتوجد دول عديدة لا تكتفي بالاتفاقات العالمية بل تفرض معايير بيئية أعلى تؤثر على العلاقات التجارية والمشاركة مع المواطنين في مختلف أنحاء العالم. وبالنسبة لأفريقيا يعتبر برنامج الالتزام بالمعايير والتشريعات البيئية الخارجية (REACH)التابع للاتحاد الأفريقي مثالا على ذلك. هذا البرنامج يمنع الاستيراد إلى الاتحاد الأوروبي مواد ضارة معينة توجد في الكيماويات وتشمل المواد الخام. إزالة هذه المواد الضارة يمثل فرصة وتهديدا في ذات الوقت للتنمية الأفريقية. إن انتشار نظام مزدوج للمعايير البيئية سيفرض تحديات جديدة على الدول النامية.

تشمل الأنشطة ذات الأولوية في هذا المشروع ما يلي:

1. بناء القدرات لفهم التداعيات وضمان الالتزام بالمعايير البيئية الدولية.
2. تمويل من المصدر وموارد فنية للمساعدة بالتكنولوجيات الأحدث المطلوبة للالتزام بالمعايير البيئية المفروضة من الخارج.

ملاحق

الجدول 1: برامج ومشروعات لكل مجموعة

المجموعة 1: السياسة الصناعية والتوجه المؤسسي

البرنامج 1.1:السياسة الصناعية وإطار التنفيذ

1. وضع سياسة صناعية محددة للدولة وتوجهات استراتيجية
2. إعادة توجيه الأطر التنظيمية للبيئة المكونة للعمليات التكميلية الصناعية.

البرنامج 2.1:نظم المعلومات وقواعد البيانات لإدارة السياسة الصناعية,

1. بناء القدرات والمساعدة الفنية لإدارة سياسة الصناعة

2. بناء القدرات والمساعدة الفنية لجمع ورصد البيانات الصناعية
3. تقوية خدمات الدعم المؤسسي للتنمية الصناعية (البرنامج 1 و 3)

مجموعة البرامج 2: تحديث الإنتاج والقدرات التجارية

البرنامج 1.2: النهوض والتحديث الصناعي

1. تحليل تشخيصي لقطاعات الصناعة ذات الأولوية
2. تحديث قدرات جانب التوريد وتحسين القدرة التنافسية
3. إنشاء وتحديث مؤسسات الدعم الفني

البرنامج 2.2: إنشاء مؤسسات جديدة

1. تطوير حضانات المؤسسات والأعمال

البرنامج 3.2: دعم جودة المنتجات المحسنة (الصناعة التحويلية)

1. المساعدة الفنية لتحقيق متطلبات المعايير الدولية والمتطلبات الفنية التنظيمية.
2. الإطار الإقليمي لتنسيق أنشطة الجودة.

مجموعة البرامج 3: تعزيز البنية الأساسية والطاقة من أجل التنمية الصناعية

البرنامج 1.3: البنية الأساسية والطاقة من أجل تلبية احتياجات أفريقيا من التنمية الصناعية

1. الاستجابة لأولويات البنية الأساسية للاتحاد الأفريقي

البرنامج 2.3: الطاقة المتجددة لتحسين الدخول والتطبيقات الصناعية

1. تطوير سياسة مساعدة وأطر قانونية ورسم خريطة مصادر الطاقة المتجددة
2. التمويل الإبداعي وبناء القدرات من أجل توسيع مشروعات الطاقة المتجددة.

البرنامج 3.3 برنامج تطوير صناعة الوقود الحيوي في أفريقيا

1. تطوير صناعة الوقود الحيوي المستدامة في أفريقيا

البرنامج 4.3: برنامج كفاية الطاقة والقدرة التنافسية الصناعية

1. إزالة الحواجز لتعزيز كفاءة الطاقة الصناعية في أفريقيا.

مجموعة البرامج 4: تطوير المهارات من أجل التنمية الصناعية

البرنامج 1.4: تعويض نقص المهارات

1. دراسة تشخيصية لثغرة المهارات المتعلقة بالصناعة
2. إصلاح / إنشاء المؤسسات لتطوير الصناعة والمهارات
3. تطوير المهارات بدفع من الصناعة
4. تقييم "المهارات غير الرسمية" للقوة العاملة

البرنامج 2.4: تطوير المهارات للبنية الأساسية مبادرات الإثراء

1. تطوير نقل المهارات واستراتيجية المحافظة عليها
2. إنشاء أو تقوية مراكز التدريب الإقليمية المتخصصة

مجموعة البرامج 5: نظم الإبداع الصناعي، والبحوث والتطوير، وتطوير التكنولوجيا

البرنامج 1.5: تقوية نظام الإبداع الصناعي الإقليمي في أفريقيا

1. إنشاء كراسي جامعية للإبداع في الجامعات المصرية
2. إنشاء مراكز إقليمية لتحويل ونقل التكنولوجيا
3. إنشاء مراكز إقليمية للتوقعات التكنولوجية المستقبلية
4. إنشاء حضانات التكنولوجيا
5. تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب للاستفادة من التنوع البيولوجي والاستخدام التجاري لنتائج البحوث الموجودة.

البرنامج 2.5: الاستجابة لسياسة الإبداع الصناعي

1. تنفيذ مبادرة التكنولوجيا والإبداع في أفريقيا
2. نظم الحوافز المالية العامة وغيرها للبحث والتطوير القابل للتكييف والإبداع من طرق غير البحث والتطوير على مستوى المؤسسة
3. تسهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على القدرة الإبداعية المحلية

مجموعة البرامج 6: تعبئة التمويل والموارد

البرنامج 1.6: التعبئة المحلية وتخصيص الموارد

1. الحصول على الائتمان ومصادر التمويل الخاصة
2. تسهيل تقوية أسواق الأوراق المالية الإقليمية والوطنية
3. تقوية المؤسسات المالية (مؤسسات تمويل التنمية، والمؤسسات الإقليمية)
4. إنشاء صناديق سيادية وطنية للتصنيع

البرنامج 2.6: صندوق قاري للتنمية الصناعية وصندوق إقليمي للاستثمار

1. تقوية صندوق التنمية الصناعية الأفريقية
2. تقوية صناديق الاستثمار الإقليمية
3. تطوير حافظات المشروعات القابلة للاستثمار المصرفي

البرنامج 3.6: ترويج الاستثمار وآليات المراقبة والمقاولات من الباطن

1. جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
2. تحسين القدرات المحلية لمراقبة وتسهيل الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الفرعية الصناعية ذات الأولوية.
3. إنشاء شبكة الموردين الوطنيين لتبادل القواعد المعيارية والشراكة (***SPXs***).

البرنامج 4.6: تعزيز التحويلات الأفريقية من أجل التصنيع

1. تحسين السياسة وبيئة العمال لجذب موارد الأفارقة في بلاد المهجر.

2. صندوق استثمار الأفارقة في بلاد المهجر من أجل الصناعة.

3. إنشاء شبكة للمستثمرين لتسهيل الاتصالات واستثمارات الأفارقة في بلاد المهجر.

مجموعة البرامج 7: التنمية المستدامة

البرنامج 1.7:دمج التنمية المستدامة في الحكم الرشيد والأطر المؤسسية وبروتوكولات المسئولية الاجتماعية للشركات

1. دمج التنمية المستدامة في أطر الحكم الرشيد العريضة

2. شبكات إقليمية لتحقيق أجندة المسئولية الاجتماعية للشركات حسب السياق.

البرنامج 2.7: المحافظة على بيئة صناعية أنظف وموارد أكفأ

1. إنشاء أو تقوية شبكة أفريقية لمقدمي خدمات / مراكز وطنية للإنتاج الأنظف.
2. مبادرات موضوعية وقطاعية لتقوية برنامج تحسين المحافظة على الموارد (CREP).
3. سياسات وتمويل لتقوية برنامج تحسين المحافظة على الموارد (CREP).

البرنامج 3.7: التعامل مع البعد البيئي في التنمية المستدامة

1. المحافظة على (الكفاءة الإيكولوجية) والاستعمال المستدام للموارد.
2. الحد من التدهور البيئي (التوترات البيئية) وإدارة المخلفات.
3. التزام بالمعايير والتشريعات البيئية الدولية.

****